

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٤٩٠

الخميس، ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد مكولي/السيدة شفالغر	(نيوزيلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيد باوبليس
	ماليزيا	السيد إبراهيم/السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

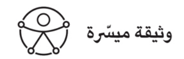
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

1522880 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥|١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسرائيل، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، آيسلندا، باكستان، البرازيل، بنغلاديش، تركيا، الجمهورية العربية السورية، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، غواتيمالا، كازاخستان، كوبا، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، ملديف، المملكة العربية السعودية، ناميبيا، النرويج، الهند، واليابان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

واقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الخاص للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو الشخصين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيد توماس ماير - هارتنغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، وسعادة السيد فودي سيك، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

واقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن أحرّ تمنياتي لجميع زملائنا المسلمين وأسرهم بمناسبة عيد الفطر ونهاية شهر رمضان المبارك.

ثمة صراع ما فتئ قائما لأكثر من ٦٥ عاما في منطقة يمزقها حاليا التطرف الديني، والتناحرات الطائفية القديمة العهد، والتغيرات الجيوسياسية. ويرى البعض أن هذا الصراع يمثّل المشكلة الأساسية في المنطقة؛ والبعض الآخر يستبعد أن يكون له علاقة بالاضطرابات الراهنة. وفي كلتا الحالتين، يزداد الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني تشابكا في ظل التحولات القائمة في الشرق الأوسط. ونظرا للتحولات الهائلة في المنطقة، من الضروري - وربما أكثر من أي وقت مضى - إيجاد تسوية دائمة، استنادا إلى مفهوم الدولتين، إسرائيل وفلسطين ذات السيادة والمتصلة الأراضي والقابلة للبقاء، بحيث تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل.

وعلى الرغم من استمرار التنسيق الأمني في الضفة الغربية، يتزايد اليوم أكثر من أي وقت مضى ابتعاد الجانبين عن تحقيق هذا الهدف. فتقديم الدعم للحل القائم على دولتين بين الفلسطينيين والإسرائيليين آخذ في التلاشي. والوضع الحالي على أرض الواقع ليس محتملا لأن الحل القائم على دولتين لا يزال عرضة للخطر، بما في ذلك بناء المستوطنات، والحوادث الأمنية، وأعمال العنف المتعلقة بالاحتلال، والافتقار إلى الوحدة الفلسطينية. وفي غياب عملية سياسية، يشكّل صعود التطرف العنيف والإرهاب في المنطقة خطرا على التطلعات

المشروعة للفلسطينيين نحو إقامة دولة مستقلة، بقدر ما يشكل خطرا على أمن إسرائيل.

وفي البيئة الحالية من عدم الثقة، يجب علينا نحن في المجتمع الدولي أن نعمل مع الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء من أجل تهيئة الظروف ميدانيا وإقليميا ودوليا، بحيث تيسر العودة إلى المفاوضات ذات الجدوى على أساس إطار متفق عليه، وضمن جدول زمني معقول. ولا بد لكلا الطرفين أن يتخذا على أرض الواقع الخطوات التي تبرهن على التزامهما المستمر بحل الدولتين، بما في ذلك عن طريق تنفيذ الاتفاقات القائمة وتجنب الإجراءات الانفرادية. والنهوض بحل الدولتين يتطلب تغييرا أساسيا في السياسة العامة المتعلقة بالأرض الفلسطينية المحتلة. وإنني أرحب بقرار إسرائيل مؤخرا الذي يقضي بإضافة ٨ ٠٠٠ تصريح عمل جديدة للفلسطينيين من الضفة الغربية، مما يرفع عدد تصاريح العمل الصادرة عن إسرائيل إلى مستوى جديد يبلغ نحو ٦٠ ٠٠٠ تصريح. فهذه المبادرة وغيرها من المبادرات المماثلة ينبغي أن تستمر وتتوسع، بينما ثمة احتياجات أكثر بكثير يتعين تلبيتها بغية تحسين نوعية الحياة للفلسطينيين.

إن الأنشطة الأحادية الجانب في الضفة الغربية - بما في ذلك بناء المستوطنات، وما يسمى بإضفاء الطابع القانوني على المواقع الاستيطانية المتقدمة، وهدم المنازل، وعمليات الإخلاء - يجب أن تتوقف. ومع تباطؤ التوسع الاستيطاني مؤخرا، لم يتوقف التخطيط للبنية التحتية ذات الصلة. وأشعر بالقلق إزاء التقارير الصادرة في الآونة الأخيرة حول الموافقة الوشيكة على إنشاء وحدات سكنية جديدة في الضفة الغربية المحتلة. ومثل هذا القرار سوف يضر حتما باحتمالات تحقيق السلام، ويزيد من خطر التصعيد السياسي. وإنني أحث السلطات الإسرائيلية على إعادة النظر في هذا الإجراء. فالمستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وهي تقوض جوهر بقاء الدولة الفلسطينية في المستقبل.

وفي الوقت نفسه، يتوقع الشعب الفلسطيني بحق من قادته أن يعملوا من أجل النهوض بالوحدة وتمكين الحكومة من السيطرة على المعابر الحدودية في قطاع غزة، وتنفيذ التكامل في مجال الخدمة المدنية، ودفع رواتب موظفي القطاع العام، وكفالة دمج إطار الحكم بين الضفة الغربية وقطاع غزة تحت سلطة واحدة. فهذه الجهود سوف تمهد الطريق أمام إجراء الانتخابات التي تأخرت جدا.

وأدعو جميع الفصائل الفلسطينية إلى تجنب الاقتتال وإيجاد أرضية مشتركة، على أساس نبذ العنف وتحقيق المصالحة بغية التوصل إلى الوحدة الوطنية التي تتصف بأهمية حاسمة بالنسبة إلى حل الدولتين. والأمين العام على استعداد للعمل مع مجلس الأمن وشركائنا في المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، من أجل إعادة تنشيط الجهود الآيلة إلى تهيئة الظروف أمام عودة المفاوضات المجدية. وفي هذا السياق، أذكر الاقتراح بإنشاء فريق دعم دولي يمكنه أن يساهم في هذه الجهود.

تحاور مبعوثو المجموعة الرباعية الشهر الماضي بصورة بناءة مع مصر والأردن والجامعة الدول العربية، كجزء من جهود التواصل النشطة. وأغتنم هذه الفرصة لتشجيع القيادة الإسرائيلية على تأييد مبادرة السلام العربية بوصفها إسهاما هاما في حل النزاع.

ووافق تاريخ ٨ تموز/يوليه الذكرى السنوية الأولى لاندلاع النزاع بين إسرائيل وحماس. إن خروج غزة المضني من النزاع الذي اندلع الصيف الماضي يقوض الاعتقاد السائد فيما بين السكان بأنه يمكن إحراز تقدم حقيقي. تشكل أنشطة الجهاديين السلفيين والجماعات المتطرفة الأخرى مدعاة للقلق، لا في غزة فحسب، بل في سيناء المجاورة، حيث تفيد تقارير بدعمهم النشط للمتشددين على الجانب المصري من الحدود.

فجرت في ١٨ تموز/يوليه ست سيارات في مدينة غزة. وأطلق المتشددون السلفيون الفلسطينيون صاروخا على

إسرائيل في ١٦ تموز/يوليه، انفجر في منطقة مفتوحة بالقرب من مدينة عسقلان. وردا على ذلك، شنت إسرائيل أربع غارات جوية ضد أهداف الهياكل الأساسية للمتشددين في غزة. كما أطلق المتشددون صاروخا من سيناء في ٣ تموز/يوليه سقط في إسرائيل بالقرب من الحدود المصرية. وتؤكد كل تلك الأنشطة احتمال اتساع دائرة العنف خارج حدود سيناء.

يدعو الأمين العام جميع الجهات الفاعلة في غزة إلى تقديم المعلومات بشأن الأماكن المحتملة وأحوال مدنيين إسرائيلين دخلا غزة في وقت ما خلال العام الماضي، ولا يزالا في عداد المفقودين، كما يدعو إلى اتخاذ إجراءات سريعة لتيسير عودهما الآمنة إلى أسرتيهما.

تؤكد تلك الحوادث وغيرها على الديناميات الهشة في غزة التي ستستمر في توفير تربة خصبة لازدهار التطرف، ما لم يحدث تغيير إيجابي.

توصلت السلطة الفلسطينية وإسرائيل الشهر الماضي إلى اتفاق موضع ترحيب بشأن إنشاء آلية جديدة تتيح للفلسطينيين في غزة إمكانية الحصول على مواد البناء اللازمة لإعادة بناء المنازل المدمرة بالكامل ولعمليات تشييد جديدة. تمت إجازة ذلك بالفعل لما يقرب من ٧٠٠ أسرة، واشترى ما يزيد عن ١٢٠ منهم مواد البناء المطلوبة. بالنظر لذلك التطور، أغتنم هذه الفرصة لأحث مرة أخرى الجهات المانحة على الوفاء بتعهداهّا، لا سيما تلك المخصصة لبناء المساكن، وعلى تلبية احتياجات غزة الملحة في مجالي الطاقة والمياه.

كما أرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا لتركيب ماسح ضوئي إضافية خاص بالحاويات في معبر كيريم شالوم (كرم أبو سالم). ومن شأن ذلك أن يسفر عن زيادة كبيرة في الصادرات من غزة والواردات إليها.

ويظل رفع الإغلاق عن غزة في إطار القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) أحد الأهداف الهامة للأمم المتحدة. وفي ظل عدم تحقق ذلك، تواصل الأمم المتحدة العمل مع السلطات الإسرائيلية والفلسطينية لدعم الجهود الحيوية لإعادة بناء حياة سكان غزة.

وبالانتقال إلى الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، ففي حين انخفض تواتر الحوادث الأمنية مقارنة مع الشهر الماضي، فإن الحالة ما زالت متوترة. قامت قوات الأمن الإسرائيلية بنحو ١٨٦ من عمليات التفتيش والاعتقال، مما أسفر عن اعتقال نحو ٣٠٠ فلسطيني. بينما ألقت قوات الأمن الفلسطينية أيضا القبض على أكثر من ١٠٠ شخص في الضفة الغربية. وما زلت أشعر بالقلق إزاء حالة السجناء الفلسطينيين المعتقلين في إسرائيل، بمن في ذلك الذين دخلوا في إضراب عن الطعام. ولا بد من التعجيل بتوجيه التهم إلى جميع من هم رهن الاحتجاز الإداري ومحاكمتهم أمام محاكم قانونية، أو إطلاق سراحهم دون تأخير.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير جرح إجمالي ٥٠ فلسطينيا وأطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على أربعة آخرين وأردهم قتلى، بمن فيهم فلسطينيان عند نقطتي تفتيش بالقرب من نابلس ورام الله. وطعن وجرح فردان من قوات الأمن الإسرائيلية، أحدهما في حالة خطيرة. كما استمرت الاشتباكات بين المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين في الضفة الغربية، مما أسفر عن مقتل إسرائيلي وجرح ثمانية إسرائيليين وتسعة فلسطينيين، بينهم طفل.

وكما تسهم الحوادث من هذا القبيل في تبدد الأمل وتأجج الغضب، الذي يغذي حلقة العنف المستمرة ويؤكد على ضرورة التوصل إلى حل للتراع، كذلك يفعل هدم المنازل وعمليات التشريد في الضفة الغربية. أعلنت إسرائيل في ١٢ تموز/يوليه أنها ستسعى إلى تنفيذ أوامر هدم هياكل مبان في قرية سوسية الفلسطينية في المنطقة جيم. يأتي ذلك قبل جلسة مقرر عقدها في ٣ آب/أغسطس بشأن عملية موافقة على

المخططات ذات صلة مباشرة بذلك. ينضم الأمين العام إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في الإعراب عن بالغ القلق إزاء خطط أعمال الهدم والتشريد في سوسية. لقد زار نائبي المجتمع المحلي هناك في وقت سابق اليوم. ونأمل في أن يقدم الحوار الجاري بين السلطات ومجتمع الرعاة الحماية لحقوق الأشخاص المتضررين.

وفي ذلك الصدد، تعثرت المحادثات فيما بين الفلسطينيين لتشكيل حكومة وحدة وطنية. وأنوه بالجهود التي يبذلها الرئيس عباس ورئيس الوزراء حمد الله بغية إعادة تشكيل الحكومة الحالية، وندعوهما إلى الشروع في تعيين الوزراء الجديد دون تأخير. وتأتي عملية إعادة تشكيل الحكومة في وقت بالغ الحساسية، إذ أن السلطة الفلسطينية تواجه تحديات مالية كبيرة، بما في ذلك عجز ميزانية عام ٢٠١٥ الذي يقدر بنحو ٥٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٥. ولن يتسنى سد هذه الثغرة من خلال التدابير المالية وحدها، وأحث الجهات المانحة على التعجيل بزيادة دعمها المباشر للميزانية. في ذلك الصدد، من الأهمية بمكان أيضا إحياء عمل اللجنة الاقتصادية المشتركة الإسرائيلية – الفلسطينية.

وفي حين أن الأمر يتوقف على السلطات الفلسطينية في المقام الأول لاتخاذ زمام المبادرة، فإن الأمم المتحدة على استعداد لدعم الرئيس والحكومة وجميع الفصائل في جهودهم الرامية إلى إعادة توحيد الضفة الغربية وغزة، وفقا لاتفاق الوحدة بين الفلسطينيين في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤. إن فلسطين واحدة، وستعمل الأمم المتحدة بحزم للنهوض بالوحدة من خلال مؤسساتها الشرعية.

وأود أن أنتقل بإيجاز إلى بقية بلدان المنطقة، وأن أشير إلى انخراط الأمم المتحدة الواسع النطاق استمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. بعد إجراء مشاورات مع الأطراف السورية والإقليمية والدولية، سيطلع الأمين العام ومبعوثه الخاص السيد ستافان دي ميستورا الأسبوع القادم مجلس الأمن على توصياتهما للمضي قدما بالمسار السياسي.

وفي اليمن يبذل المبعوث الخاص السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد مساعيه الحميدة مع جميع الأطراف لاستئناف المفاوضات بشأن عملية الانتقال السياسي.

أما في ليبيا، لا تزال الأمم المتحدة تعمل في تيسير المحادثات الرامية إلى إنهاء الأزمة السياسية والأمنية الراهنة من خلال تشكيل حكومة وفاق وطني.

وفي العراق تعمل الأمم المتحدة على تعزيز الحوار السياسي على أمل تشجيع المصالحة الوطنية.

وفي لبنان، تتزايد الشواغل حيال الخلافات السياسية التي تمنع الأداء الفعال لمؤسسات الدولة، بالرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها رئيس الوزراء السيد سلام لإدارة الحكومة. ولم يحرز أي تقدم في الجهود الرامية إلى إنهاء الفراغ الرئاسي. ويواصل المنسق الخاص للأمين العام في لبنان، السيد سيغريد كاغ حث زعماء لبنان على وضع استقرار البلد ومصالحه الوطنية قبل السياسة الحزبية وانتخاب رئيس دون المزيد من التأخير.

في الوقت نفسه ظلت الحالة على طول الحدود اللبنانية مع سوريا مستقرة، وتواصل القوات المسلحة اللبنانية عملياتها لمنع تسلل الجماعات المسلحة المتطرفة من سوريا. وفي الجنوب، ظلت الحالة على طول الخط الأزرق هادئة عموما، بالرغم من تحليق الطائرات الإسرائيلية يوميا تقريبا فوق الأراضي اللبنانية. ونشجع الطرفين على الاستمرار في الاستفادة الفعالة من آليات الاتصال والتنسيق لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وأشعر بقلق بالغ إزاء الأزمة المالية الحالية غير المسبوقة التي تعاني منها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. إن لم يتم سد الثغرة المالية البالغة ١٠٠ مليون دولار في الأسابيع المقبلة، هناك خطر حقيقي من

عدم فتح مدارس الوكالة، التي توفر التعليم لـ ٥٠٠ ٠٠٠ طفل في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وسيكون لذلك آثار خطيرة على الأطفال اللاجئين الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية والأردن ولبنان وسوريا، وعلى الاستقرار والأمن في منطقة تشهد اضطرابات بالفعل. وأحث الجهات المانحة على زيادة الدعم للوكالة في هذا الوقت الحرج.

وأود العودة إلى النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، وأن أؤكد مجددا عزمنا الجماعي على منع تفاقم تدهور الحالة، والتمسك بالحل القائم على وجود دولتين وتهيئة الظروف الملائمة للعودة إلى مفاوضات مجدية. لقد تحدث رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس مؤخرا وأكدا من جديد رغبتهما في السلام. وهذه بادرة طيبة، ولكن الكلمات يجب أن تترجم إلى إجراءات ملموسة ومستدامة على أرض الواقع.

وأود أن أكون واضحا تماما: لا ينبغي اعتبار التدابير المتخذة لتحسين الحالة غاية في حد ذاتها، ولكن جزء من إطار سياسي أوسع نطاقا بهدف التوصل إلى اتفاق الوضع النهائي. الآن هو الوقت المناسب للتصرف بحزم لدحض الاعتقاد المتنامي بأن الحل القائم على وجود الدولتين يلفظ أنفاسه الأخيرة وأنه أثخنته الجراح ويحتضر ببطء.

إن الاتفاق الشامل يتطلب مشاركة ملتزمة مع الدول العربية الرئيسية، بما في ذلك من خلال مبادرة السلام العربية. إن الأمين العام على استعداد لدعم الجانبين بغية التغلب على الانقسامات والتصدي للتحدي المتمثل في رسم مسار نحو الأمام من أجل تحقيق مستقبل سلمي.

وفي الختام، أود أن أسجل تقديري العميق للدعم الذي يقدمه مجلس الأمن والأمانة العامة في الميدان إلى الفريق الممتاز لمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بالسيد روبرت بايبر ممثل أستراليا بوصفه نائب المنسق الخاص الجديد الذي سيعمل أيضا بوصفه المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ملادينوف على إحاطة إعلامية شاملة وواضحة وبنّاءة جداً.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أهنّئ نيوزيلندا على رئاستها لمجلس الأمن وأشكركم، وزير الخارجية مكولي، على ترؤس هذه المناقشة الهامة، التي تجسّد موقف بلده المبدئي المسؤول إزاء هذه المسألة، والتزامه بالحفاظ على ولاية مجلس الأمن للمساهمة في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

وإننا نكرر أيضاً تقديرنا العميق لوفد ماليزيا على قيادته الماهرة للمجلس في حزيران/يونيه، بما في ذلك المناقشة الهامة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح (انظر S/PV.7463)، ونعرب كذلك عن تقديرنا لجهود ماليزيا بصفتها رئيسة فريق مجلس الأمن العامل المعني بهذا الموضوع. كما أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الإعلامية وجهوده الأولية في منصبه الهام. ونحن نؤكد مجدداً دعمنا لولايته، فضلاً عن استعدادنا لمواصلة التعاون نحو تحقيق أهدافنا المشتركة، وعلى رأسها ضمان سلام عادل ودائم وشامل.

من المؤسف أننا لسنا أقرب إلى تحقيق ذلك السلام اليوم ممَّا كنّا عليه حين اجتمعنا في هذه القاعة قبل سنة (انظر S/PV.7222)، عندما ناشد وفد بلدي بإلحاح المجلس أن يتدخل لمنع إسرائيل من ذبح الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين الأبرياء، والتدمير العشوائي للمنازل والمدارس والمستشفيات والهياكل الأساسية الحيوية، ممَّا أرعب وصدم جميع السكان المدنيين في قطاع غزة، وترك مئات آلاف الأرواح ومجتمعات محلية بأكملها في حالة

من الارهاق والتلف. وفي مثل هذا اليوم، ٢٣ تموز/يوليه، قبل سنة، أبلغنا المجلس أنَّ حصيلة القتلى من عدوان إسرائيل قد بلغت فعلياً ٦٦٠ فلسطينياً وهي في ازدياد. ونبّهنا المجلس إلى الحقيقة الصادمة، وهي أنه حتى في تلك المرحلة، بعد أسبوعين من العدوان الإسرائيلي، كان ثلث الإصابات من الأطفال، وأكثر من نصفهم دون ١٢ سنة من العمر، ممَّا أظهر وحشية القوة القائمة بالاحتلال والمزاعم الإسرائيلية الزائفة بشأن احترام أرواح المدنيين والقانون الإنساني الدولي.

وقد أثبتت هذه الحقائق في وقت لاحق لجنة التحقيق المستقلة التي عيّنها مجلس حقوق الإنسان، كما أثبتها تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2015/409)، الذي أكَّد أنه بنهاية عدوان إسرائيل على غزة، كانت القوات القائمة بالاحتلال قد قتلت ما لا يقل عن ٥٥١ طفلاً، يتراوحون من رضَّع عمرهم أسبوع واحد إلى فتيان عمرهم ١٧ عاماً، وقضت على حياة ٢٩٩ امرأة من بين ما يزيد على ٢ ٢٥١ فلسطينياً قُتلوا، أغلبيتهم مدنيون. وأكدت التقارير أيضاً أنَّ أكثر من ١١ ٠٠٠ فلسطيني قد أصيبوا بجروح، بينهم ٣ ٥٤٠ امرأة و ٣ ٤٣٦ طفلاً، وكانت الإصابات بليغة جداً بسبب الأسلحة الفتاكة والمتفجّرات ذات المفعول الهائل التي استخدمتها إسرائيل، بحيث يُقدَّر أن ١٠ في المائة من المدنيين المصابين سيعانون من إعاقات مدى الحياة. وقد وجدت لجنة التحقيق المستقلة أيضاً أنَّ إسرائيل واصلت عدوانها حتى بعد معرفتها المبكرة بأعداد الإصابات المرتفعة، ممَّا يؤكد قراراً متعمَّداً من جانب الحكومة الإسرائيلية والمسؤولين العسكريين بإيقاع مثل هذا الأذى، وهي حقيقة أكَّدتها أيضاً إفادات العديد من الجنود الإسرائيليين الذين تلقَّوا تعليمات بأن يقتلوا دون رحمة كل من يواجهونه في غزة – رجلاً كان، أو امرأة أو طفلاً.

وعلى الرغم من تلك الحقائق، بقيت مناشداتنا للمجلس بلا جدوى. وبعد سنة على التدمير المروِّع الذي أحدثته إسرائيل دولة الاحتلال في غزة دون رحمة وبشكل متعمَّد، لم تتم مساءلة أيِّ مسؤول أو جندي إسرائيلي عن تلك الجرائم التي ارتُكِبت عمداً أمام عيون العالم، وتبقى الجروح الإنسانية والجسدية البليغة غير ملتئمة، والآمال بالتعافي من ذلك الظلم المروِّع تتبدَّد سريعاً.

إن الأُسر ما زالت تعيش تحت وطأة الصدمة جراء تلك الخسارة الفادحة، بما يشمل ١ ٥٠٠ طفل أصبحوا يتامى بسبب قتل أمهاتهم وآبائهم، وأكثر من ١١٠ ٠٠٠ شخص لا يزالون بلا مأوى، مشرَّدين قسراً نتيجة تدمير إسرائيل الواسع للمنازل، ويعتمدون على المعونة من أجل البقاء. ومع استمرار حصار إسرائيل لما مجموعه ١,٨ مليون فلسطيني في غزة كعقاب جماعي، وعرقلة إعادة الإعمار والتعافي، يزداد تدهور الظروف الإنسانية بشكل غير محدود، حيث ترتفع البطالة وانعدام الأمن الغذائي إلى مستويات لم تعرف من قبل، ويصبح تخفيف حدتها أكثر صعوبة من أيِّ وقت مضى، لأنَّ ضمان دعم المانحين بات أصعب. وفي هذه المرحلة، لا بد لي أن ألفت الانتباه إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تقدم المساعدة إلى ما لا يقل عن ٧٠ في المائة من سكان غزة، وأغلبيتهم من اللاجئين الفلسطينيين. وتواجه الوكالة الآن أخطر أزمة تمويل منذ بدأت عملياتها قبل ٦٥ عاماً، وهذا لا يقتصر على تهديد خدماتها الحيوية في فلسطين فحسب، بل وفي سوريا، ولبنان، والأردن أيضاً في مرحلة محفوفة بالخطر في المنطقة. وإننا ندعو إلى توفير دعم دولي لعمل الأونروا الإنساني الأساسي ووجودها الذي يساهم في إحلال الاستقرار، بوصف ذلك مسألة مُلِحَّة، ونناشد الأمم المتحدة أن تتصرف فوراً لمعالجة الأزمة.

وبينما يجري خنق غزة وتجريدها من إنسانيتها، ما فتئت بقية فلسطين المحتلة ترزح تحت وطأة حملة إسرائيل الاستيطانية الشرسة، وإرهاب المستوطنين وقمعهم، ومصادرة الأرض

الفلسطينية، وعمليات هدم المنازل الفلسطينية وبناء المستوطنات الإسرائيلية، وبقاء الجدار والهياكل الأساسية ذات الصلة، في خرق صارخ للقانون الدولي، وانتهاك لقرارات مجلس الأمن، وازدراء فاضح للفتوى الموثوقة لمحكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة (انظر A/ES-10/273)، الصادرة قبل ١١ عاماً. والحالة المزرية التي يواجهها الفلسطينيون الآن في خربة سوسيا في التلال الجنوبية للخليل، الذين يجري تهديدهم بتدمير مجتمعهم المحلي بأكمله وبالتشريد القسري، مع المزيد من استيلاء المستوطنين المتطرفين على أرضهم وحقوقهم وقيام المستوطنات غير القانونية عليها، فضلاً عن مخططات الترحيل القسري لآلاف البدو الفلسطينيين من مناطق في القدس الشرقية المحتلة وحولها، ليسا سوى مثالين على ذلك الاستعمار الإسرائيلي المسعور.

وتواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية التسبب بإصابات في صفوف المدنيين من خلال الاقتحامات العسكرية والاعتداءات على المحتجِّين. فمقتل محمد القصبة البالغ من العمر ١٧ عاماً، الذي أطلق الجنود الإسرائيليون النار عليه في مطلع تموز/يوليه عند نقطة التفتيش في قلنديا، قد جلب مأساة لا تُطاق لأسرة فلسطينية أخرى، وهي في هذه المرة أسرة سبق لها أن فقدت اثنين من أبنائها الفتيان، هما سامر وعمره ١٥ عاماً، وياسر وعمره ١١ عاماً، بسبب وحشية الاحتلال. علاوة على ذلك، لا يمرُّ يوم واحد لا يتم فيه ترويع المدنيين الفلسطينيين واعتقالهم واحتجازهم، بمن فيهم الأطفال، إضافة إلى نحو ٦٠٠٠ شخص تسجنهم إسرائيل بشكل غير قانوني في ظل ظروف غير إنسانية، وتُخضعهم لاعتداء وتعذيب دائمَين. وقد سُلِّط الضوء مجدداً على محنة سجنائنا ومعتقلينا عن طريق إضراب خضر عدنان عن الطعام طوال ٥٥ يوماً، حيث لم يُطلَق سراحه من الاعتقال مؤخراً إلاَّ ليعتقَل فور إطلاقه في استعراض مبتذل لسيطرة إسرائيل الكاملة على جميع جوانب الحياة الفلسطينية.

ولقد شنّت إسرائيل حربها في صيف عام ٢٠١٤، ومع الأخذ في الاعتبار جميع الإجراءات غير القانونية المتَّخذة بعدئذ، هدفت عمداً إلى تخريب آفاق السلام، بتكثيف عقابها الجماعي للشعب الفلسطيني، وتجريده من أي أمل له بنهايةٍ للاحتلال الوحشي، وإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف، وتحقيق تطلعاته الوطنية.

ولذلك السبب – بالرغم من الدعوات العالمية إلى التوصل إلى حل عادل يقوم على أساس وجود دولتين في إطار حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وبالرغم من الحل التوفيقي التاريخي الذي توصلت إليه القيادة الفلسطينية قبل أكثر من ربع قرن، وبالرغم من المفاوضات التي استمرت أكثر من عقدين من الزمان وبالرغم من مضي أكثر من ٤٨ عاما منذ اتخاذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)– فإن حالة الجمود السياسي مستمرة ولا يزال تحقيق السلام بعيد المنال. وتلك هي النتيجة المباشرة لسلوك إسرائيل غير القانوني والقتالي الذي تواصل به إنكار حقوق الشعب الفلسطيني وترسيخ احتلالها في انتهاك للقانون الدولي وجميع القواعد الأخلاقية والأصول. وهي أيضا نتيجة مباشرة لرفض الحكومة الإسرائيلية للسلام وسوء نيتها وتعطيلها لجميع محاولات تنشيط المفاوضات على أساس معايير واضحة وموثوقة وراسخة في قرارات مجلس الأمن. وفي الواقع، فإنها لم تؤد إلى تقويض الجهود الرامية إلى إنقاذ الحل القائم على وجود دولتين فحسب، بل إنها تدمر بشكل فعلي هذا الحل.

ونتيجة لذلك، تواصل الحالة الإنسانة والأمنية التردي بوتيرة سريعة ولا تزال التوترات تزداد حدة، مما يهدد بزعزعة الاستقرار على نحو كامل، وهو أمر لفتنا إليه انتباه المجلس مرارا وتكرارا بدون طائل. وفيما تشهد المنطقة اضطرابا وتطرفا غير مسبوقين، مما يؤدي إلى تقويض دول بأكملها ويعرض للخطر السلام والأمن الدوليين، فإننا نؤكد مجددا على أن استمرار زعزعة الاستقرار يمثل أخطارا جسيمة لا بد من تفاديها. ويجب إنقاذ الأرواح البشرية واستعادة إمكانية تحقيق السلام.

ولئن كان البعض يرى أن الأزمات الإقليمية تستلزم صرف النظر عن فلسطين بغية التركيز على المسائل الأخرى،

فان كثيرين أيضا يرون أن حل التراع الآن أمر حتمي لمستقبل الشرق الأوسط وخارجه. والأخيرون يعتقدون عن حق أن التوصل إلى حل سلمي عادل للتراع الفلسطيني – الإسرائيلي – وهو لب التراع العربي – الإسرائيلي – سيفتح الأبواب لحقبة جديدة في المنطقة – حقبة للاستقرار والتعاون والعمل الجماعي من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة وأيضا لحل مشاكلنا المشتركة. ويكمن في صميم هذا الاعتقاد الوعد الذي تبشر به مبادرة السلام العربية، وهي أهم مبادرات السلام التي شهدها المنطقة في تاريخها. وللأسف، لم تقابل تلك المبادرة بمبادرة مماثلة من جانب إسرائيل، التي تواصل تشويه المبادرة ورفضها.

بيد أن دولة فلسطين لا تزال ملتزمة بالسعي للسلام وملتزمة بالقانون الدولي، على النحو المجسد في قرارنا الانضمام إلى الصكوك الإنسانة الأساسية والصكوك الأساسية لحقوق الإنسان، فضلا عن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وملتزمة بمقاصد وأهداف الأمم المتحدة، التي نتمسك بقرارها ونسعى لاحترامها.

ونحن مصرون على أن تحقيق السلام العادل هو العلاج الوحيد للتراع وأعمال العنف ولما تسببه من حرمان وعدم استقرار. ونرفض بشدة الادعاءات بأن ”الوقت الحالي ليس الوقت المناسب“ للتوصل إلى حل. فذلك الوقت تأخر كثيرا في الواقع.

وفي عام ٢٠١٥، وإذ نشهد المعاناة وعدم الاستقرار في فلسطين والمنطقة بأسرها، فإننا لا نملك رفاهية مواصلة تأخير تحقيق السلام. ولم يعد بوسع الشعب الفلسطيني بعد الآن تأخير استيفاء حقوقه الإنسانية الأساسية، التي ظلت منكرة بالباطل وهو لا يقبل الأسس المنطقية التي تطلب منه تحمل المزيد من الانتهاكات والمعاناة وصنوف الإهانة، في حين تستهدأ الدولة القائمة بالاحتلال وتسترضى، بل ولا تخضع للمساءلة عن أشنع الجرائم التي ترتكبها.

إن فلسطين تسعى لتحقيق السلام والتعايش مع إسرائيل، ولكن يجب أن يستند ذلك إلى الحرية والعدالة. وذلك يتطلب الإنهاء الكامل للاحتلال الأجنبي والسياسات الاستعمارية والعنصرية التي أججت الاحتلال لنصف قرن تقريبا. ويجب أن يكون أساس ذلك السلام القانون الدولي وحقوق الإنسان، وليس القوة العسكرية والعنف. ولن تكفي الحلول المؤقتة أو المسكنات الأخرى للتخفيف من حدة الحالة أو إدارتها. فمحنة الشعب الفلسطيني – بدءا من فلسطين المحتلة ومرورا بمخيماتنا للاجئين في المنطقة وبخاصة في سوريا، حيث أدى ذلك التراع الكارثي إلى الموت والدمار والجوع والتشريد وانتهاء باللاجئين الفلسطينيين إلى جانب الشعب السوري الذي يعاني بشكل خطير – تشكل أزمة استثنائية تتطلب بشكل عاجل إيجاد حل عادل.

ولذلك نؤكد مجددا على دعوتنا مجلس الأمن إلى التمسك بواجباته بموجب الميثاق وإلى العمل الآن على اتخاذ قرار يهدف إلى الخروج من حالة الجمود السياسي والشروع في إحلال السلام والأمن الدائمين. وفي ذلك الصدد، لا نزال نرحب بالمبادرة الفرنسية وندعمها وندعو أعضاء المجلس إلى المضي قدما الآن في إعادة التأكيد على معايير تحقيق السلام القائمة على أساس الأطر المرجعية المعترف بها دوليا والمنصوص عليها في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية، وأيضا المستندة إلى إطار زمني واضح لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، مع الرصد والدعم الدوليين لتنفيذ أي اتفاق للسلام.

ويجب أن ترسى أسس تحقيق السلام بشكل ثابت قبل أن تضيع منا هذه الفرصة ويحفظ الحل القائم على أساس وجود دولتين في ملفات التاريخ. ولا بد من حمل إسرائيل على وقف جميع سياساتها وتدابيرها غير القانونية، سواء كان الحصار المفروض على غزة أو العدوان عليها أو الاستعمار أو الضم الفعلي للضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، أو العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني، ويجب المطالبة بوقفها جميعا والامتثال للقانون.

وأيضا، يجب أن تحمل إسرائيل المسؤولية عن جرائمها. ونشير هنا إلى نتائج لجنة التحقيق المستقلة بشأن الأعمال المستوجبة للمسؤولية الجنائية التي ترتكبها القوات الإسرائيلية المحتلة والقادة وقادة الحكومة ولضرورة المساءلة. فتحقيق السلام والمساءلة أمران يعزز كل واحد منهما الآخر؛ ويمكن ويجب السعي لتحقيق كليهما، لأن الإفلات من العقاب سيؤدي دائما إلى تعطيل السلام ولا يمكن تحقيق السلام بدون العدالة.

وعلى مجلس الأمن أن يستجيب للدعوات العالمية لتحمل مسؤولياته، التي ترددت في النداءات التي وجهت إلى أعضاء المجلس خلال اجتماع صيغة أريا المعقود في ٢٠ تموز/يوليه بشان أزمة غزة، الذي تولت رئاسته بصورة مشتركة ماليزيا والأردن وكان أول اجتماع بصيغة أريا يعقد بشأن فلسطين منذ عام ١٩٧٧. وأبرز ذلك الاجتماع أصوات من أرض الواقع ودعوات من أجل علاج الحالة غير المستدامة في غزة، والتأكيد على أنه لا بد من المعالجة الفورية لهذه الأزمة والمسائل الأساسية بغية تجنب حدوث انفجار آخر باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الجهود الشاملة لتسوية النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي. ونشير إلى أننا نسلم بضرورة تحقيق الوحدة الفلسطينية ونؤكد للمجلس على استمرار جهودنا لتحقيق المصالحة وتمكين حكومة التوافق الوطني من أداء مهامها.

وإلى حد كبير، جدد اجتماع صيغة أريا أيضا التأكيد على الرأي العالمي الذي مفاده أن استمرار الاخفاق في التوصل إلى حل عادل ومواصلة إنكار الحقوق الفلسطينية، بما في ذلك إنكار الحق في أن تتبوأ فلسطين المكانة اللائقة بها في مجتمع الأمم، أدى بشكل خطير إلى تقويض القانون الدولي والنظام الدولي نفسه، بما في مصداقية مجلس الأمن. ولذلك نناشد المجلس والمجتمع الدولي التمسك بسيادة القانون وإبداء الارادة السياسية لتحقيق السلام وجعله واقعا ملموسا يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الانصاف لشعبنا الذي عانى لفترة طويلة، وللمنطقة وللمجتمع العالمي.

وبالرغم من العديد من الاخفاقات والانتكاسات، لا يزال الشعب الفلسطيني ينتظر أن يتصرف مجلس الأمن بوازع الضمير للإسهام في إحلال السلام واستيفاء حقوقه، بما في ذلك حقه في الاستقلال في دولته فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حدود عام ١٩٦٧، مشددا على أن المطالبة الفلسطينية بالحرية أمر غير قابل للتفاوض وشرط لازم لتحقيق السلام والأمن الدائمين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أهنئ نيوزيلندا على قيادتها المقتدرة لمجلس الأمن لهذا الشهر. أشكر وزير الخارجية ماكولي على حضوره هنا اليوم لترؤس هذه الجلسة، كذلك أشكر منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الإعلامية اليوم، وعلى جهوده المستمرة للمساعدة في التخفيف من وطأة الحالة في هذه المنطقة المتطايرة.

قبل عشر سنوات في مثل هذا الشهر، انسحبت إسرائيل من قطاع غزة، وأود أن أذكِّر المجلس بأننا أيضا قمنا بتفكيك أربع مستوطنات في الضفة الغربية لنبين أنه يوجد أفق سياسي. لقد عملنا على نقل آلاف الأسر الإسرائيلية من منازلها، واقتلاع مجتمعات محلية بأكملها، وسحبنا كل وحدة من الوحدات التابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية، ولم يتبقَ أي إسرائيلي مدني ولا جندي إسرائيلي واحد في غزة.

يقال لنا في إسرائيل على الدوام، بما في ذلك في هذه القاعة المهيبة، أن العقبات التي تحول دون السلام تتمثل في المستوطنات والوجود الإسرائيلي في يهودا والسامرة. ويقال أيضا بأنه لن يحل السلام إلا إذا انسحبت إسرائيل، وتركت إسرائيل الفلسطينيين يديرون شؤونهم بأنفسهم. ويقال أيضا

أنه لو أصغت إسرائيل إلى المجتمع الدولي، لكانت الحدود بين إسرائيل والفلسطينيين كالحدود بين هولندا وبلجيكا.

لقد فعلنا ذلك.

بعد عشر سنوات على انسحابنا من غزة، أصبحت الأراضي التي تركناها ملاذا آمنا للإرهابيين. إن حماس وهي منظمة إرهابية باعتراف دولي، استخدمت واستغلت سكان غزة لمواصلة حربها على إسرائيل. على ما يبدو أنها لم تفهم الرسالة ومؤداها أنه كان من المفترض للانسحاب الإسرائيلي أن ينهي الجهاد ضد شعبها. منذ فض الاشتباك، أطلقت الجماعات الإرهابية ١٥ ٠٠٠ صاروخ وقذيفة هاون على المواطنين الإسرائيليين. لقد حفرت أنفاق الإرهاب تحت الحدود لمهاجمة البلدات والمجتمعات المحلية الإسرائيلية.

ولكن على الرغم من كل هذا، عندما انضمت حماس إلى حكومة منظمة التحرير الفلسطينية باركت الأمم المتحدة تلك الخطوة مباركة حارة. وعندما رفضت حماس اعتماد مبادئ المجموعة الرباعية ورفضت الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، التفت المجلس إلى الجهة الأخرى. منذ وقت قريب جدا، عندما كشفت إسرائيل للعالم بأن عضوين بارزين في حركة حماس، عبد الله قشطة، ووائل فرج، تعاونا مع فرع الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في شمال سيناء لشن هجوم واسع النطاق على القواعد العسكرية المصرية، لم نسمع من هذه القاعة صوتا واحدا يدين ذلك.

حتى يومنا هذا، ترفض حماس قبول الشروط الثلاثة التي وضعتها المجموعة الرباعية الدولية. وترفض الاعتراف بإسرائيل، وترفض التقيد بالاتفاقات السابقة، ومن الواضح أنها ترفض التخلي عن العنف. إن من وضع تلك الشروط المجموعة الرباعية وليست إسرائيل، وحماس تستهزئ بها.

كان من المفترض أن تكون غزة نموذجا للاستقرار لمجتمع متمتع بالحكم الذاتي. وبدلا من ذلك، أصبح نموذجا للخروج على القانون والعنف وعدم الاستقرار. كان من المفترض أن تكون غزة مشروعا رائدا للإدارة الفلسطينية في الضفة الغربية، بيد أن القبطان حطّم الطائرة.

منذ ذلك الحين، شاع نموذج مماثل في جميع أرجاء الشرق الأوسط. من البحر الأبيض المتوسط إلى بحر قزوين، أي أن دولا كنا نعرفها بالأمس لم تعد موجودة هنا اليوم، والبعض الآخر على وشك الاندثار غدا. إننا نعيش في وقت تتلاشى فيه الدول أمام أعيننا. لم تتم إقامة هياكل سياسية جديدة، غير أن المتعصبين الدينيين يهرولون في هذا الفراغ لتشكيل دول ذات نظم دينية جديدة.

العراق وسوريا واليمن وليبيا دول لم تعد موجودة وكنا نعرف أنها كانت قائمة. لدينا الآن مملكة القاعدة، وجمهورية جبهة النصرة، والحوثيون، وبطبيعة الحال الدولة الإسلامية. هذا ليس هو الشرق الأوسط التي تعلمنا عنه من مدرسي الجغرافيا في المدارس الثانوية؛ أصبح من المتعذر الآن التعرف على تلك الحدود. ويجب تحديث خريطة غوغل للمنطقة كل يوم على أساس أي جماعة إرهابية سيطرت على أي منطقة في الليلة الماضية.

في شبه جزيرة سيناء، ما فتئ الإرهابيون يشنون حربا معلنة في مصر. ففي وقت سابق من هذا الشهر، قام أنصار بيت المقدس، فرع داعش في مصر، بتنفيذ هجوم على المواقع العسكرية في شمال سيناء المصرية، مما أدى إلى مقتل ما يزيد عن ٧٠ مصريا. فليكن واضحا بأن هذه المجموعات لا تسعى فقط إلى ترهيب المصريين، بل تحاول زعزعة استقرار المنطقة بأسرها.

إن هذه الفصائل المتطرفة الناشئة تختلف في أيديولوجياتها وفي أهدافها، ولكنها تتشاطر شيئا واحدا مشتركا، ألا وهو سعيها إلى فرض معتقدات دينية على جميع الذين تحت سيطرتها. لا نجد في الشرق الأوسط الخارج عن القوانين سوى قانون واحد – استسلم أو مت – وفي بعض الأحيان لا تُعطى ذلك الخيار.

فراشة ترفرف جناحيها في مكان ما وتحدث عاصفة في جميع أرجاء العالم. عندما تهتز الأرض في الشرق الأوسط، يمكنكم أن تشعروا بالاهتزازات تحت أقدامكم من أوروبا إلى آسيا. في يوم واحد في الشهر الماضي، شهدنا هجمات إرهابية على ثلاث قارات، كان يوما حافلا بإراقة الدماء، حيث قتل الإرهابيون فيه ٦٥ نفسا بريئة في تونس، والكويت وفرنسا.

إن الكثيرين في المجتمع الدولي يقبعون أسرى لأحلامهم في شرق أوسط جديد، ولكن لم يعد بوسعنا بعد الآن أن نستمر في تلك الاحلام بالضغط على جرس الإيقاظ لإيقافه. فقد حان الوقت لكي نستيقظ. نحن جميعا، منهمكون في حرب واسعة النطاق تُشنُ على مستقبل الشرق الأوسط وبقية العالم. ما الشكل الذي تبدو عليه منطقتنا؟ فهل ستتقدم نحو حقبة من الديمقراطية وحقوق الإنسان، أو أنها ستتراجع أمام تيار الدول الأصولية المتشددة؟ إي البلدان ستظل قائمة؟ هل ستبقى البلدان التي نعرفها منذ قرن من الزمان؟ أو هل أن سيصبح الكثير من الشرق الأوسط معروفا بوصفه الإمبراطورية الإسلامية المتحدة؟ إن التيارات تسير ضدنا. فإن لم نستيقظ في الوقت المناسب، ستكون جميع الأجوبة خاطئة.

ليس بوسع إسرائيل أن تنتظر بقية العالم لكي يستيقظ. قبل أن يتوصل الغرب إلى اتفاق مع الدولة الإسلامية في منتصف الطريق من العالم، تعيّن على إسرائيل أن تتعامل مع حماس الإرهابية التي تقف على عتبة دارنا. لقد انقضى عام بالضبط على عملية ”الجرف الصامد“. فقبل عام مضى، اضطُرت إسرائيل إلى حماية شعبها بعد أن قام أرهابيو حماس باختطاف وقتل ثلاثة شبان إسرائيليين، أطلقت حماس مئات الصواريخ وقذائف الهاون على إسرائيل، ورفضت أو انتهكت كل هدنة عُرضت على الأطراف.

واجهت قوات الدفاع الإسرائيلية عدوا قاسيا وخبيثا لا يعرف خطا أحمر، انتهك كل مدونة قواعد أخلاقية يجلها العالم المتحضر. فقد أطلقت حماس العنان لهجماتها العشوائية من المناطق السكنية التي حولتها إلى قواعد لشن هجماتها العسكرية. واستخدمت المستشفيات والمدارس ومرافق الأمم المتحدة كمخازن للأسلحة، واستخدمت الملاعب منصات إطلاق، واستُخدم الأطفال الأبرياء، دروعا بشرية. إن إطلاق الصواريخ على المدنيين من وراء المدنيين جريمة حرب مزدوجة، وينبغي للمجتمع الدولي أن يقول ذلك بصوت عال وواضح.

وفي حين تشكل الصواريخ إرهابا من الأعلى، تسعى حماس أيضا إلى إطلاق الإرهاب من الأسفل. في غزة، التي لا توجد فيه أموال لإعادة بناء المستشفيات أو لدفع مرتبات المدرسين، يوجد الكثير من الأموال لحفر أنفاق الإرهاب وتوسيعها. عندما تنتهي حماس من عملها، ستكون غزة أول مدينة في العالم لديها هياكل أساسية حديثة تحت الأرض قبل أن يكون لديها هياكل أساسية فوق الأرض.

إننا إذ نجلس هنا اليوم، بعد سنة من صراع الصيف الماضي، يجب أن نطرح السؤال التالي: ما الذي تغير؟

يمكننا البدء بالإجابة على هذا السؤال بإلقاء نظرة على العرض العسكري لحماس في غزة هذا الشهر، حيث عرضت حماس على الملأ صاروخين مصنعّين حديثاً. أوضحت حماس لكل من لم يفهم الرسالة بأنه ”حتى الآن لم يشهد العدو سوى القليلً من قوتنا الحقيقية“. وقد كثفت حماس جهودها لإصلاح شبكة أنفاقها الإرهابية وتهريب وتخزين وصنع أسلحة جديدة.

بعد مرور سنة على العملية، لم تفعل الأمم المتحدة شيئا لإضعاف حماس، غير أنها أسهبت في انتقاد إسرائيل. فقبل أسبوعين، نشرت لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة تقريرها عن صراع الصيف الماضي. واسمحوا لي أن أعطى المجلس مثالاً على مهنية التقرير وبعد نظره ودقته. قال واضعو التقرير،

> ”لا يمكن للجنة أن تحدد بصورة قاطعة مقصد الجماعات المسلحة الفلسطينية فيما يتعلق بتشييد واستخدام هذه الإنفاق.“

هل لي أن أقدم اقتراحاً؟ ربما كان القصد منها إنشاء نظام مترو أنفاق جديد في غزة. وفي تلك الحالة، وبصفتي السفير السابق لدى البلاط الملكي البريطاني، فإن أعطي المجلس معلومة بسيطة: لا تتغافل عن الأنفاق المخفية. وربما أن الأمر يتلخص في أن الأمم المتحدة تعاني من حالة قصور حادة في رؤية الأنفاق. رغم كل شيء، فهذه هي الأمم المتحدة ذاتها التي عينت ويليام شاباس، أستاذ القانون، رئيساً للجنة التحقيق والذي تناسى أن يذكر عمله الاستشاري المدفوع الأجر في وقت سابق مع منظمة التحرير الفلسطينية.

في يدي تقرير إسرائيلي من مائتي صفحة يفصل الفظائع الممنهجة الواسعة النطاق التي ارتكبتها حماس ويحلل رد إسرائيل العسكري عليها. لو أن أي شخص في الأمم المتحدة قد اطلع أحد على هذا التقرير، لتكونت لديه فكرة أوسع عن التهديد الذي تتعرض له إسرائيل ولعرف حماس على حقيقتها - بوصفها منظمة إرهابية باعتراف دولي. عندما تعرض الفلسطينيون في مخيم اليرموك للاجئين لمذابح على يد داعش، وقال الأمين العام ”إن مخيم اللاجئين بدأ يشبه معسكرات الموت“، لم نسمع أي دعوة من مجلس حقوق الإنسان لتشكيل لجنة تحقيق.

تفخر الأمم المتحدة باتخاذ نهج متوازن تجاه الشؤون الدولية. هذا مثير جداً للاهتمام. دأبت المملكة العربية السعودية طيلة أشهر على تنفيذ ضربات جوية واسعة النطاق وعشوائية في اليمن. وأسفرت تلك الضربات عن إصابة مرافق للأمم المتحدة، ومستشفيات ومدارس وأحياء مدنية وقتل أسر بأكملها، وحتى الآن - مفاجأة، مفاجأة - لم نسمع بتشكيل لجنة للتحقيق، ولا مجلس للتحقيق. هذه هي ذات الأمم المتحدة التي أوضحت لنا - نحن في إسرائيل - على أن إجراءات التشغيل الموحدة تتمثل في إنشاء مجلس للتحقيق تلقائياً كلما ضرب مرفق تابع للأمم المتحدة.

ذلك نهج متوازن حقا. وعندما يتعلق الأمر بالتحقيق في نتائج الحرب والصراع، يبدو أن الأمم المتحدة تعتقد، واستعير هنا من جورج أورويل، أن جميع الناس متساوون، ولكن بعض الناس أكثر مساواة من الآخرين.

إن كفاح إسرائيل ضد حكام غزة من حماس لا يمنعنا من القيام بدور رئيسي في مساعدة أهل غزة. من الجدير بالذكر أن مئات الشاحنات تدخل غزة يومياً محملة بآلاف الأطنان من الغذاء والمساعدات الإنسانية والأدوية وأكثر من ذلك، وكل هذا بدون قيود. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٤، زودت إسرائيل غزة بما مقداره ١,٣ مليون طن من مواد البناء.

بينما تلتزم إسرائيل التزاماً تاماً بتنفيذ ”آلية إعادة إعمار قطاع غزة“ وتواصل التعاون مع الأمم المتحدة في هذه المهمة الهامة، فإن السلطة الفلسطينية لا تمتنع فقط عن المشاركة في هذا الجهد، بل تضع العراقيل أمام الذين يقومون بذلك. فالسلطة الفلسطينية تسارع إلى إدانة إسرائيل في الأمم المتحدة، ولكنها ترفض تحمل المسؤولية عن شعب غزة على أرض الواقع. إن السلطة الفلسطينية ليست لديها أي سلطة في قطاع غزة، ولا يبدو أنها تريد ذلك.

في أيلول/سبتمبر الماضي، حاول مجلس الأمن اعتماد مشروع قرار لمعالجة الحالة في قطاع غزة. وفي حين وافقت إسرائيل على مشروع القرار، تلكأ الرئيس الفلسطيني في الموافقة، وعرقل العملية، وفي نهاية المطاف رفض مجمل الاقتراح. وكان من شأن مشروع القرار أن يؤدي إلى عودة إدارة السلطة الفلسطينية لشعب غزة وأن يمنحها السيطرة على المعابر إلى قطاع غزة وينزع سلاح حماس. وكان من شأن مشروع القرار أن يمنح السلطة الفلسطينية السيطرة على غزة مرة أخرى، لكن محمود عباس رفضه.

من الواضح أن القيادة الفلسطينية مشغولة للغاية في تصفية الحسابات مع المنافسين السياسيين في السلطة الفلسطينية مما

يجعلها لا تولي اهتماما بما يدور في غزة. ما عليكم إلا أن تنظروا إلى كيفية معاملة عباس لرئيس وزراء السلطة الفلسطينية السابق، سلام فياض، وهو زعيم فلسطيني موضع تقدير واحترام في المجتمع الدولي. فقد صادر عباس أموال منظمة فياض غير الحكومية ”جمعية فلسطين الغد للتنمية المجتمعية“، وجمد حساباتها. فالسلطة الفلسطينية لا تفوت أبداً أي فرصة للتنصل من المسؤولية. وينبغي للمجتمع الدولي أن لا يتحفظ على انتقاد السلطة الفلسطينية وأن يدفعها إلى تحمل المسؤولية.

إن التنصل من المسؤولية له ثمنه. ففي الشهر الماضي، وقع العديد من الهجمات الإرهابية، بما في ذلك هجومان أسفرا عن ضحايا. فقد قتل كل من داني غونين وملاخي روزنفيلد رمياً بالرصاص على يد إرهابيين فلسطينيين بينما كانا يمارسان حياتهما اليومية. بوركت ذكراهما. فهاتان الهجمتان القاتلتان ما هما إلا جزء من الهجمات الإرهابية المتزايدة التي شهدناها مؤخراً. ومع ذلك ظلت قيادة السلطة الفلسطينية صامتة، وفشلت في إدانة قتل الأبرياء.

وقبل ثلاثة أيام، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي يؤيد الاتفاق النووي مع إيران. أن الاتفاق سيئ بالنسبة لإسرائيل، وسيئ بالنسبة للمنطقة، وسيئ بالنسبة للعالم. وهو خطأ تاريخي يقرب إيران من تحقيق هدفها الذي ما انفكت تسعى إلى تحقيقه منذ ٣٠ سنة والمتمثل في الحصول على أسلحة نووية ويغذي الدافع لديها إلى التوسع الإمبريالي. فقد اتخذ القرار الخطوة الأولى نحو رفع العقوبات بدون الانتظار لمعرفة ما إذا كانت إيران ستلتزم حتى بواحدمن التزاماتها بموجب الاتفاق.

ما الذي يجعل المجتمع الدولي واثقا جدا من أن إيران ستفي بالتزامها من الصفقة؟ فعندما عقدت الصفقة النووية مع كوريا الشمالية، اعتقد ذوو النوايا الحسنة من الناس أنه سيمنع كوريا الشمالية من تطوير أسلحة نووية. فالنوايا الحسنة تفضي أحياناً إلى تفكير غير واقعي.

إن إيران مصدر عدم الاستقرار في الشرق الأوسط. ففي سوريا ولبنان واليمن والعراق وبلدان أخرى نشرت إيران حرسها الثوري من أجل توسيع امبراطوريتها. وإيران أيضا عراب الإرهاب في جميع أرجاء العالم. فقد خبرت العديد من البلدان من بلغاريا إلى الأرجنتين رعب الإرهاب الإيراني على أراضيها. وسلحت إيران لسنوات حزب الله في لبنان وحماس في غزة – الحزبان اللذان أوضحا جلياً أن هدفهما هو محو إسرائيل من الخارطة.

وصف العديد من أعضاء مجلس الأمن الاتفاق على أنه فتح صفحة جديدة. أنا آسف على تخريب كتاب جيد، غير أن المرشد الأعلى الإيراني، أية الله خامنئي، له رواية مختلفة. لقد وقع أعضاء المجلس صفقة مع صورتي دعاية إيران – ظريف وروحاني – أما في إيران فإن آية الله وحرسه الثوري هما اللذان يمسكان بزمام الأمور. وأعلن خامنئي أنه حتى بعد توقيع الاتفاق، ستواصل إيران دعم الإرهابيين في الشرق الأوسط وحول العالم. إذا لم يكن ذلك واضحا بما يكفي، فاستمعوا إلى ما قاله نائب وزير الخارجية الإيراني قبل يومين:

> ”أخبرنا مجموعة ٥ + ١... بأننا سوف نزود بالأسلحة أي شخص وفي أي مكان. وسنستورد الأسلحة من أي مكان نريده.... لقد أوضحنا هذه النقطة خلال المفاوضات.“

تجدر الإشارة إلى حقيقة أن إسرائيل تتشاطر مع العديد من الدول في العالم العربي شعورا عميقا بالقلق إزاء الآثار المترتبة التي يرتبها الاتفاق على استقرار الشرق الأوسط.

عندما تتشارك إسرائيل والعالم العربي نفس الشواغل، ينبغي أن ينتبه العالم. فعوضاً عن الإسهام في إيجاد حل في منطقتنا، فإن هذا الاتفاق يقوي أصل المشكلة؛ فقد أعطى

أصل المشكلة، إيران، المال لكي تعمل على أساس أيديولوجيتها المدمرة، وأتاح لها الوقت والفرصة لاستحداث ترسانة نووية. والاتفاق لا يتيح لإيران مساراً واحداً ولكن مسارين إلى القنبلة: فهي يمكن أن تحصل على القنبلة بالغش، أو بالإبقاء على الاتفاق لمدة عشر سنوات، ثم القيام بتجميع قنبلتها على الفور. وعشر سنوات تنقضي في طرفة عين.

وبموجب شروط الاتفاق، يمكن لإيران أن تستمر في التخصيب بكميات مهمة لا تحتاجها للاستخدام المدني، إلى جانب مواصلة البحث والتطوير للطاردات المركزية المتقدمة، ما من شأنه أن يخفض كثيراً من الوقت اللازم لصنع قنبلة نووية. وطبقاً لشروط الاتفاق، ويتوقف الإنفاذ على النية الحسنة لإيران، فعمليات التفتيش لن تجرى ”في أي مكان وفي أي وقت“. والاتفاق يتيح لإيران إمكانية تأخير عمليات تفتيش المواقع غير المعلن عنها لمدة ٢٤ يوماً – وهو وقت كاف لإخفاء آثار أي تفجير. ولا توجد قيود كافية على أنشطة التسلح الإيرانية. وإيران لديها بالفعل قدرات التخصيب لإنتاج قنبلة. كما أن لديها وسائل الإيصال المناسبة. وبدون قيود على التسليح، يصبح الطريق ممهداً أمام إيران لتجميع قنبلة.

الآن، وفي صيف عام ٢٠١٥، بدأ العد التنازلي لوقوف إيران على عتبة الدولة النووية. وفي غضون ٥ سنوات، ينتهي الحظر المفروض على الأسلحة التقليدية؛ وخلال ٨ سنوات، يمكن لإيران الحصول على تكنولوجيا القذائف. وفي غضون ١٠ سنوات، يمكنها الحصول على عدد غير محدود من الطاردات المركزية. هذا ليس نزع سلاح؛ بل هو جدول زمني لكي تبني إيران أسلحة نووية. وفي السنوات المقبلة، ستغدو عواقب ذلك الخطأ واضحة للجميع، ولكن بالنسبة لإسرائيل، فإن الغد بات وقتاً متأخراً للغاية بالفعل.

قبل عشر سنوات، اتخذت إسرائيل خطوة هامة مع فك ارتباطها عن غزة. وبعد عشر سنوات من ذلك، وفي ضوء التطورات الإقليمية، يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات من تلقاء نفسه. يجب أن يتحرر من الأوهام، ومن تحيزه المستمر ضد إسرائيل ومن المجموعات الإرهابية الفتاكة. حان الوقت لكي يتحرر من العادات القديمة، وينخرط مع القيم التي نعتز بها جميعاً.

الرئيس (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية نيوزيلندا.

على امتداد الشرق الأوسط، ما زالت القضايا الخطيرة تقتضي اهتمام هذا المجلس. فالوضع الإنساني في اليمن آخذ في التدهور. والحرب الأهلية في سوريا لا تزال محتدمة. وفي العراق، توفر الانقسامات الطائفية حيزاً لازدهار جماعات مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام. وإرساء أساس للسلام الدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين يظل بعيد المنال.

في ضوء هذه الخلفية الصعبة، يمثل هذا الأسبوع لحظة مناسبة نتوقف خلالها للتأمل في التطورات الإيجابية في المنطقة. فاتخاذ هذا المجلس يوم الاثنين للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، بعد سنوات من المفاوضات بين الأعضاء الدائمين والاتحاد الأوروبي وألمانيا وإيران، يمثل انتصاراً كبيراً للدبلوماسية. ولئن كان لا يزال هناك عمل كثير لتنفيذ الاتفاق، بل والمزيد من العمل لبناء الثقة المستمرة بين إيران والمجتمع الدولي، فإن التوصل إلى اتفاق يمثل إنجازاً كبيراً في حد ذاته. ويرجع الفضل الأكبر إلى المعنيين بشكل مباشر. ويكمن في قلب ذلك الإنجاز الدبلوماسي استعداد الأطراف للالتزام بالحلول السياسية وممارسة الشجاعة السياسية في وجه تحديات كبيرة.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو ما إذا بالإمكان أن نتوقع رؤية نفس الشجاعة السياسية ونفس الالتزام في إيجاد حلول سياسية للقضايا الأخرى التي تعاني منها المنطقة. هل يمكن أن يتعاون أصحاب الشأن من أجل إنهاء النزاعات في سوريا أو العراق أو اليمن، أو تهيئة مسار نحو حل الدولتين

لإسرائيل وفلسطين؟ أعتقد أن الرد يجب أن يكون ”نعم“. ولكن عبء هذه التوقعات يجب ألا يقع على عاتق تلك الدول وحدها. ويجب أن يضطلع هذا المجلس بمسؤولياته؛ يجب أن يبدي بعضاً من شجاعته السياسية.

كلنا يعرف أن الوضع في سوريا يعتريه الجمود لفترة طال أمدها. ولا يمكن للمنطقة أن تتحمل استمرار النزاع، ولا يمكن ذلك للمجلس أيضاً – لأن مصداقيته على المحك. والتكلفة البشرية للنزاع غير مقبولة ولا يمكن تحملها. ونحن نرحب بجهود المبعوث الخاص لسوريا ونتطلع إلى أن يطلعنا على المزيد في الأسبوع القادم. إلا أن نيوزيلندا ترى أن المساعي الحميدة للأمين العام وحدها لا يمكن أن تنجز حلاً سياسياً في سوريا: فالأطراف الرئيسية في المنطقة وفي هذا المجلس بحاجة إلى إدراك مسؤولياتها عن ذلك.

في اليمن، ما زالت الأوضاع الإنسانية تتدهور بشكل مروع. وفشل المحادثات التي عقدت برعاية الأمم المتحدة في جنيف للتوصل إلى اتفاق، ثم فشل الهدنة الإنسانية الأخيرة كانت له تبعات فورية، الأمر الذي يهدد بتقويض ثقة المجلس في التزام الأطراف بالتوصل إلى حل سياسي. ومرة أخرى، نتطلع للاستماع من مبعوث الأمم المتحدة الخاص لسوريا، أحمد، بشأن آفاق التقدم. نحتاج، بداية، إلى إيجاد سبيل يكفل وقف القتال بغية معالجة الاحتياجات الإنسانية الضخمة.

إننا ندرك أن العراق يواجه تحديات مستمرة على عدد من الجبهات. ونؤيد طلب الأمين العام إجراء تقييم استراتيجي للكيفية التي يمكن للأمم المتحدة أن تقدم الدعم للعراق من خلالها. ونرى أن تركيز الحكومة على مواصلة تعزيز جهود المصالحة الوطنية أمر أساسي.

في ليبيا، فإن التوقيع بالأحرف الأولى مؤخراً على الاتفاق السياسي الليبي من قبل الحكومة الليبية في طبرق وعدد كبير من الفصائل الليبية يمثل خطوة أولى مهمة في ما نأمل أن تكون مسيرة طويلة نحو سلام ليبي دائم. ونحث الآن كل أعضاء المؤتمر الوطني العام في طرابلس للوقوف على الجانب الصحيح من التاريخ والالتزام الكامل بالعملية السياسية الليبية والتوقيع على الاتفاق مبدئياً. ويجب أن تكون هناك أيضاً عواقب بالنسبة لأولئك الذين يرفضون القيام بذلك.

ونيوزيلندا ما فتئت تعرب عن آرائها فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط في هذه القاعة منذ كانون الثاني/ يناير: فالوضع الراهن غير قابل للاستمرار، والتقاعس عن العمل أمر غير صائب. ولتلك الغاية، تشجعنا عودة المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط إلى العواصم بشأن تلك المسألة في الأسابيع الأخيرة. ويجب أن يعود هذا المجلس أيضا إلى الانخراط مجدداً. ونيوزيلندا أكدت بوضوح أنها ترى فرصة سانحة في الجزء الأخير من هذا العام حيث ينبغي للمجلس أن يهيئ طريق العودة إلى طاولة المفاوضات وأن يدعم الأطراف حال وجودها هناك. وهذا الوقت الآن غير بعيد.

وعليه، وفي إطار المناقشة بشأن الشرق الأوسط هذا الشهر، يمكن للمجلس أن يفكر ملياً في ذلك المعلم الهام الذي تحقق بشأن المسألة النووية الإيرانية نتيجة للدبلوماسية الصبورة والتزام كل الأطراف بالتوصل إلى حل سياسي لتسوية الخلافات. نحتاج إلى تطبيق نفس تلك السجايا في التحديات الملحة الأخرى في المنطقة على وجه الاستعجال. وبلدي، نيوزيلندا، يرى أن على هذا المجلس مسؤولية يجب أن يضطلع بها ولا أقل من ذلك.

أستأنف مهامي الآن كرئيس للمجلس.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وزير الخارجية ماكولي على عقد هذه الجلسة، كما أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات وعلى كل عمله الأساسي.

عندما ينعقد مجلس الأمن كل ثلاثة أشهر لمناقشة مفتوحة بشأن الشرق الأوسط، تعود مناقشتنا حتماً إلى مجموعة متشابهة من المواضيع.

وهي تتمثل في المعاناة وتفاقم الكارثة الإنسانية في سوريا، والحاجة الملحّة إلى بث روح جديدة في الجهود الرامية إلى تحقيق حل الدولتين للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، فضلا عن أهمية التوصل إلى حلول سياسية لتلك التحديات الكبرى ذات الأثر الذي يتجاوز كثيرا حدود أي من فرادى الدول في المنطقة، بل يتجاوز حدود المنطقة بأسرها. وكلما ازداد أمد تلك النزاعات، كلما ازدادت العواقب الإنسانية التي يجب التصدي لها، وكلما أدت الأزمات الإنسانية العميقة إلى تفاقم الظروف التي يسود فيها العداء والعنف، ما يجعل الوصول إلى تلك الحلول السياسية الدائمة أكثر صعوبة.

وذلك هو النمط السائد في سوريا. فقد تجاوز عدد اللاجئين هذا الشهر رقما كارثيا يربو على ٤ ملايين لاجئ من جراء النزاع، ما يجعل سوريا أكبر أزمة للاجئين نشهدها خلال ربع القرن. فقد شُرّد ٧,٦ مليون سوري داخل حدود البلد، في حين أصبح ما يقرب من نصف جميع السكان السوريين البالغ عددهم ١٢,٢ مليون نسمة بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. غير أن المجتمع الدولي ما يزال عاجزا عن مواكبة الاحتياجات العاجلة للسكان، في حين يستمر عجزه عن تلبية تلك الاحتياجات أكثر فأكثر. ولم يتم الوفاء إلا بربع قيمة النداء الذي وجهته الأمم المتحدة بشأن سوريا في عام ٢٠١٥- ربع القيمة الكلية فقط، لأكبر الأزمات الإنسانية على مدى جيل. ولذلك النقص آثاره الفورية والبالغة على السوريين المحتاجين إلى المساعدة. ونتيجة لذلك النقص في التمويل، اضطر برنامج الأغذية العالمي إلى خفض المساعدة الغذائية التي يقدمها إلى ما يزيد على ٥,٥ مليون سوري، في حين لم يعد ٠٠٠ ٧٥٠ من الأطفال السوريين مسجلين في المدارس. ولذلك النقص آثار كبيرة أيضا على البلدان المجاورة لسوريا، والتي أبدت سخاء وتعاطفا كبيرين باستضافتها لملايين السوريين وتعيّن على حكوماتها ومجتمعاتها المحلية سد الثغرات حين يخفق المجتمع الدولي في التصدي لها.

وكما ظللنا نردد مرارا وتكرارا، فإن هذه الأزمة الإنسانية من صنع الإنسان، وتغذيها الفظائع التي ما زال يرتكبها النظام على نطاق واسع. وعلى ما يبدو فإن النظام لم يكتف بالمذابح التي نفذها بواسطة البراميل المتفجرة واستخدام الأسلحة الكيميائية، بل أصبح الآن يلقى بمكبات نفايات بأكملها محشوة بالمتفجرات على الأحياء السكنية، ولم يوقف تفجيراته تلك حتى أثناء الاحتفال بعيد الفطر. وكما قال أحد السكان المقيمين في حلب لأحد المراسلين الصحفيين: فإن العيد هنا يعني ”قنابل الأسد“. ووفقا لآخر التقارير، فحين فرّ السكان من جراء تصاعد القتال في مدينة درعا في أواخر حزيران/يونيه، سعى النظام إلى توسيع ميدان عمليات قصفه الجوي التي تستهدف الساحات المكشوفة والقرى التي أوى إليها المدنيون. وتعرضت أربعة مستشفيات على الأقل في القرى التي لجأ إليها المدنيون للقصف بالقنابل، بما في ذلك هجوم يقال أنه أسفر عن مقتل خمسة أطفال في مستشفى في قرية الطيبة. ووصف طبيب يتولى قيادة عيادة طبية مؤقتة بسعة ١٢ سريرا في محافظة إدلب الرعب الذي أعقب الهجمات الجوية على إحدى البلدات المجاورة في ٤ حزيران/يونيه كما يلي: لقد وصل إلى العيادة في غضون ساعات فقط ما يزيد على ١٣٠ جريحا معظمهم من الأطفال. وقال الطبيب:

> ”لقد تناثرت أجساد الضحايا في كل مكان – على الطاولات والممرات وعلى البلاط الذي كان مغطى بالدماء. وكان الطاقم الطبي والمتطوعون يشقون طريقهم بين الجرحى ويحاولون ما يمكن القيام به“.

ولما كانوا مغلوبين على أمرهم وليس بوسعهم سوى توفير العلاج الأساسي، فقد اضطرت العيادة إلى رفض استقبال ٥٠ من الأشخاص المصابين. وقال الطبيب: ”لقد كان الخيار الوحيد المتاح لنا هو زيادة إمداداتنا وأن نتعلق بالأمل ونتأهب للمأساة المقبلة“.

وتتغذى تلك الأزمة الإنسانية أيضا بالإرهاب الذي تمارسه الجماعات المتطرفة العنيفة من قبيل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الذي بث في أيار/مايو شريط فيديو ينفذ فيه أطفال إعدام ٢٥ جنديا في تدمر، وبث لقطات في الأسبوع الماضي تصور طفلا يجز رقبة نقيب في الجيش السوري. وقال صبي إيزيدي يبلغ الرابعة عشرة من العمر، كان قد اختطفه تنظيم داعش وأُرغم على الالتحاق بأحد ما يسمى معسكرات تدريب الأشبال في وقت مبكر يتراوح بين سن الرابعة والخامسة إنه قد أعطي مع ما يزيد على ١٠٠ من الأطفال المجندين الآخرين دمى يتدربون عليها على قطع الرؤوس. وفي دير الزور، جز تنظيم داعش مؤخرا رؤوس النساء للمرة الأولى بدعوى ارتكابهن جريمة ممارسة السحر المزعومة.

ويجب علينا أن نفعل أكثر من مجرد تحديد هذه التحديات وأن ندعو إلى التصدي لها. وعوضا عن ذلك، يتعين علينا إيجاد حلول عملية فعالة قائمة على المبادئ. وعلى سبيل المثال، في حين أن من المهم أن ندعو الدول المجاورة لسوريا إلى الإبقاء على حدودها مفتوحة أمام السوريين الفارين من العنف والاضطهاد – وما يزال الآلاف منهم عالقين في الحدود ويكافحون من أجل البقاء – فإنه تقع على عاتقنا أيضا المسؤولية عن مساعدة البلدان المجاورة على تحمل التكاليف الهائلة الناشئة عن استضافة هذه الأعداد الكبيرة من اللاجئين. ويجب أن ندين جميع أشكال استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، غير أنه يجب علينا أيضا إيجاد وسيلة للتعرف على هوية الذين يتولون تنظيم أو رعاية تلك الهجمات أو يشاركون فيها بشكل ما، على النحو الذي تقوم به آلية التحقيق المشتركة المقترحة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، كي يصبح ممكنا مساءلة المسؤولين عن تلك الهجمات في وقت ما. وبعد شهرين من المشاورات التي أجراها مع أصحاب المصلحة، ما يزال المبعوث الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا، يعمل بدأب لتهيئة الطريق نحو التوصل إلى حل للأزمة السورية. وينبغي أن يقدّم المجلس دعمه الكامل لهذه الجهود.

ونخشى في السياق الإسرائيلي – الفلسطيني أن يتكرر النمط ذاته، وخاصة فيما يتعلق بإعادة بناء غزة. فلم يتم الوفاء من جملة الأموال المتعهَّد بها لإنعاش غزة في مؤتمر القاهرة المعقود في تشرين الأول/أكتوبر إلا بنسبة ٢٨ في المائة فقط. أي أنه لم يتم الوفاء بعد بنحو ٢,٥ بليون دولار من الأموال المتعهَّد بها لمساعدة شعب غزة قبل تسعة أشهر. وكما قيل في وقت سابق، فإننا نشهد أيضا فجوة عميقة في تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي تعاني في وقت الحالي عجزا ماليا بقيمة تربو على ١٠٠ مليون دولار. وتقول الأونروا رسميا – كما استمعنا إلى ذلك مرة أخرى اليوم – أنه إذا لم يعالج ذلك النقص، فإنها ستضطر إلى إغلاق ما يزيد على ٧٠٠ مدرسة تابعة لها تقدم الخدمات التعليمية لما يربو على ٥٠٠ ٠٠٠ طالب، نصفهم تقريبا في غزة. ويجب على البلدان التي يساورها القلق إزاء الحالة الإنسانية في غزة أن تواصل الوفاء بالتزاماتها إزاء السكان المقيمين هناك، وأن تؤدي دورها في سد العجز الكبير في ميزانية الأونروا. لقد أوفت الولايات المتحدة بنسبة ٩٥ في المائة من مبلغ ٤٠٠ مليون دولار الذي تعهدنا بها في مؤتمر القاهرة، ووفرنا للأونروا ما يزيد على ٣٩٨ مليون دولار في عام ٢٠١٤، وهي مساهمة تزيد على ما قدمته أي من الجهات المانحة على الصعيد الثنائي.

ويجب القول بطبيعة الحال أن تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة لغزة لن تعالج سوى أعراض النزاع وليس أسبابه

الجذرية. وما زلنا نرى أن تحقيق حل الدولتين من خلال المفاوضات لا يزال أفضل الطرق نحو المضي قدما، ليس لحل العديد من المسائل في غزة فحسب، بل أيضا لتوفير الأمن لإسرائيل ولتحقيق التطلعات والأمن الفلسطينيين، فضلا عن ضمان الاستقرار الإقليمي. وما زلنا نتطلع إلى أن تثبت الحكومة الإسرائيلية والفلسطينيون معا التزاما حقيقيا بحل الدولتين عبر سياساتهما العامة وأفعالهما. وعندئذ فقط يمكن إعادة بناء الثقة وتجنب دورة التصعيد في المستقبل.

ختاما، لقد اتخذ المجلس بالإجماع يوم الاثنين القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي أيد خطة العمل الشاملة المشتركة. وفيما إذا نفذ ذلك الاتفاق فإن من شأنه أن يمنع جمهورية إيران الإسلامية من جميع الوسائل التي تمكنها من تطوير المواد الانشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية، في ذات الوقت الذي ينشئ فيه نظاما صارما للتفتيش والشفافية في التحقق من امتثال إيران لالتزاماتها. وسيكون تنفيذ الاتفاق بمثابة مقياس حقيقي لجدواه بطبيعة الحال. غير أنه من المهم أيضا، سواء لأغراض هذه المناقشة أم لمجلس الأمن بوجه عام، ما تطلعنا عليه خطة العمل عن كيفية التصدي لبعض أكثر المشاكل صعوبة. وأول ما تخبرنا عنه هو المثابرة. فقد تم التوصل إلى هذا الاتفاق بعد عامين من المحادثات والمفاوضات المضنية بين مجموعة البلدان الخمسة زائدا واحدا والاتحاد الأوروبي وإيران. ويتمثل الأمر الثاني في الواقعية. فالاتفاق لا يتصدى لجميع شواغلنا إزاء الإجراءات المزعزعة للاستقرار التي تتخذها إيران، وإنما يركز على أخطر تهديد تواجهه المنطقة. أما الأمر الثالث فهو الإنفاذ. فخطة العمل لا تثق بعد بعدم مواصلة إيران برنامج يرمي إلى تطوير الأسلحة النووية، بل ينشئ الاتفاق تدابير تحقق صارمة تستمد قوتها من وحدة تأييد المجتمع الدولي بأسره ومساندته لها. وينبغي لمجلس الأمن أن يأخذ على عاتقه تطبيق تلك الدروس المستفادة على الأزمات الخطيرة الأخرى التي تعانيها المنطقة.

السيدة قعوار (الأردن): أشكركم معالي الوزير لرئاستكم لهذه الجلسة الهامة، وأود في البداية أن أتوجه بالشكر للسيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية اليوم، وعلى جهوده عامة.

إن المشهد في منطقتنا قاتم، والتحديات التي نواجهها هناك معقدة ومتداخلة وغير مسبوقة من حيث تنوعها وامتداد تأثيرها. إن شعوب المنطقة تعاني كل يوم من تبعات نزاعات طال أمدها، وإن الإخفاق في معالجتها بشكل جذري سوف يزيد من حجمها، ويغذي الإرهاب والتطرف بما يهدد العالم أجمع. إن على المجتمع الدولي عدم إضاعة الوقت، واستغلال الانفراج الأخير في بعض قضايا المنطقة وما رافقه من تعاون دولي منسق لإطلاق حوار أشمل وأوسع على كافة القضايا الخلافية في المنطقة، والعمل على حل القضية الفلسطينية جوهر النزاع في الشرق الأوسط.

السلام ليس مجرد خيار نكرر الدعوات إليه؛ السلام هو سبيلنا الوحيد، وعليه لا بدّ من العمل على تهيئة الظروف الملائمة لاستئناف مفاوضات جادة وشاملة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وتذليل العقبات التي تقف حائلاً أمام استئناف هذه المفاوضات، وتجسيد حل الدولتين الذي تقوم بموجبه الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة الكاملة على التراب الوطني الفلسطيني، وعلى خطوط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، والأمن والأمان لكافة شعوب ودول المنطقة.

إن الأردن صاحب مصالح وطنية عليا وحقيقية ومباشرة في تحقيق السلام. فلا بدّ من استئناف المفاوضات المباشرة والجادّة والملتزمة والمحددة بسقف زمني يفضي إلى تجسيد حل الدولتين، وإنجاز الحل الشامل، ومعالجة القضايا الجوهرية كافّة وهي القدس واللاجئين والأمن والحدود والمياه وغيرها، طبقاً للمرجعيات الدولية المعتمدة وللشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية بعناصرها كافّة، وبشكل يلبّي بالكامل المصالح الحيوية

الأردنية المرتبطة بهذه القضايا كلها. هذه المفاوضات يجب أن يواكبها التزام جدي بالفعل والقول بالامتناع عن أية إجراءات أحادية الجانب قد تهدد استمرارها أو تستبق نتائجها، بما في ذلك الاستيطان، الذي يُجمع العالم على عدم شرعيته وقانونيته، والتهجير القسري للفلسطينيين وهدم منازلهم ومصادرة أراضيهم.

إن الأردن مستمرّ بالسعي، ومن منطلق عضويتنا في مجلس الأمن ورئاستنا للمجلس الوزاري للجامعة العربية، وفي اللجنة الوزارية العربية المكلّفة بإجراء المشاورات والاتصالات مع القوى الدولية، بالعمل على إطلاق المفاوضات الجادة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وبالسعي للوصول إلى توافق دولي على توفير إطار مرجعي للمفاوضات عبر كل السبل الممكنة.

إن على الأمم المتحدة والأطراف الإقليمية والدولية العمل على تحسين كافة جوانب حياة المواطن الفلسطيني، واتخاذ الخطوات اللازمة على الأرض لدعم الاقتصاد الفلسطيني، سواء من خلال تعزيز الاستثمار في القطاع الخاص، أو سيادة القانون، أو تسهيل حرية الحركة والتنقّل. كما يطالب الأردن المجتمع الدولي بوضع حد للمعاناة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة في قطاع غزة الذي يعدّ جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية، والعمل على رفع الحصار الإسرائيلي عن القطاع وتنشيط جهود إعادة الإعمار. كما نطالب مجتمع المانحين بتقديم الدعم المالي الذي تحتاجه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) سواء في القطاع أو الضفة الغربية أو في الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين حتى تتمكّن من أداء ولايتها. فالوكالة تعاني من عجز مالي غير مسبوق وقد قمنا بدق ناقوس الخطر في هذا الشأن، حيث أن استمرار هذا العجز المالي سيؤدي إلى تقليص الخدمات التي تقدمها الوكالة في مناطق عملها الخمس، وخاصة في الأردن الذي يستضيف العدد الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين.

لقد باتت منطقة الشرق الأوسط تعرف بتراعاتها وعدم استقرارها، إلا أننا نعلم جيداً أن لدى منطقتنا مكنونات غنية كطاقات شعوبها الشابة ورغبتهم في العيش في أمن وازدهار، والمحافظة على هويتهم وإرثهم التاريخي والحضاري الذي تهدده قوى الإرهاب والتطرّف الظلامية، وعليه نؤكّد مجدداً أن على المجتمع الدولي العمل على منح كافة شعوب المنطقة ما تصبو إليه وتستحقّه من خلال تسوية القضية الفلسطينية وتحقيق السلام الشامل في المنطقة.

السيد ابراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى زملائي الجالسين حول هذه الطاولة، سيدي، في الترحيب بكم ترحيباً حاراً في مجلس الأمن اليوم. وباسم وفد بلدي، أود أن أشكركم على عقد هذه الجلسة وترؤسها. ويبين وجودكم هنا اليوم بوضوح الأهمية التي توليها نيوزيلندا لموضوع المناقشة المفتوحة اليوم. كما أود أن أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الإعلامية، التي ينبغي أن تعزز عزمنا الجماعي على وضع حد لمسلسل المحنة المأساوية التي يعيشها الفلسطينيون.

تشرّفت ماليزيا يوم الاثنين، ٢٠ تموز/يوليه، بالمشاركة مع الأردن في استضافة اجتماع بصيغة آريا للمجلس لبحث الحالة في غزة بعد عام من العدوان العسكري الإسرائيلي. وأود أن أشكر سفيرة الأردن، السيدة دينا قعوار، على المشاركة في رئاسة الاجتماع، فضلاً عن شكر أعضاء المجلس على مشاركتهم النشطة. وقد عقد آخر اجتماع من هذا القبيل في عام ١٩٩٧. جاء المتكلمون في هذا الاجتماع من الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية ولم يمثلوا أي طيف سياسي. وكان فحوى عرضهم هو العواقب الإنسانية الوخيمة. إنها قصص الضحايا الذين لسوء حظهم كانوا يعيشون على الجانب الخطأ من الحدود التي أخذت بأعمق مشاعر مقدمي العروض وأدت بهم لرواية قصص عن القلق

واليأس، عن البلاء والمعاناة المستمرين والأحلام والآمال المحطمة. وأود أن أشاطركم آرائي وانطباعاتي الخاصة بشأن اجتماع صيغة آريا وبعض النقاط الوجيهة التي أثيرت، والتي آمل أن تساعدنا في توفير مزيد من التركيز في المجلس على عواقب الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

ووفقاً للبنك الدولي، كان استمرار الحصار الإسرائيلي لغزة بحلول أيار/مايو ٢٠١٥ قد خفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥٠ في المائة. وفي الوقت نفسه، يحوم معدل البطالة حول ما يقرب من ٤٤ في المائة، وهو أعلى معدل في العالم. ووفقاً للمنظمات غير الحكومية، فإن مواد البناء الأساسية – مثل الحصى وقضبان الصلب والأسمنت والأخشاب ذات السماكات المعينة، إلى جانب مجموعة كبيرة من قطع الغيار والمعدات الحاسوبية والمركبات – تصنف على أنها مواد ذات استخدام مزدوج واستيرادها إلى غزة مقيد تقييداً شديداً من جانب إسرائيل. وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٥، دخلت أقل من ١ في المائة من مواد البناء اللازمة للتعمير حتى الآن إلى غزة. وأيضاً وفقاً لهم، لم يتم إعادة بناء مترل واحد تم تدميره منذ العدوان. وهناك ٥٨٠ ١٢ وحدة سكنية في انتظار التشييد، بينما ٨١٧ ١٧ أسرة تقريباً – أي حوالي ٠٠٠ ١٠٠ شخص – لا تزال مشردة. وبالوتيرة الحالية، سيتطلّب الأمر ١٩ سنة لإعادة بناء غزة. وقد كان هناك تسليم على مستوى عموم أعضاء المجلس بأن الحالة الإنسانية في غزة تزداد سوءاً. وتؤيد ماليزيا الرأي القائل بأن حالة اليأس لا تغذّي بقوة إلا خطاب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في حملته للتجنيد وتمثل قنبلة موقوتة بالنسبة للمنطقة ما لم يتم اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة للتصدي لها.

لا يمكن النظر إلى الحالة في غزة بمعزل عن المسألة الأكبر المتمثلة في الاحتلال ومحاولات السلطة القائمة بالاحتلال ترسيخ سيطرتها على الأرض الفلسطينية المحتلة. إن تاريخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٥ يصادف مرور ١١ عاماً على إصدار محكمة العدل الدولية بالإجماع فتواها بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة (انظر A/ES-10/273) – بشأن عدم قانونية تشييد الجدار العازل الإسرائيلي، أو جدار الفصل العنصري. وما زلنا نشعر بالفزع والغضب، بنفس القدر، من استمرار التجاهل الصارخ لفتوى المحكمة من جانب إسرائيل – ناهيكم عن عدم تقديم أي تعويضات حتى الآن للأشخاص المتأثرين باستمرار بناء منظومة الأسوار والجدران. ونحن ندين موافقة المحكمة الإسرائيلية العليا، في وقت سابق من هذا الشهر، على إنشاء قطاع جديد من جدار الفصل العنصري في جنوب القدس.

وفي الوقت نفسه، يتواصل توسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة في تجاهل تام للقانون الدولي والرفض الساحق له من المجتمع الدولي. وفي الوقت الذي يبتهج فيه المسلمون بعد رمضان، قررت السلطات الإسرائيلية هدم المزيد من المنازل في قريةٍ جنوب مدينة الخليل. ولا تزال قوات الأمن الإسرائيلية تستخدم القوة المفرطة لاعتقال الأطفال الفلسطينيين أو احتجازهم، وبعضهم في سن ١١ سنة. واستناداً إلى تقرير صدر مؤخراً عن منظمة رصد حقوق الإنسان، خنقت قوات الأمن الإسرائيلية الأطفال، وألقت قنابل صاعقة عليهم وضربتهم وهم محتجزون.

علاوة على ذلك، إن محاكمة الأطفال المحتجزين تجري أمام محاكم عسكرية – في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقانون حقوق الإنسان. وثمة ٩٥ في المائة من الأطفال المفرج عنهم من السجون الإسرائيلية عانوا من التعذيب وسوء المعاملة أثناء الاستجواب والاحتجاز.

وإذا كانت هذه التصرفات صادرة عن شريك صادق في تحقيق السلام، فذلك يشكل تحديا للمنطق والحس السليم. إن توسيع المستوطنات، ومواصلة الحصار المفروض على غزة،

والاستمرار في بناء جدار الفصل العنصري، واستمرار تحقير شعب بأكمله وقهره بانتظام، بدعم من التفوق العسكري الساحق، أمور تكشف محاولات متضافرة من إسرائيل لتغيير الوضع على الأرض – مما يؤدي إلى دولة واحدة تكون حقيقة واقعة.

إننا ندعو المجتمع الدولي والمجلس إلى إيجاد الإرادة السياسية، بغية وضع حد لهذا المنحى الذي يجعل الفلسطينيين والإسرائيليين أكثر بعدا عن حل الدولتين، ويكفل عدم تبديد العداوة بين الجانبين على الاطلاق. وفي حين لا نزال ملتزمين بالمبادرات القائمة التي تهدف إلى حل الصراع، نعتقد أن المبادرات الجديدة مثل مشروع القرار الفرنسي لإعادة تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط يجب أن تحظى بالنظر الجاد.

وفي الوقت الذي تهتز منطقة الشرق الأوسط تحت وطأة الصراعات المتأججة من سوريا إلى اليمن، مدفوعة إلى حد ما بالإيديولوجيات المتطرفة والعقائديين المتطرفين، من السهل أن ننسى أنه، وفقا للبيانات الرئيسية التي ينشرها المتطرفون والإرهابيون من قبيل القاعدة وتنظيم داعش وأمثالهما، فإن هذه الجماعات تدّعي أنها تقاتل أيضا ضد الظلم والقهر في فلسطين المحتلة. ومن شأن كفالة حل عادل وشامل ونهائي للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني أن يساهم في تجريد هذه الجماعات ومؤيديها وشركائها من روايات كاذبة كهذه.

وفي الختام، إن ماليزيا ما زالت على اقتناع بأن الأمم المتحدة يجب أن تواصل القيام بدور مركزي في تحقيق حل الدولتين لإسرائيل وفلسطين. وما فتئت ماليزيا تعتقد أن الوقت قد حان للمجتمع الدولي وللمجلس، بصورة خاصة، الأخذ بزمام الأمور ووضع حد للحالة الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويجب على المجلس أن يجد الإرادة الجماعية لتحمّل المسؤولية الملقاة على عاتقه بموجب الميثاق، سعيا لحل هذا الصراع الذي طال أمده، والذي بات عمره من عمر المنظمة نفسها.

ويؤيد وفدي البيانين اللذين سيدلي بهما على التوالي ممثلا كل من إيران والكويت بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر نيوزيلندا على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. كما أود أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الاعلامية.

إن الشرق الأوسط يمر بمنعطف حاسم اليوم، وهو يتصف بالجمود في عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية، واستمرار الصراع الفتاك في الجمهورية العربية السورية، وامتداده على نحو قاتل إلى بلدان أخرى – لا سيما لبنان – والصراع في اليمن.

فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، من الواضح وضوح الشمس أنه بدون إيجاد حل نهائي وعادل ومنصف لهذا الصراع يكفل الأمن للإسرائيليين وإنشاء دولة مستقلة وقابلة للبقاء للفلسطينيين، فإن إقامة سلام فعال ومستدام في الشرق الأوسط سوف يكون عملا وهميا. ومع ذلك، إن قضية فلسطين ما فتئت مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ أكثر من ستة عقود. والشعب الفلسطيني لا يرى أي أمل من الجهود المبذولة لوضع حد للاحتلال الإسرائيلي ومنحه دولة ذات سيادة داخل حدود ما قبل حزيران/يونيه ١٩٦٧. والمفاوضات التي لا نهاية لها بين الإسرائيليين والفلسطينيين قد فاقمت من المأزق الحالي لعملية السلام خلال العقود القليلة الماضية. كما أن هذا المأزق يسلط الضوء على عجز المجتمع الدولي عن وضع عملية السلام على المسار الصحيح من جديد. والوضع الراهن أصبح لا يطاق بشكل متزايد، سواء بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني والأغلبية الكبيرة من المجتمع الدولي على حد سواء. والجمود في عملية السلام – ونحن بحاجة إلى تسمية الأشياء بأسمائها – يعزى إلى رفض إسرائيل قبول حل الدولتين، أي وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

بطبيعة الحال، لا يمكن لمبادرات السلام أن تنجح إذا استمرت أنشطة الاستيطان قائمة على نطاق واسع، وإذا استمر الجدار العازل في تيسير الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين، وإذا استمر القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة أن تكون موضع استهزاء من خلال ترسيخ التغيرات الطوبوغرافية من يوم إلى آخر، وإذا استمر التقليل من شأن العقاب الجماعي والقمع الحاقد ضد الشعب الفلسطيني أن يكون أمرا عاديا، وإذا استمر الحصار المفروض على قطاع غزة، وإذا استمر تزايد الاقتحامات التي تشنها القوات الإسرائيلية في الأماكن المقدسة، مثل المسجد الأقصى. وبإمكاني المضي في الكلام أكثر فأكثر.

إن جميع هذه الأعمال لا تؤدي سوى إلى زيادة التوترات وإضعاف احتمالات الحوار بين الجانبين. لذلك، تتطلّب عملية التفاوض بيئة سياسية وتدابير مناسبة تشجع على الثقة المتبادلة. وتحقيقا لهذه الغاية، من مسؤولية المجتمع الدولي تكثيف جهوده لمساعدة كلا الطرفين على اتخاذ القرارات الصعبة والجريئة اللازمة للانخراط – بحسن نية – في الحوار. وفي هذا الصدد، يجب على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته كاملة وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ مدريد، وخارطة الطريق التي أعدتها المجموعة الرباعية، ومبادرة السلام العربية، واتفاقات أخرى تم التوصل إليها مؤخرا بين الطرفين، من أجل التوصل إلى سلام قابل للاستمرار – وهو السلام الذي سوف يسمح للشعب الفلسطيني بأن يعيش في دولة مستقلة وذات سيادة. وبناء على ذلك، نحث كلا الجانبين على استئناف الحوار، ونشيد بأي مبادرة تهدف إلى إعادة إطلاق عملية السلام من خلال وضع إطار واضح للمفاوضات المستقبلية التي تكون لها مواعيد نهائية، مما يسمح بوضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

وحتى من دون التوصل إلى حل تفاوضي، فإن عملية انضمام دولة فلسطين إلى المنظمات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية – على أن يكون الهدف النهائي هو عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة – يمكن أن تكون هي البديل وينبغي تشجيعها. وفي جميع الأحوال، ينبغي لحل الدولتين ألاّ يكون، تحت أي ظرف من الظروف، موضع شك لأنه الخيار الوحيد الذي يمكنه أن يلبي التطلعات المشروعة للفلسطينيين ويراعي الشواغل الأمنية لإسرائيل.

وفيما يتعلق بسوريا، يساور تشاد بالغ القلق من استمرار أعمال العنف وتدهور الوضع الإنساني في هذا البلد. إن الحالة هناك تتفاقم بفعل استخدام الأسلحة الكيميائية والمواد المحظورة الأخرى، فضلا عن الفظائع التي ترتكبها جماعات إرهابية مرتبطة بالدولة الإسلامية في العراق وسوريا وبالقاعدة. ونحن نشعر بالجزع إزاء رؤية مدى التدمير الذاتي الحاصل في سوريا، ورؤية السوريين الذين يقتل أحدهم الآخر مستخدما هذا النوع من العنف. وعدد الجرحى والقتلى يزداد كل يوم. ويجري عمدا مهاجمة المدنيين في انتهاك للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. كما دمرت عمليا مختلف الجوانب الحيوية للبنية التحتية في هذا البلد. إننا ندين جميع أعمال العنف – مهما كان مصدرها. ويجب تحديد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان وتقديمهم إلى العدالة. ونطاق العنف، وعدم قدرة المجتمع الدولي على تيسير وقف الأعمال العدائية بين الطرفين، وعدم وجود منظور سياسي هي أمور تزيد معاناة السكان المدنيين، الذين تركوا لمصيرهم الكئيب. وفي مواجهة هذا الوضع الخطير، يجب على المجتمع الدولي ألاّ يقف مكتوف اليدين؛ إنما يجب أن يتخذ جميع الخطوات الضرورية لوقف العنف وعودة الأطراف إلى المفاوضات المباشرة من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم في إطار بيان جنيف الصادر بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق). وفي هذا الصدد، نحيّي وندعم الجهود الدؤوبة التي يبذلها السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام، في سبيل إيجاد مخرج للأزمة.

فيما يتعلق بلبنان، نشيد بالحكومة اللبنانية لجهودها في مكافحة تسلل التنظيمين الإرهابيين داعش وجبهة النصرة إلى أراضيها. وندعو جميع أطراف الصراع السوري إلى احترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية. علاوة على ذلك، نشجع جميع الأطراف اللبنانية الفاعلة على أن تنأى بنفسها عن الصراع السوري، وأن تلتزم بإعلان بعبدا الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٢ بغية حماية لبنان من تداعيات الأزمة الإقليمية.

إن لبنان ما زال يعاني من الآثار الجانبية للأزمة السورية، ويواجه العديد من التحديات الأمنية والإنسانية والاقتصادية. فالفراغ الرئاسي الذي طال أمده يقوض استقرار لبنان، ويعوق بشكل كبير الأداء السليم لمؤسسات الدولة. ويتعين على الجهات الفاعلة السياسية في لبنان التركيز أولا على الاستقرار والمصالح الوطنية، وإبداء المرونة حيال انتخاب رئيس للجمهورية في أقرب وقت ممكن من أجل التصدي على نحو أفضل للتحديات العديدة التي يواجهها البلد. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة مساعدة لبنان في التغلب على صعوباته وتعزيز قدرته في المنطقة.

وأختم بياني بالحالة في اليمن. يساورنا القلق إزاء الصراع الدائر بين القوات الموالية للحكومة والمتمردين الحوثيين، وإزاء التدهور المستمر للحالة الإنسانية. ففي غياب هدنة إنسانية حقيقية، يصبح السكان المدنيون محاصرين بين نارين، وهم يفتقرون عمليا إلى كل شيء. ونحن ندعو جميع أطراف الصراع إلى تجنب الاستهداف المتعمد للمدنيين والبنية التحتية الحيوية للبلد، واحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما ندعو الأطراف إلى المشاركة بحسن نية في حوار يشمل الجميع حتى يتمكنوا من التوصل إلى حل سلمي ودائم، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، ووفقا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، وكذلك نتائج مؤتمر الحوار الوطني. ومن هذا المنطلق، ينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف جهوده الرامية إلى إعادة إطلاق العملية السياسية، بغية تجنب تآكل المؤسسات الشرعية وانهيار البلد بشكل كامل. ونكرر دعمنا للجهود التي يبذلها السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، المبعوث الخاص للأمين العام لليمن، ونشجعه على مواصلة عمله لإيجاد حل للأزمة.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر وزير خارجية نيوزيلندا على مجيئه، وأن أهنئ نيوزيلندا على رئاستها للمجلس في شهر تموز/يوليه. وأود أيضا أن أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

بالنسبة إلى الشرق الأوسط، ما فتئت فرنسا تلاحظ مع القلق، منذ الصيف الماضي وحتى منذ زيارة وزير الخارجية الفرنسي السيد لوران فابيوس الأخيرة إلى المنطقة، أن تحقيق الحل القائم على وجود دولتين في المستقبل أصبح متعذرا. فيوما بعد يوم، يهدد استمرار المستوطنات غير القانونية إمكانية تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. ويغذي الفراغ السياسي خطر الانفجار، كما يتضح من تفاقم أعمال العنف. وقد جاء في الجلسة التي عقدها المجلس بصيغة آريا في ٢٠ تموز/يوليه أن الحصار في غزة يواصل نشر البؤس واليأس اللذين يعززان التطرف ويعرّضان المنطقة لتجدد أعمال العنف بانتظام. وإذا أردنا وضع حد لتلك الحلقة السلبية والخطيرة – وهي ليست خطيرة على شعب المنطقة فحسب بل وعلى السلام والأمن الدوليين أيضا – ثمة حاجة ماسة إلى إعادة تهيئة آفاق سياسية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقادرة على البقاء، تعيش في سلام وأمن جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل.

كيف يمكن إحراز التقدم؟ أولا، بإدراك أن عملية السلام التي مارسناها منذ أكثر من ٢٠ عاما ليست كافية. ومن الوهم أن نأمل في قيام الإسرائيليين والفلسطينيين باستئناف المفاوضات، ناهيك عن إبرامها، دون دعم دولي واسع

النطاق. وفرنسا عازمة على العمل لتعزيز استئناف موثوق لعملية السلام. فالأمر يتعلق بأمننا، فضلا عن الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

وبالنسبة إلى بلدي، إن اتخاذ إجراءات محددة لتعزيز السلام يجب أن يقوم على ركيزتين: العمل الجماعي وحشد المجتمع الدولي من ناحية، وتحديد إطار للمفاوضات من ناحية أخرى. إنه أمر ينبغي للمجلس أن يساهم فيه. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل بشكل جماعي. فهذا لا يقلل من الدور التاريخي للولايات المتحدة ولا من وجود المجموعة الرباعية. إنما الأمر يتعلق بإشراك المزيد من الشركاء، بدءا من الاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، ولا سيما الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، من أجل مساعدة الطرفين على اعتماد الحلول التوفيقية الصعبة بل وعلى تنفيذها، وهي التي ستكون ضرورية لإحلال السلام. هذا هو جوهر الاقتراح الذي يدعو إلى إنشاء فريق دعم دولي، والذي تلقى الدعم من معظم شركائنا.

بعد ما يقرب من ٥٠ عاماً على اتخاذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، من الضروري وضع المجلس مرة أخرى في صميم حل الصراعات – ليس بفرض حل على الأطراف، بل بإنشاء إطار للمفاوضات. وعندما يحين الوقت، يتحمل المجلس المسؤولية عن اعتماد مشروع قرار متوازن وتوافقي يضع المعايير للوضع النهائي ويحدد الجدول الزمني للمفاوضات. ونحن نعمل حاليا على تهيئة الظروف من أجل هذه المبادرة، التي ستكون بلا جدوى إن لم نحصل على ضمانات بأنها ستحظى بالدعم والتنفيذ على نطاق واسع. وبدون منظور سياسي، هناك خطر يتمثل في أن تعزز الأطراف استراتيجياتها من طرف واحد، ولن يكون ذلك في مصلحة أحد. لذا، حان الوقت ليجدد المجتمع الدولي جهوده من أجل إحلال السلام.

وفي سوريا، بعد أربع سنوات من بدء الانتفاضة، أصبحت الخسائر البشرية الناجمة عن الصراع رهيبة، حيث قتل أكثر من ٢٢٠ ٠٠٠ شخص، وبات أكثر من نصف السكان من اللاجئين أو الأشخاص المشردين، وهناك ١٢,٢ مليون شخص في حاجة إلى مساعدات إنسانية طارئة، بمن فيهم ٥,٦ مليون طفل و ٤٤٠ ٠٠٠ من الأشخاص المحاصرين. والهجمات العشوائية التي يشنها النظام السوري عن طريق الاستخدام اليومي للبراميل المتفجرة هي السبب الرئيسي في وقوع خسائر في صفوف المدنيين. وعقب الجلسة التي انعقدت بصيغة آريا ونظمتها فرنسا وإسبانيا بشأن مسألة البراميل المتفجرة، من الضروري أن يظل مجلس الأمن في حالة تأهب لوضع حد لاستخدام ذلك السلاح غير الإنساني. فكما يذكّرنا كثيرا المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا، ليس هناك حل ممكن للصراع ما دام بشار الأسد في السلطة. وليس هناك مستقبل في ظل وجود عشيرة صغيرة من الاقليات تغرق البلد في الدم، وتواصل أداء لعبة خطرة ومثيرة للقلق مع تنظيم داعش.

وما فتئت فرنسا لأشهر عديدة تدعو إلى استئناف العملية السياسية في سوريا، بغية التوصل إلى حل. وسوف يقدم السيد ستافان دي ميستورا في ٢٩ تموز/يوليه إلى المجلس نتائج المشاورات التي أجريت خلال الشهرين الماضيين. ونأمل من تلك المشاورات أن تؤدي إلى مقترحات ملموسة بغية تنفيذ بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) بهدف تنفيذ عملية انتقالية سياسية حقيقية.

وختاما، إن الحالة في لبنان تبعث على القلق على جميع الجبهات. البلد مهدد جراء الأزمة السورية. فالجماعات الإرهابية تتسلل إليه، وهناك وجود لأعداد ضخمة من اللاجئين، وحزب الله ضالع فيما يحدث في سوريا. كما أن البلد مهدد جراء التوترات بين حزب الله وإسرائيل حيث يمكن أن تفضي إلى التصعيد، إلى جانب خطر نشوب حرب جديدة في الشرق الأوسط لا طاقة له بها. كما أنه مهدد بالفراغ الرئاسي، وهو الأكثر ضررا إذ أن البلد يواجه تحديات محلية جسيمة.

في ذلك السياق، من الأهمية بمكان للمجتمع الدولي أن يعزز دعمه للبنان بمساعدته على مجابهة التحدي الإنساني الذي يشكله وجود اللاجئين السوريين، من خلال دعم القوات المسلحة اللبنانية، وعن طريق الحفاظ على قدرة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على منع التوترات في جنوب لبنان، وبتجديد ولاية القوة في آب/أغسطس، وأخيرا، من خلال حض أعضاء البرلمان على التعجيل بانتخاب الرئيس، على نحو ما دعا إليه المجلس في ظل الرئاسة الفرنسية خلال آذار/مارس.

وكسبيل للمساهمة في جميع تلك المجالات، تعتقد فرنسا أنه سيكون من المفيد عقد اجتماع في نيويورك لمجموعة الدعم الدولية على المستوى الوزاري، أثناء الاجتماع المقبل للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر. فلا يجوز للمجتمع الدولي، ولا يمكنه، أن يفقد الاهتمام بلبنان فيما التحديات أكبر من أي وقت آخر.

السيد أويارزون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، السيد الوزير، على عقد هذه المناقشة الهامة. وأود أن أشكر أيضاً السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

إنَّ إسبانيا تؤيد البيان الذي سيلقيه المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وسوف أركِّز بياني اليوم على ثلاث نقاط رئيسية: عملية السلام في الشرق الأوسط، واليمن، وسوريا.

لعلّ التوقيت بات مناسبا لتقييم تأثير الاتفاق الذي أبرم مع إيران مؤخراً على المنطقة. فمن المؤكد أنَّ الاتفاق النووي يحلُّ مسألة ظلت تُلقي بثقلها على منطقة الشرق الأوسط بأسرها؛ ولهذا السبب يجب علينا الآن أن نستأنف بحزم النظر في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

إنَّ العملية بلغت منعطفا بالغ الصعوبة. فقد أعلن كلا الطرفين عن التزامهما بالحل القائم على وجود دولتين؛ لكننا لا نزال بعيدين عن الاتفاق على شروط إجراء المفاوضات. لذا، يجب أن نحرز تقدماً على مسارين: تدابير بناء الثقة وإعادة إرساء إطار تفاوضي.

على صعيد بناء الثقة من جانب المجتمع الدولي، فإن ذلك يستلزم الردّ على التدابير التي يمكن القول إنها تدفعنا إلى الوراء – ومنها مثلاً هدم المنازل والمرافق الإنسانية في المنطقة جيم. وهذا يشمل أيضاً التنويه بالتقدم المحرَز، بما في ذلك حقيقة أنه لم يتم بناء مستوطنات جديدة في الأشهر الأخيرة.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نسعى إلى تحقيق المصالحة الفلسطينية وتشكيل حكومة وحدة وطنية تحت سلطة الرئيس عباس. إذ يوجد حالياً خطر الانقسام بحكم الأمر الواقع في غزة حين تصبح جزءاً من الدولة الفلسطينية المستقبلية؛ ونحن نعتقد أنَّ المصالحة بين الفلسطينيين أساسية لاستمرار قابلية بقاء الحل القائم على وجود دولتين.

ولا بد لنا من تسريع إعادة إعمار غزة. فبحسب وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، لم يتم إحراز أيِّ تقدم تقريباً في إعادة إعمار المنازل بعد سنة على عملية الجرف الصامد. والأرقام التي قدِّمت اليوم بشأن الموارد المالية للأونروا تشكل مصدر قلق شديد؛ ومن المثير للقلق أيضاً السيناريو الذي وُصِف مؤخراً في اجتماع صيغة آريا، حيث سُلِّط الضوء على المعاناة الحقيقية للناس في غزة.

إن التدابير المتَّخذة من جانب الحكومة الإسرائيلية – ما يسمَّى بالسلام الاقتصادي – إيجابية، ولكن يجب ألاَّ نغفل عن الهدف النهائي المتمثل في رفع الحصار، مع توفير ضمانات أمنية ملائمة لدولة إسرائيل.

والمستوطنات التي تحاصر الضفة الغربية وغزة لا تقتصر على تقويض عملية السلام تدريجاً فحسب، بل تزيد من خطر التشدد أيضاً. فوجود الجماعات المرتبطة بتنظيم داعش في قطاع غزة، التي جرى تحديدها في الأشهر الأخيرة، ينبغي

أن يقود جميع الأطراف إلى التفكير ملياً في الحاجة الماسَّة إلى التصدي للتحديات السياسية والإنسانية والأمنية المُلِحَّة.

وعلى صعيد إيجاد إطار سياسي جديد، ليست هناك آفاق لحلٍّ بدون إشراك المجتمع الدولي. ونحن نؤمن بالجهود المبذولة بالتنسيق مع بلدان المنطقة لإعادة تأكيد صلاحية مبادرة السلام العربية. غير أنه ما من مبادرة ستُعفي المجلس من مسؤوليته. وكما أشار ممثل فرنسا للتوّ، سيتعيَّن على المجلس، عاجلاً أو آجلاً، اقتراح إطار ملائم لعودة الأطراف إلى مفاوضات تستند إلى شروط وإطار زمني محدد عن طريق قرار يتخذ بتوافق الآراء. ونائب وزير خارجيتنا، الذي زار المنطقة قبل بضعة أيام، وجَّه تلك الرسالة لكلتا السلطتين الإسرائيلية والفلسطينية.

وهناك ثلاث رسائل بالتحديد. ليس ثمة بديل للحل القائم على وجود دولتين. والمصالحة بين الفلسطينيين مُلِحَّة. وعلى مجلس الأمن أن يؤدي دوراً رئيسياً. والمناقشة الفصلية المقبلة في تشرين الأول/أكتوبر ستتيح الفرصة لتقييم السبُل التي يمكن بها للمجلس أن يساهم في تعزيز العملية السلمية في الشرق الأوسط.

وأود أيضاً أن أشير إلى اليمن بإيجاز. على مجلس الأمن ألاَّ يبقى غير مبالٍ حيال المأساة الإنسانية التي تواجه الشعب اليمني. وقد دعونا تكراراً إلى هدنة إنسانية بدون شروط. فالأطراف الإنسانية الفاعلة على الارض، مثل أطباء بلا حدود، ما فتئت تحذرنا من التحديات المتزايدة تجاه توفير المساعدة التي أصبحت أكثر إلحاحاً كل يوم. ومن الضروري أيضاً إيجاد الآلية المحايدة والأكثر مرونة لرصد واردات المواد الغذائية، والوقود، والمواد الأساسية الأخرى. ونحن ندعو جميع أطراف الصراع إلى احترام القانون الإنساني الدولي. ونتطلع في الوقت نفسه إلى قيام المبعوث الخاص للأمين العام بوساطة فورية من أجل إجراء حوار بين الأطراف يتعلق بإيجاد حلٍّ سياسي في اليمن.

ختاماً، أود أن أتطرق إلى سوريا. فالسنة الخامسة من الصراع في سوريا تُلقي بظلال مدمرة. وقد بلغت المأساة الإنسانية حدوداً لا تُطاق أبدا. ونحن جميعاً نعرف الأرقام، وقد رأيناها اليوم مجدداً. ولكن لا يمكننا أن ننسى أنَّ كل رقم يمثل شخصاً، أو أسرة، أو حكاية عن معاناة تفوق الوصف أخفقنا في منع وقوعها.

والشيء ذاته ينطبق على الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونحن نُدين بكل قوة الاستخفاف المطلق بأهم الأحكام الأساسية للقانون الإنساني الدولي. ويجب أن يعلم المسؤولون عنها أنهم سيخضعون للمساءلة عن أعمالهم. وعلى أية حال، ينبغي لنا ألاَّ نُخفِق في الإشارة إلى الواجب المحدد المترتب على الحكومة السورية، بصفتها الحكومة، لحماية مواطنيها، فضلاً عن مسؤوليتها الكاملة عن اعتداءاتها غير المبررة والوحشية والعشوائية على شعبها بالذات.

إنَّ إسبانيا لفتت الانتباه في مناسبات عديدة إلى الضرورة المُلِحَّة لإحراز تقدم نحو حل سياسي في سوريا، لأنه السبيل الوحيد لإنهاء الصراع. ونحن نكرر مجدداً التزامنا الثابت بحل يرتكز على بيان جنيف (S/2012/523، المُرفق). وفي هذا الصدد، ندعم العمل الذي أنجزه المبعوث الخاص للأمين العام ستافان دي ميستورا، خلال أسابيع المشاورات التي أجراها مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وإننا نقدِّر عالياً مشاركة الأطراف الفاعلة الإقليمية في المشاورات، لأننا نعتقد أنها ضرورية بصورة مطلقة لتحقيق السلام في سوريا. لذا، نتطلع باهتمام شديد إلى الإحاطة الإعلامية التي سيقدمها السيد دي ميستورا إلى المجلس في الأسبوع المقبل.

وإننا ندعو أطراف الصراع، ودول المنطقة، وأعضاء المجلس إلى الاضطلاع بمسؤولية توحيد جهودهم، والارتقاء فوق جميع الاختلافات بينها، بغية إحراز هدف مشترك: تحقيق السلام

والاستقرار للشعب السوري. فسوريا وشعبها يجب أن يكونا أولويتنا. ونحن نناشد المعارضة المعتدلة بشكل خاص. فالموقف المنفتح والبنَّاء أساسي من جانب مختلف الجماعات، بغية تمهيد السبيل أمام نقطة التقاء معقولة يُبنى عليها مستقبل لسوريا.

والإخفاق في التصرُّف على جميع الجبهات سيزيد بشكل خطير إمكانية وجود فراغ مؤسسي لن يستفيد منه سوى تنظيم داعش والجماعات الإرهابية الأخرى، ويزيد من تفاقم عدم استقرار المنطقة بأسرها. إنَّ واجبنا أن نمنع ذلك. ولا يمكن للمجلس أن يستمر في التنصُّل من التزاماته لفترة أطول – إذ يكتفي بمجرَّد إصدار البيانات. لقد سمعنا الكثير من الكلام، وها نحن نسمعه اليوم أيضا. وآن الأوان لكي نشارك في العمل ونتعهد بالتزام حقيقي بحل سياسي تفاوضي يستند إلى التعددية والديمقراطية. إنه السبيل الوحيد لضمان الأمن والاستقرار المستدامَين في سوريا، وضمان مكانٍ ينتمي إليه جميع السوريين.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد دعت روسيا باستمرار إلى التوصل سريعا إلى تسوية فلسطينية – إسرائيلية عادلة على أساس القانون الدولي المعمول به، بما في ذلك تنفيذ مبادئ مدريد وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية والاتفاقات التي تم التوصل إليها في السابق. فالمطلوب التوصل إلى اتفاقات مقبولة للجانبين بغية إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة الأراضي ولديها مقومات البقاء تعيش بسلام مع جميع جيرانها. ونرى أن هذا لن يمثل تحقيق تطلعات الفلسطينيين فحسب بل سيشكل أيضا ضمانا ممتازا لأمن إسرائيل.

ويجب استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن. ونعتقد أن مقياس نجاحها سيمثل في تخلي الطرفين عن اتخاذ الإجراءات الانفرادية التي تستبق نتائج التسوية النهائية. وهذا يتعلق في المقام الأول بالمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. وسنواصل المساعدة على تيسير استئناف المفاوضات من خلال القنوات الثنائية وفي المحافل الدولية المختلفة، أولا وقبل كل شيء من خلال الوسطاء الدوليين للمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. ونرى أن من الأهمية بمكان تكثيف الاتصالات الجديدة للممثلين الخاصين في العواصم الإقليمية. وعاد اجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم السلام الإسرائيلي – الفلسطيني بفائدة كبيرة.

كما أن بوسع مجلس الأمن أن يضطلع بدور أساسي في تشجيع التوصل إلى تسوية. ونحن على اقتناع بأنه يمكن للمجتمع الدولي أن يحول اتجاه الحالة المتصلة بالمسائل الفلسطينية – الإسرائيلية وأن يوقف الانزلاق نحو واقع وجود دولة واحدة. فهذا أمر لا يريد أن يشهده الإسرائيليون أو الفلسطينيون.

إن الحالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بدون أية مبالغة، حالة كارثية. فالمنطقة تعاني من مشقة نزاعات دموية واسعة النطاق في سوريا واليمن والعراق وليبيا، يؤجج كل واحد منها الآخر وتهيئ الظروف لانتقال عدم الاستقرار إلى البلدان المجاورة في أفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط وآسيا الوسطى. ويقف عدد من دول المنطقة على شفا فقدان سلامتها الإقليمية. وهناك تدفقات للهجرة على نطاق غير مسبوق، مع مئات الآلاف من اللاجئين. والعديد من البلدان التي كانت تبدو مزدهرة حتى قبل وقت قصير تواجه حاليا عواقب هذه النزاعات. ومن غير المسبوق أيضا نطاق الإرهاب في المنطقة. وتندلع الأعمال الإرهابية التي تسفر عن وقوع عشرات الضحايا في جزء من منطقة ما وبعد ذلك في منطقة أخرى، لتصل إلى أوروبا. فماذا يمكن للبلدان المجاورة أن تفعل إذا كان يتعين حتى للقارات الأخرى أن تتعامل مع ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يذهبون إلى الشرق الأوسط؟

ونجم عن غزو العراق، أولا، ثم بعد ذلك التدخل الخارجي في النزاع في سوريا، بما في ذلك مغازلة المعارضة المسلحة،

ظهور تهديد جديد، هو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذي بعد أن رسخ نفسه بقوة في هذين البلدين، بدأ الآن بشكل أساسي زخفه في جميع أرجاء الكوكب.

ونحن على اقتناع بأننا لن نتمكن من مكافحة هذه الآفة بفعالية إلا إذا عملنا معا، وباتخاذ نهج شامل خال من إزدواج المعايير ومستند إلى الشرعية الدولية ومعتمد على صلاحيات مجلس الأمن. وعلى جميع بلدان المنطقة الآن التغاضي عن خلافاتها، التي كانت قائمة دوما وربما ستظل قائمة بشأن مسائل معينة، لكي تتمكن من ضمان توجيه جميع الجهود نحو مكافحة التهديد المشترك.

وأحد الإسهامات المهمة في ذلك الصدد هو مجموعة قرارات مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب. وينبغي منح مكان الصدارة للقرار ٢١٩٩ (٢٠١٥)، الذي يهدف إلى وقف التدفقات المالية إلى تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة، لا سيما التدفقات المالية العائدة من تجارة النفط. ونناشد جميع الدول الأعضاء أن تنفذ هذا النهج بروح المسؤولية وأن تتخذ خطوات حاسمة لوقف هذا النشاط الإجرامي. ونشيد بالتوصيات التي قدمهما فريق الرصد المعني بتنظيم القاعدة في هذا الصدد.

وتستخدم العائدات المالية من الجرائم بدورها في ارتكاب جرائم جديدة. وما فتئ الإرهابيون يعملون بالفعل بشأن كيفية توليف عوامل الحرب الكيميائية وتصنيعها واستخدامها. وتطرق الوفد الروسي لخطر هذا الأمر منذ وقت مبكر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، حينما اقترحنا أن يعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا بشأن موضوع الأسلحة الكيميائية الموجودة في أيدي الإرهابيين. وتشير الأخبار عن تطوير تنظيم الدولة الإسلامية وغيرها من الجماعات الإرهابية في سوريا والعراق للأسلحة الكيميائية إلى تزايد ذلك الاتجاه. وربما علينا أن نعود إلى الفكرة التي أعربنا عنها في العام الماضي.

إن الزيادة غير المسبوقة للتهديد الإرهابي أمر لا يمكن تفسيرها بشكل أفضل بالدعم المالي للخلافة وحلفائها فحسب بل أيضا بكون مقاتلو هذه الجهات ذوي دوافع أيديولوجية قوية. وبطبيعة الحال تتسم هذه المشكلة بأبعاد عديدة. ولكننا نرى أن العامل الرئيسي في هذا الصدد هو عدم تسوية النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، الذي يهيئ الظروف والحجج لتجنيد الأشخاص الجدد في الكيانات الإرهابية.

ويمكننا اليوم أن نتكلم عن الإجراءات المشتركة لمكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط بقدر معين من التفاؤل. فقد شهد العالم قبل وقت قصير للغاية إنجازا دبلوماسيا رئيسيا ألا وهو: التوقيع على اتفاق بشأن الحالة المحيطة ببرنامج إيران النووي، الذي أيده قرار اتخذه مجلس الأمن بالإجماع. ودل هذا على أنه حينما تبدى الإرادة السياسية، وحينما نكون واقعيين ويحترم كل واحد منا المصالح القانونية للآخر، فإن بوسعنا تسوية أصعب المسائل.

ثانيا، نأمل أن يساعد هذا الأمر بلدان منطقة الشرق الأوسط والخليج الفارسي على الامتناع عن اتخاذ خطوات مزعزعة للاستقرار والحيلولة دون أن تصبح المنطقة متورطة في سباق للتسلح والتمكن من السعي المشترك لإيجاد حلول للمسائل الأمنية وتحسين الحالة في المنطقة الواسعة.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): تقدر الصين عقد نيوزيلندا لهذه المناقشة المفتوحة بشأن قضية الشرق الأوسط. وترحب الصين بكون وزير خارجية نيوزيلندا قدم إلى نيويورك ليتولى شخصيا رئاسة الجلسة. وأشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته الإعلامية. كما استمعت باهتمام للبيانين اللذين أدلى بهما ممثلا فلسطين وإسرائيل.

وظلت الحالة متوترة بين فلسطين وإسرائيل في الآونة الأخيرة. ولا تزال ملية السلام في الشرق الأوسط متعطلة. وما برحت الصين تعتقد أن تحقيق الدولة المستقلة لفلسطين

والتعايش السلمي بين فلسطين وإسرائيل من خلال محادثات السلام هو السبيل العملي الوحيد لمعالجة القضية الإسرائيلية – الفلسطينية. ولا يوجد أي منتصر في هذا النزاع. ولن يؤدي استخدام القوة سوى إلى تفاقم الكراهية والعداء. وينبغي تسوية جميع القضايا من خلال المفاوضات. وعلى كلتا فلسطين وإسرائيل الالتزام بالخيار الاستراتيجي لمحادثات السلام وتعزيز ثقتهما بالسلام ومواصلة التحلي بالصبر فيما يتعلق بمحادثات السلام وعقد عزمهما على تحقيق السلام واستئناف محادثات السلام وتعزيزها في أقرب وقت ممكن.

ويحدونا الأمل في أن تتخذ الحكومة الإسرائيلية تدابير موثوقة لتهيئة الظروف لمحادثات السلام، بما في ذلك اتخاذ خطوات لوقف بناء المستوطنات والإفراج عن الفلسطينيين المحتجزين والرفع الكامل للحصار المفروض على غزة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أيضا معالجة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل بصورة جدية.

وستتطلب تسوية القضية الإسرائيلية – الفلسطينية بذل جهود مشتركة من كلا الطرفين والمجتمع الدولي قاطبة. وتأمل الصين أن تبذل تلك الجهود بالاستفادة الكاملة من إمكانية الآليات القائمة في عملية السلام في الشرق الأوسط. كما تدعم الصين مجلس الأمن في جهوده للاضطلاع بدوره الصحيح بشأن هذه القضية والاستجابة الفعالة للمطالب المشروعة لفلسطين والبلدان العربية واتخاذ تدابير ملموسة لتشجيع محادثات السلام ووضع نهاية للاحتلال وتعزيز إعادة إعمار غزة.

لقد دعمت الصين دائما قضية نضال الشعب الفلسطيني العادلة من أجل استعادة حقوقه الوطنية المشروعة. وتؤيد الصين إنشاء دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة الكاملة على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

وتود الصين أن ترى فلسطين وإسرائيل وهما تتمتعان بالسلام والأمن المشتركين. والصين منفتحة نحو جميع المبادرات المؤدية إلى استئناف الحواروالمفاوضات. ودأبت الصين، بسبلها ووسائلها الخاصة، على تعزيز السلام بين جميع الأطراف المعنية من خلال المحادثات. وتقدم الصين منذ فترة طويلة المساعدة في حدود قدراتنا لدعم بناء القدرات في فلسطين وتخفيف حدة الحالة الإنسانية في غزة.

نحن على استعداد للعمل مع الأطراف الأخرى في المجتمع الدولي لتقديم المزيد من المساهمات في سبيل إحلال السلام بين فلسطين وإسرائيل لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

إن المسألة السورية أساسية بالنسبة للحالة في الشرق الأوسط وكذلك بالنسبة للسلم والاستقرار الدوليين بشكل عام. إن التوصل إلى حل مناسب وشامل ودائم للمسألة السورية يتفق مع المصالح المشتركة لشعب سوريا والبلدان في المنطقة والمجتمع الدولي ككل. إذ أن الحالة في سوريا الآن عند منعطف حاسم. ويجب أن يلتزم المجتمع الدولي التزاما راسخا بالسعي إلى الوصول إلى تسوية سياسية، وتحديد أهداف واضحة وبذل جهود متضافرة.

ويتعين أن تكون المهام ذات الأولوية في هذه اللحظة كما يلي: أولا، تعزيز المشاركة المبكرة وغير المشروطة لجميع الأطراف في المفاوضات والحوار بهدف التوصل إلى خطة التسوية التي تتناسب مع حالة البلد وتراعي مصالح جميع الأطراف. ثانيا، لا بد لبلدان المنطقة من القيام بهمة ونشاط في المساعي الحميدة، ولا سيما البلدان ذات النفوذ؛ ولا بد لتلك البلدان من أن تؤدي دورها بالكامل. ثالثا، من الضروري ضمان أوسع مشاركة ممكنة من جانب جميع أصحاب المصالح، ومن الضروري الإبقاء على وحدة الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن فيما يتعلق بالمسألة السورية.

لقد أيدت الصين دائما دور الأمم المتحدة في القيام بدور طليعي في المسألة السورية. فقد رحبنا مؤخرا بالمبعوث الخاص دي ميستورا في الصين وشجعناه على مواصلة القيام

بدور نشط في البحث عن تسوية سياسية للمسألة السورية. وستواصل الصين القيام بدور فاعل وبنّاء في سبيل التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ومناسبة للمسألة السورية.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضا أن أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته الإعلامية وأن أشيد به على قيادته الفعالة. نغتنم هذه الفرصة لنؤكد له دعمنا الكامل.

تشعر نيجيريا بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط. فالوضع الراهن لا يوفر حلا مستداما للقضية الفلسطينية. من اللازم بذل جهد حقيقي من الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني للعودة إلى عملية السلام. ونحض القيادة في كلا الجانبين على اتخاذ الخطوات اللازمة لإحلال السلام الدائم. ونهيب بالدول التي لها تأثير على الأطراف أن تشجعها على العودة إلى الحوار على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، والاتفاقات القائمة فيما بينها.

ونؤكد من جديد تأييدنا القاطع للحل القائم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وترحب نيجيريا باجتماع مبعوثي اللجنة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط الذي انعقد في القاهرة في أواخر شهر حزيران/يونيه، حيث بحث فيه المبعوثون إحياء المفاوضات وتحقيق الحل المرتكز على وجود دولتين. ونتطلع إلى التوصل إلى نتائج إيجابية من خلال تواصل المجموعة الرباعية مع الدول العربية. فمشاركة الدول العربية أمر حيوي في عملية السعي إلى إحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط.

أما فيما يتعلق بالصراع في سوريا، فيسر نيجيريا أن تلاحظ الجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوث الخاص دي مستورا في عقد مناقشات مع الأطراف المتحاربة. ونشيد بالمبعوث الخاص لعمله الدؤوب وصبره ومثابرته. من المهم، بل من الملح، أن تجد الأطراف تقاربا في الآراء للتمكين من استئناف المفاوضات. ونشجع المبعوث الخاص دي ميستورا على ألا عدم الإبطاء في جهوده، ونؤكد له دعمنا المستمر. ما برح موقفنا ثابتا و لم يتغير، أي أنه ما من حل عسكري للصراع في سوريا. وما من حل يفضي إلى إحلال السلام الدائم في البلد إلا الحل القائم على التفاوض.

أما فيما يتعلق بالحالة في اليمن، فتحض نيجيريا على الوقف التام للأعمال القتالية التي تركت آلاف المدنيين قتلى، وجرحى ومشردين. إن التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار يمثل خطوة أولى لازمة صوب تحسين الحالة الإنسانية في البلد. كذلك فإن وقف إطلاق النار يعزز فرص المضي قدما بعملية السلام. ونشجع الطرفين على التعاون تعاونا كاملا مع المبعوث الخاص ولد الشيخ أحمد في جهوده الرامية إلى إيجاد حل دائم للتراع في البلد. ونؤكد من جديد تأييدنا للتوصل إلى حل سياسي على أساس مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد راميريز كارينيو (جمهورية فترويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نرحب بوزير خارجية نيوزيلندا، السيد ماكولي، ونشكره على ترؤس هذه المناقشة الهامة. نعرب عن الشكر أيضا للسيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية ونتمنى له التوفيق في مهمته الصعبة.

يؤيد وفدي البيان الذي سيُدلي به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن الأحوال التي تتسم بعدم الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط تبعث على الجزع جراء ارتفاع مستوى العنف الذي يعصف بالمنطقة. وإن الأعمال التي تقوم بها المنظمات الإرهابية تأخذ دورا أكثر أهمية من أي وقت على الإطلاق. فالتدخلات الأجنبية، والغزو العسكري، والتدخل في الشؤون الداخلية

للدول كلها ما انفكت تقدح زناد الصراعات والحروب التي أدت إلى زعزعة الاستقرار السياسي في المنطقة وإلى انهيار الدولة والمؤسسات في العديد من البلدان التي تستبد بها الصراعات. فهذا الانهيار المؤسسي وعدم الاستقرار السياسي هيأ الظروف للجماعات الإرهابية لشن هجماتها، حيث تنشر أيديولوجياتها المتطرفة والمتعصبة وتخضع شعوب المنطقة إلى عنف ووحشية غير مقبولين، وتمثل ذلك في اندفاعها لفرض رأيها على الآخرين على الصعيد العالمي.

من بين المشاكل الأساسية للصراع أن عدم الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط يحفز عليه تضارب المصالح والرؤى الجغرافية السياسية التي بغية تحقيق أهداف سياسية أو عسكرية تعمل على تمويل ودعم الأعمال العسكرية لجماعات مسلحة من غير الدول تتحول في نهاية المطاف إلى جماعات إرهابية. إن شعوب الشرق الأوسط لا تزال تتحمل التكلفة الباهظة في الأرواح البشرية والمعاناة نتيجة تضارب المصالح الرئيسية لسماسرة القوى الكبرى التي تتعامل عسكريا في الشرق الأوسط كما لو كانت رقعة واسعة للعبة الشطرنج.

في ظل هذا المناخ من عدم الاستقرار السياسي والتوتر الحالي، تصبح حالة الشعب الفلسطيني والنزاع الذي طال أمده مسألة هامة من الناحية الأساسية. فلا بد من حسم هذا النزاع للبدء بعملية سياسية شاملة تؤدي في نهاية الأمر إلى إحلال السلام الدائم في المنطقة.

قبل أكثر من نصف قرن، وبدعم من الدول الاستعمارية في ذلك الوقت، بدأ نهب الأراضي التي كان يقطنها الشعب الفلسطيني لقرون. ومنذ ذلك الحين ما برحت الدولة القائمة بالاحتلال، أي إسرائيل، تتحرك قدما في عملية سادرة من استعمار الأراضي، وتفعل ذلك على خلفية تقاعس المجتمع الدولي، وبانتهاك صارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، والحق في تقرير المصير الذي يُمكِن الفلسطينيين من التمتع بدولة مستقلة داخل حدود عام ١٩٦٧ المعترف بها دوليا.

قبل عام مضى، وقع قطاع غزة وسكانه ضحايا للهجوم العسكري الإسرائيلي غير المتناسب والوحشي المعروف باسم عملية الجرف الصامد. قصفت إسرائيل خلال حملة الإثنين والخمسين يوماً سكان غزة على نحو عشوائي ودمرت منشآتها ومرافقها المدنية بما في ذلك المدارس والمستشفيات. وقتل نتيجة لذلك العدوان العسكري ٢٢٠ ٢ شخصا، من بينهم ٥٥١ من الأطفال، وأصيب أكثر من ٠٠٠ ١١ بجروح ودمر ٦٠٠ ١٢ منزل.

تدعو فنزويلا إلى تقديم المسؤولين عن جرائم الحرب تلك إلى العدالة حتى تتم محاسبتهم على أعمالهم الإجرامية. وقد كرست السلطة القائمة بالاحتلال، إضافة إلى التدمير المتواصل للبنى الأساسية المدنية والمنازل الفلسطينية، جهودها لمهاجمة مستقبل الجيل الفلسطيني الجديد،. يتعرض الأطفال والشباب في الأراضي المحتلة لأعمال عنف مستمرة. فهم يحتجزون من قبل القوات العسكرية الإسرائيلية ويسجنون بصفة مستمرة لا لشيئ إلا لأنهم فلسطينيون. تظهر الإجراءات الإسرائيلية مرة أخرى ازدراءها لحقوق الإنسان، وكيف أنها تستخدم العنف كسياسة للحفاظ على وجودها الاستعماري.

فالوقت مهم بالنسبة للسلطة القائمة بالاحتلال. الوقت يسمح لها بمواصلة تنفيذ استراتيجيتها القائمة على تجاهل حقوق الإنسان الخاصة بالشعب الفلسطيني. فهدفها النهائي يتمثل في الاستيلاء على كامل الأراضي الفلسطينية وطرد من لا يزال يعيش فيها. وتقوم بذلك من خلال سياستها الاستيطانية المنهجة. استمرت هذه الحالة منذ نكبة عام ١٩٤٨ إلى يومنا هذا.

والمشكلة الأساسية هي أن إسرائيل، لأنها تتمتع بالدعم السياسي والعسكري من مراكز القوى الكبرى، تشعر بأن لديها ما يكفي من القوة لتقويض جميع المحاولات الرامية إلى التوصل إلى حل تفاوضي للنزاع. وتشعر باستمرار أنه يمكنها

تجاهل القرارات والمناشدات والنداءات العاجلة الصادرة من مجلس الأمن، ومن الجمعية العامة. فالسلطة القائمة بالاحتلال تقاطع كل مبادرة سلام تطرح تحت حماية ذلك الدعم. وذلك يغرق الشعب الفلسطيني في حالة من التوتر واليأس، قد تؤدي في أي لحظة إلى تصعيد عسكري لهذا الصراع. ويبدو أن إسرائيل تحاول باستمرار توليد الصراعات العسكرية من أجل مواصلة اكتساب مزيد من الأراضي من خلال استخدام القوة.

يدعو بلدنا إلى الوقف الفوري لسياسة الاستيطان، التي يقع الشعب الفلسطيني ضحية لها. ويجب أن تتوقف سياسة هدم منازل الفلسطينيين وبناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، في انتهاكلجميع النصوص القانونية الدولية. وفي هذا الصدد، ندعو المجتمع الدولي لحث إسرائيل على وقف هذه الممارسة. وندعو أيضا إلى إنهاء عمليات طرد الفلسطينيين واستعمار الأراضي الفلسطينية.

لم يبرح مجلس الأمن يتداول بشأن قضية فلسطين منذ أكثر من ٥٠ عاما، ومع ذلك لم نتمكن حتى الآن من وضع حد للحالة غير القانونية السائدة هناك. ونحن نتساءل إلى متى سيستمر مجلس الأمن في الفشل في الاتفاق على إجراءات حاسمة للدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في أراضيه. لقد حان الوقت لكي يتخذ مجلس الأمن موقفاً حازماً تأييداً للسلام والعدالة والأمل لشعب يرنو إلى حل دائم وشامل، إلى حل يعترف بدولتين: دولة إسرائيل ودولة فلسطين.

لا يمكن تجنب هذا الموضوع أو التهرب منه. ومجلس الأمن هو المنبر الطبيعي للمناقشة والتوصل إلى حل لتلك المسائل. ونحن نؤيد إجراءات السلطات الفلسطينية لتأكيد سيادتها. وتأييد فلسطين لصكوك قانونية مختلفة في ميدان حقوق الإنسان والقانون الجنائي، مثل نظام روما الأساسي، برهان ملموس على التزامها باحترام القانون الدولي.

نحن ملتزمون بقضية السلام في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، نؤيد جميع المبادرات التي تساعد الشعب الفلسطيني في ممارسة حقه في تقرير المصير. وتؤكد فنزويلا من جديد أن مبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية والإعلان الذي قدمته فرنسا لترويج لمشروع قرار يمهد الطريق لمفاوضات سلام وإنهاء الاحتلال – جميعا لها قاسم مشترك، ألا وهو، التوصل إلى حل نهائي للصراع.

الواقع الراهن غير مقبول بالمرة. فإسرائيل تواصل استخدام القوة بدون تمييز ضد شعب جرى تجاهله والتخلي عنه تماما فيما يتعلق بنضاله من أجل التمتع بحقوقه. لحل القضية الفلسطينية أهمية حيوية في هذه الأوقات من أجل ضمان أن لا يترسخ التطرف العنيف، على سبيل المثال أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والقاعدة وجبهة النصرة، من بين تنظيمات أخرى، في الأراضي الفلسطينية. فذلك لن يؤدي إلا إلى تفاقم حالة ملؤها الصراعات قائمة بالفعل في الشرق الأوسط.

تفرض الذكرى السبعين للأمم المتحدة علينا التزاماً أخلاقياً وسياسياً بأن نضاعف جهودنا لإنهاء الاستعمار والاحتلال الأجنبي الذي ظل الشعب الفلسطيني ضحية له. فقد طرد من أراضيه بشكل غير قانوني. وندعو إلى إدراج فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة. من شأن توصية من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة بإدراج فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة أن يبعث بإشارة إيجابية. إنه سيمثل التزام المنظمة بحل الأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية على أساس الحل القائم على وجود دولتين.

فقد كان لموقف إسرائيل المتعنت والإجراءات التي تتخذها من وراء المجتمع الدولي أثر سلبي على المنطقة، كما يتضح في فلسطين ولبنان ومرتفعات الجولان. وفي هذا الصدد، تدين فنزويلا الإجراءات التي تنتهك سيادة لبنان وسلامته الإقليمية،

وتمثل انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وندعو إسرائيل إلى إنهاء تلك الممارسات غير القانونية. وعلاوة على ذلك، ندين التدابير التي اتخذتها إسرائيل في الجولان السوري. فقد كان القصد من هذه التدابير تغيير الوضع القانوني والديمغرافي والمادي لهذا الإقليم. ومرة أخرى، ندعو إسرائيل إلى الانسحاب من الجولان السوري المحتل، وفقا للقانون الدولي.

وفي الختام، قبل بضعة أيام اعتمد المجلس بالإجماع قراراً يدعم الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين مجموعة ٥+١ وإيران بشأن برنامج إيران النووي. ونشيد مخلصين بالبلدان المشاركة في هذا الاتفاق، إذ أنه يمثل انتصارا للدبلوماسية والسلام على الحرب والتعصب. ونهيب بأعضاء المجلس ضمان أن يسود ذات التقدير السياسي وذات النهج المتعقل في حل الصراعات في الشرق الأوسط. لقد دمرت تلك الصراعات حياة مئات الآلاف. يجب علينا العمل بشكل مكثف من أجل تعزيز السلام وكفالة الحد من الكراهية والحروب في العالم. علينا أن نعمل من أجل السلام للشعب السوري والشعب العراقي والشعب اللبناني والشعب اليمني. يجب أن نعمل من أجل السلام وإيجاد حل عادل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أولا، أود أن أرحب بوزير خارجية لنيوزيلندا.

ونحن ممتنون أيضا للإحاطة التي قدمها السيد نيكولاي ملادينوف، الممثل الشخصي للأمين العام.

لا بد من نقض الوضع الراهن. وتنشيط المفاوضات يمثل تحدياً لا مفر منه، وتقع على عاتق المجلس مسؤولية الإسهام في ذلك. وإعادة فتح الأبواب للحوار من الأمور الملحة، ونعتقد أنه يمكن للمجلس تهيئة الظروف المؤاتية لذلك من خلال التشجيع على مفاوضات فعالة من شأنها أن تساعد الأطراف في التوصل إلى حل سلمي. وهذا الجهد يتطلب التزاماً جماعياً يمكن من إرساء أواصر الثقة والقضاء على دورات العنف.

إننا نشعر بالقلق إزاء تصرفات بعض الأطراف وقراراتها التي قد توحي بالتراجع وتعيق استئناف المفاوضات. ونلاحظ مع القلق سياسة توسيع المستوطنات، لأن عملية السلام غير قابلة للحياة في ظل استمرار سياسة احتلال الأراضي تلك. ولا بد أيضاً من إنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على قطاع غزة.

إن الحل القائم على دولتين هو البديل الوحيد الذي يكفل ضمانات للطرفين. ولا يمكن أن تستمر عملية تفاوضية لا تعترف برغبة فلسطين في ممارسة حقها في تقرير المصير أو تكفل لإسرائيل الضمانات التي تحتاجها لضمان وجودها. وفي إطار التزامنا بحوار شامل وديمقراطي، سندعم المبادرات التي يمكن أن تمهد لعملية سلام على أساس معايير واضحة وضمن إطار زمني محدد.

وفيما يتعلق بلبنان، فإننا نقر بالجهود التي تبذلها السلطات اللبنانية لاستضافة اللاجئين السوريين ومكافحة الإرهاب وتعزيز مؤسسات الدولة. ونأمل أن يتمكن القادة السياسيين في البلد من إنهاء الوضع الحالي للرئاسة الشاغرة.

أما فيما يتعلق بسوريا، فإننا ندين التجاوز المستمر للقانون الإنساني الدولي والانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان التي ترتكبها كل أطراف النزاع، ونؤكد من جديد على أهمية المساءلة. وشيلي تؤيد نداءات الأمين العام لكفالة الوصول الإنساني، الأمر الذي يسمح بوصول المساعدة، خصوصاً، إلى سكان المناطق التي يصعب الوصول إليها. وتتطلب تلك الجهود تعاون جميع الأطراف المعنية، وهو أمر حيوي لتهيئة الظروف التي تسمح للشعب السوري بأن يعيش بكرامة وسلام. ومع ذلك، فإننا ندرك أن الحل السياسي وحده الذي يمكن أن يضع حداً للأزمة الإنسانية والأمنية في سوريا، وبالتالي فإننا نترقب بفارغ الصبر التقرير الذي سيقدمه المبعوث الخاص ستيفان دي مستورا إلى مجلس الأمن خلال الأيام القليلة القادمة.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة، وأرحب بحضور السيد نيكولاي ملادينوف وبإحاطته الثاقبة. توقيت عقد هذه المناقشة المفتوحة، بعد عام من النزاع في غزة، مناسب للأسف. فاليوم يمثل لحظة مهمة لتذكر كل أولئك الذين فقدوا أرواحهم، وتجديد التزامنا ببذل كل ما في وسعنا لمنع مزيد من العنف وتوسيع نطاق ذلك الالتزام إلى ما وراء غزة ليشمل سوريا وأماكن أخرى في منطقة الشرق الأوسط.

كما سمعنا في الاجتماع المؤثر المعقود بصيغة آريا في أوائل هذا الأسبوع، ما زالت العواقب المؤلمة للقتال في غزة قائمة حتى يومنا هذا. ومن الواضح بصورة متزايدة أن ثمة حاجة للقيام بعمل عاجل للحفاظ على حل الدولتين وتخفيف وطأة الاحتلال. ووزير الخارجية البريطاني قد لمس ذلك بشكل مباشر خلال زيارته الأخيرة. وتحسين الأوضاع في غزة والضفة الغربية خطوة أولى حيوية.

إن الخطط الإسرائيلية الأخيرة لبناء أكثر من ٩٠٠ وحدة سكنية استيطانية جديدة في الضفة الغربية تتناقض بشكل واضح مع هدف السلام، وكذلك خطط طرد الفلسطينيين من قرية سوسيا. ويسرنا أن إسرائيل قد اتخذت بعض الخطوات لتخفيف القيود في غزة، إلا أن زيادة الصادرات ومضاعفة إمدادات المياه أمر غير كافٍ. فلا يزال الوضع الإنساني غير مقبول. وأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص ما زالوا مشردين. وانقطاع التيار الكهربائي يستمر لمدة تصل إلى ١٢ ساعة يومياً، وما زال ١٢٠ ٠٠٠ شخص بدون إمدادات المياه.

ينبغي أن نرى تقدماً سريعاً في تحسين ظروف المعيشة ونوعية الحياة والآفاق الاقتصادية في غزة. وينبغي تخفيف القيود على تنقل السكان بين غزة أو الضفة الغربية وإسرائيل. كما ينبغي السماح بزيادة الصادرات من غزة إلى مستويات عام ٢٠٠٧. وإمدادات المياه ينبغي أن تضاعف مرة أخرى، مع تخفيف القيود المفروضة على الصيد والكهرباء ومعالجة المياه المستعملة.

لا بد أن يعمل الجانبان. وندعو السلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس إلى اتخاذ خطوات ملموسة للعودة إلى غزة. ونحثه على تحقيق المصالحة وعلى أن يدلل بوضوح على أنه زعيم لكل الشعب الفلسطيني.

والمجتمع الدولي له دور حيوي أيضاً. لا بد لنا جميعاً أن نحث المانحين على الوفاء بتعهداتهم المالية من أجل مساعدة جهود إعادة الإعمار في غزة دون تأخير. فمن بين كل التعهدات الدولية المقطوعة في القاهرة، تم الوفاء بما نسبته ٢٧ في المائة منها فحسب حتى الآن. والمملكة المتحدة تقوم بدورها. فنحن ندعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في عملها الحيوي الأهمية، ونؤيد نداءات السيد ملادينوف الموجهة للمانحين للوفاء بوعودهم. ومنذ الصيف الماضي، غدونا من أكبر المانحين لغزة، حيث نوفر أكثر من ٢٦ مليون دولار كمساعدة في حالات الطوارئ، وتعهدنا بتقديم ٣١ مليون دولار كمساعدة إضافية في مؤتمر إعادة الإعمار في القاهرة.

يجب أن نعمل معاً بجد أكثر من أي وقت مضى لتهيئة الظروف المؤاتية على أرض الواقع للعودة إلى مفاوضات ذات جدوى. بذلك، يمكن أن نحقق تحسينات حقيقية لصالح أولئك الذين طال أمد معاناتهم على كل من الجانبين. ويجب أن يكون المجلس مستعداً للقيام بدوره عندما تتهيأ تلك الظروف.

ونفس ذلك النهج مطلوب بشدة في سوريا. ولفترة طالت أكثر من اللازم، نستمع إلى إحاطات عن الاستخدام العشوائي للبراميل المتفجرة من جانب نظام الأسد. والإحاطة الإعلامية الأخيرة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أوضحت أن الهجمات على المستشفيات لا تزال شائعة. تلك مسألة وحشية وغير مقبولة. ولفترة طال أمدها، سمعنا تقارير مؤسفة

عن استخدام الأسلحة الكيميائية. وسوف تتاح الفرصة للمجلس عما قريب لتوجيه رسالة واضحة إلى الأسد بشأن تلك المسألة، ويحدوني الآمل في أن يؤيد كل الأعضاء مشروع القرار بشأن آلية التحقيق المشتركة لدى تقديمه للمجلس.

وقد بات من الواضح أكثر من أي وقت مضى أنه لا يمكن أن يكون هناك انتصار عسكري في سوريا؛ فالحل السياسي وحده يمكن أن يوقف سفك الدماء. وإنني أتطلع إلى الإحاطة الإعلامية التي سيقدمها المبعوث الخاص ستيفان دي مستورا في الأسبوع المقبل. فمن الأهمية بمكان أن نضاعف دعمنا للجهود التي يبذلها لتحقيق انتقال سياسي شامل تفعيلاً لبيان جنيف (S/2012/522، المرفق). وحكومة تعمل باسم جميع السوريين، حكومة قوية بما يكفي لدحر خطر التطرف، هو أمر طال انتظاره.

وتبعات عدم التعامل مع الأزمة في سوريا يمكن رؤيتها في المخيمات عبر البلدان المجاورة. ملايين السوريين يعولون الآن على سخاء الأردن ولبنان وتركيا والمجتمع الدولي. لبنان يستضيف قرابة ١,٢ مليون لاجئ سوري، ما أدى إلى زيادة عدد سكانه بنحو الربع. يجب أن ندرك كثافة الضغوط الناشئة عن ذلك وأن نساعد على تخفيفها. والمملكة المتحدة قدمت ٢٩٦ مليون دولار دعماً للبنان. إننا نحدث فرقاً حقيقياً من خلال توفير الغذاء والمأوى والمساعدات الطبية لأضعف الفئات بين اللاجئين وفي المجتمعات المضيفة. ولكن يقلقنا أن خطة الاستجابة للأزمة اللبنانية لا تزال تعاني من نقص التمويل بشدة. علينا جميعاً أن نعمل مع الجهات المانحة، وخاصة في منطقة الخليج، للمساعدة في تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمعات المضيفة واللاجئين. ومن الأهمية بمكان أن تنتخب الحكومة اللبنانية رئيساً دون مزيد من التأخير، حتى يتسنى تلبية احتياجات كل الشعب اللبناني.

وأود أن أختتم بياني كما بدأت، بالتشديد على حسن توقيت هذه المناقشة. ففي يوم الاثنين، وافق المجلس بالإجماع على القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، بشأن البرنامج النووي الإيراني، لينهي بذلك أكثر من عقد من المفاوضات. وهو أمر جيد للمنطقة وللمجتمع الدولي. ونأمل ونتوقع أن يبشر الاتفاق بحقبة جديدة من المشاركة الإيرانية الإيجابية في المنطقة. وفي التوصل إلى ذلك الاتفاق، أظهرت الدول الخمس الدائمة العضوية في المجلس، جنباً إلى جنب مع زملائنا في ألمانيا والاتحاد الأوروبي، وحدة الهدف التي نفتقر إليها أحياناً، للأسف، في عمل المجلس الأخرى بشأن الشرق الأوسط. إن روح التعاون والعزم هذه هي ما نحتاج إلى تسخيره في عملنا بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط وسوريا. لقد رأينا مغبة تقاعسنا عن القيام بذلك لفترة طالت أكثر من اللازم.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نود بداية، أن نرحب ترحيبا حارا بكم، سيدي، ونتوجه إليكم بالشكر أيضا على ترؤس هذه المناقشة.ونشكر أيضا السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية الوافية، ونعرب عن دعمنا لعمله.

ونؤيد البيان الذي سيدلي به الممثل الدائم لإيران باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

إننا نشعر بخيبة الأمل إزاء عدم إحراز أي تقدم يُذكر في تسوية النزاعات التي تلحق الضرر بالشرق الأوسط.وعلى الرغم من استمرار تدهور الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء المنطقة، لا يزال مجلس الأمن عاجزا عن توحيد صفوفه في جبهة واحدة للتصدي لهذه المسائل.ولا ريب أن مجلس الأمن قد حقق إجماعا في تأييد الاتفاق الذي أبرمه الأعضاء الدائمون وألمانيا والاتحاد الأوروبي مع جمهورية إيران الإسلامية، وهو إنجاز دبلوماسي باهر، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن للدبلوماسية في الشرق الأوسط سجلا حافلا من الهزائم على مدى السنوات العشرين الماضية أو ربما أكثر من ذلك.وكما ذكرنا (انظر S/PV.7488) في النقاش الذي أعقب اعتماد القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) فإن أقصى توقعاتنا هي أن يسفر الاتفاق المبرم بشأن برنامج إيران النووي عن إيجاد وسيلة للتغيير عن طريق

خلق ديناميات جديدة في المنطقة بأسرها وإنهاء ظروف التوتر الحاد من جراء الإرهاب والطائفية والتعصب والاضطهاد.

لقد حان الوقت لأن يمارس الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن نفوذهم وامتيازاتهم بوصفهم قوى عظمى على النحو المنوط بهم في ميثاق الأمم المتحدة، وأن يستفيدوا تماما من الزخم السياسي والمعنوي الناشئ عن الاتفاق المبرم مع إيران، عن طريق الوصول بعزم إلى القوى الإقليمية الأخرى فضلا عن البلدان في منطقة الشرق الأوسط، بهدف التصدي لحروب الوكالة وإيجاد حل للأزمات الخطيرة التي تؤثر سلبا على المنطقة وهي تحديدا: مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وما ينتسب إليها من جماعات إرهابية أخرى، وإيجاد حل للحرب السورية وللنزاع في اليمن، وقضية فلسطين، والنزعة الطائفية المتطرفة بين طائفتي السنة والشيعة في المنطقة.

ولا يزال عدم التوافق في الآراء بين أعضاء المجلس يسم جميع الأزمات في الشرق الأوسط ويضعف قدرة المجلس على إيجاد حلول للمشاكل الدولية المعقدة، ما يقوض مصداقيته بوصفه الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين.وإن لهذه الحالة عواقب قاتمة، بالنظر إلى انتشار الجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية في جميع أنحاء المنطقة وشنها الهجمات المميتة على المدنيين والأقليات الدينية والعرقية، وتدمير التراث الثقافي وارتكاب أبشع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ولا يزال النزاع بين إسرائيل وفلسطين دون حل نتيجة لعدم تمكن الطرفين – بالرغم من مساعدة المجتمع الدولي – من تفكيك تلك العوامل المتشابكة التي تحول دون وصول الشعبين إلى بعضهما بعضا وبدء حقبة جديدة في العلاقات بينهما.ومن الواضح أن الرأي العام العالمي قد أعرب عن خيبة الأمل إزاء تردد مجلس الأمن وافتقاره إلى الهدف فيما يتعلق بهذه المسألة الحساسة للغاية على مدى السنوات.ومع ذلك، فقد كان هناك توافق في الآراء لبعض الوقت – في إطار مجلس الأمن وعلى صعيد المجتمع الدولي بأسره – على أنه ينبغي أن يستند التوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني إلى حل الدولتين، دولة إسرائيل والدولة الفلسطينية ضمن حدود عام ١٩٦٧، تعيشان جنبا إلى جنب في علاقات من حسن الجوار وفي أمن وسلام، بوصفه الخيار الوحيد القابل للاستمرار وللتسوية السلمية الشاملة بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وينبغي أن تلتزم الدول العظمى والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن بممارسة نفوذها القيادي عن طريق دفع الأطراف في النزاع، بل دفع المجتمع الدولي بأسره نحو تأييد إيجاد حل لقضية فلسطين استنادا إلى قرار موحد، فضلا عن مبادرة السلام العربية واتفاقات أوسلو.ونرى أن للأعضاء الدائمين، الذين مُنحت لهم امتيازات خاصة في مجلس الأمن وفقا لميثاق الأمم المتحدة، حقا غير قابل للتصرف في القيام بذلك.ونرى أيضا أنه ينبغي ألا تمارَس تلك الامتيازات لمجرد خدمة المصالح الوطنية أو لإقامة التحالفات العرَضية، بل ينبغي استخدامها بدلا من ذلك لتعزيز السلام والأمن، وفي هذه الحالة، للإسهام بطريقة فعالة في حل قضية فلسطين.

لقد انقضى أكثر من ٢٠ عاما على اقتراب الإسرائيليين والفلسطينيين من التوصل إلى تسوية سلام شاملة عبر تقديم التنازلات وإبداء الإرادة السياسية على نحو متبادل، ما يمكّن كلا الشعبين من العيش معا في حرية وسلام وأمن.وفي ظل الظروف الحالية، فإننا مقتنعون بأن بوسع مجلس الأمن فحسب – شريطة توحيد صفوفه – أن يضطلع بدور الوسيط النزيه، ويوفر الضمانات السياسية والأمنية لكلا الطرفين، ويعمل على إشراك المجتمع الدولي وبلدان المنطقة في إيجاد الحل، ويضطلع بدور قيادي في وضع الإسرائيليين والفلسطينيين على المسار الصحيح، فضلا عن الإسهام بطريقة حاسمة في تحقيق السلام.

السيد باوبليس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدلَى به باسم الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق اليوم.

إن الرؤية الطامحة إلى بناء الشرق الأوسط منطقة ديمقراطية قوية مزدهرة لم تتحقق بعد، وإن التطرف وتفشي الإرهاب وانتشار الأسلحة وتراجع الاقتصادات وتشريد السكان من ديارهم، كلها أسباب توجب المجتمع الدولي بالبحث عن سبل عاجلة لإنهاء النزاعات في المنطقة.

ولا تزال الحالة في الأراضي الفلسطينية تثير شعورنا بالقلق البالغ إزاءها.ولا سبيل يذكر للأمل بالنظر إلى الحالة الملموسة في الميدان.فما تزال الهجمات الصاروخية التي شنتها الجماعات المقاتلة مؤخرا تزيد المأزق الحالي وتجعل الحالة أكثر اضطرابا، ما يزيد من خطر التصعيد.وفي الوقت نفسه يقوض استمرار سياسات التوسع الاستيطاني آفاق التوصل إلى حل الدولتين القابل للبقاء، ويدفع كلا الطرفين أكثر نحو حلقة من العنف وانعدام الثقة المتبادلين.

وما تزال غزة بحاجة إلى إعادة تعمير وتنمية حقيقيتين. وللمرة الأولى، أصبحت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على وشك الإفلاس وفي مواجهة تحديات متزايدة.وهناك تهديدات متزايدة من جراء تنامي التطرف في قطاع غزة.غير أن من شأن تحسين الظروف الإنسانية والاقتصادية في غزة أن يكون عاملا أساسيا في توسيع آفاق السلام نفسه.

ونرحب بالخطوات التي اتخذتها إسرائيل مؤخرا لتخفيف القيود المفروضة على غزة.غير أن من الضروري رفع الحصار المفروض فورا ودون شروط، فضلا عن السماح بالتدفق الحر للأشخاص والسلع، في ذات الوقت الذي يستمر فيه التصدي للشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل، لضمان وصول الإغاثة وتحقيق الإنعاش فعليا.

وندعو إسرائيل إلى تمكين أعمال البناء وجهود التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في المنطقة الفلسطينية جيم على وجه السرعة. وندعو السلطات الإسرائيلية أيضا إلى وقف الخطط الرامية إلى النقل القسري للسكان الفلسطينيين وهدم منازلهم. ونحث فلسطين وإسرائيل أيضا على بذل الجهود لتحسين الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي يعيش فيها الشعب الفلسطيني.ومن شأن هذه الإجراءات أن تؤدي إلى تعزيز رخاء وأمن الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

ونتطلع إلى مشاركة الولايات المتحدة في عملية السلام بعزم متجدد، وفي تعاون فعال من قبل الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والمجموعة الرباعية، فضلا عن الجهات الفاعلة الإقليمية.ولا سبيل آخر نحو الحل سوى الاستئناف الفوري لمفاوضات السلام بغية التوصل إلى تسوية سياسية نهائية على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، وخريطة الطريق، ومبادرة السلام العربية، ما يؤدي إلى وجود دولتين ديمقراطيتين تتمتعان بالسيادة وتعيشان جنبا إلى جنب في حدود كلتيهما.

لقد أصبحت سوريا أسوأ أزمة إنسانية، علاوة على انهيار الدولة فيها. فقد قتل ما يناهز ربع المليون من السوريين، في حين شُرّد ما يزيد على نصف عدد السكان.وتسود هناك ممارسات الإفلات من العقاب، في حين تنعدم إجراءات العدالة والمساءلة، وتدور العملية السياسية في حلقة مفرغة.

وأخفقت الحكومة السورية في تحمّل مسؤوليتها عن حماية شعبها. وما فتئت ترتكب الجرائم ضد شعبها بالذات. والهجمات بغاز الكلور تتحوّل بسرعة إلى واقع يومي. وهي مستمرّة لأنّ الجناة يفلتون دائماً من العدالة. ولن ننجح في إيقافها إلا بتحميل المسؤولية لأفراد وكيانات وحكومات هم المسؤولون عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية. ويجب على المجلس أن يتخذ إجراءات في هذا الصدد.

وقد اتخذ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خطوات للتخفيف من معاناة السكان، ولكن العقبات أمام المعونة الإنسانية والمساعدة الطبية كثيرة جداً. ولا أثر في الأفق لأي تقدم محرز في المساءلة عن الجرائم المروعة. وعلى المجتمع الدولي الارتقاء إلى مستوى مسؤوليته عن الحماية. والحل السياسي هو السبيل الوحيد إلى الأمام، ونحن نتطلع إلى الاحاطة الاعلامية التي سيقدمها ستافان دي ميستورا إلى المجلس في الأسبوع المقبل.

وفي لبنان، كلما طال أمد أزمة المؤسسات من دون حل، ازداد خطر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على سلامة لبنان واستقراره. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل مساعدة هذا البلد في تعزيز مؤسساته وجيشه، ومعالجة الآثار الناجمة عن تدفق اللاجئين السوريين.

وأختم بياني بالكلام عن اليمن، الذي ما زال يعاني من خسائر تزيد على ٣ ٥٠٠ قتيل وقرابة ١٦ ٠٠٠ جريح وحوالى ١,٣ مليون مشرد. وثمة أربعة من أصل كل خمسة يمنيين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. وهناك حاجة ماسّة إلى تدفق المعونة الإنسانية إلى اليمن على نحو يعوّل عليه، مع تجنب القيود المفرطة التي تفرض على الأمم المتحدة والشحنات التجارية معا. ويجب على جميع الأطراف اليمنية الدخول في حوار دون شروط مسبقة، ودعم العمليات التي تيسرها الأمم المتحدة. فالبديل من ذلك هو تفكك الدولة، وبروز الطائفية، وتمكين الجماعات الإرهابية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

السيدة زيادة (لبنان) (تكلمت بالإنكليزية): أسمحوا لي أن أبدأ، سيدي الرئيس، بالثناء على العمل الممتاز الذي يقوم به وفد بلدكم خلال رئاستكم لمجلس الأمن في هذا الشهر. ومن خلالكم، أود أن أعرب عن بالغ تقديرنا للعمل الجيد الذي قامت به ماليزيا أثناء رئاستها للمجلس في الشهر السابق.

وأود أيضاً أن أعرب عن تقديرنا العميق للسيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية الواقعية.

نجتمع اليوم فيما يواجه الشرق الأوسط تحديات جديدة، ولكن الشرق الأوسط لا يزال يئن عذابا تحت الاحتلال الإسرائيلي. فقبل عام، شنت إسرائيل عمليتها العسكرية ضد المدنيين الفلسطينيين في غزة - ٥١ يوماً من الغارات الإسرائيلية المتواصلة، وأعمال القتل، والتدمير الواسع النطاق، والاستخدام التعسّفي وغير المتكافئ للقوة. وثمة كلمات لجندي إسرائيلي وردت في التقرير المعنون ''هكذا حاربنا في غزّة'' تبوح بكل شيء: ''لدى خروجنا من هناك، كان المكان أشبه بصندوق من الرمل''. هذا ما فعلوه بالناس، مع إبقائهم على حصار غزة.

واليوم لا يزال الوضع في قطاع غزة آخذا في التدهور. فمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يفيد بأنه لم يتم إعادة بناء أي وحدة من ١٢ ٦٢٠ وحدة دمرت تماماً، في حين أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى تصرّح بأن هناك ٨٨٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني يعتمدون على المساعدة الغذائية الفصلية. ولقد دق صندوق النقد الدولي ناقوس الخطر عندما أعلن أن معدل البطالة بلغ ٤٦ في المائة.

مكارم ويبيسونو، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، كشف جوهر الممارسات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس والشرقية عندما قال إن سياسات الاحتلال تقيد حياة الفلسطينيين وتدفعهم إلى ترك أرضهم وديارهم، ولا سيما في المنطقة جيم من الضفة الغربية والقدس الشرقية. وتكفي الإشارة إلى أن حكومة إسرائيل هدمت ٤٩٣ مبنى من المباني الفلسطينية في المنطقة جيم خلال عام ٢٠١٤، وهي تهدد اليوم بهدم قرية سوسية قرب الخليل. وفي الربع الأول من عام ٢٠١٥، أذنت الحكومة ذاتها بمواصلة بناء المستوطنات

في الضفة الغربية، مع ارتفاع حاد بلغ ٢١٩ في المائة بالنسبة إلى المساكن المنجزة، وزيادة قدرها ٩٣ في المائة بالنسبة إلى المساكن قيد الانجاز. وهذا نهج نموذجي من جانب إسرائيل: عدم تفويت الفرصة لنقض الحل القائم على وجود دولتين من خلال تأخير العملية والاستيلاء على الأرض.

وفي خضم هذا الخراب، يأتي الاتفاق التاريخي بين الفاتيكان ودولة فلسطين بمثابة شعاع من الأمل. وينبغي لذلك أن يستجمع الجرأة الأخلاقية للمجتمع الدولي بغية كسر الجمود السياسي في نهاية المطاف، وترجمة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني إلى واقع. وبالفعل، ينبغي لمجلس الأمن أن يفعل المزيد من أجل ضع إطار شامل جديد وموثوق به للمفاوضات بهدف إنجازها في إطار زمني محدد وعلى أساس المعايير المعروفة جيداً التي حددتها قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة – ولا سيما قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د–٣) – ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية.

وخلال هذا الشهر، تجاوز مجموع اللاجئين السوريين ٤ ملايين لاجئ – وهو أكبر عدد من اللاجئين ينتج عن صراع بمفرده في غضون جيل واحد، وفقاً للمفوض السامي لشؤون اللاجئين أنطونيو غوتيريس. وهناك أكثر من ١،٢ مليون لاجئ من هؤلاء اللاجئين فروا إلى بلدي، وهم مسجلون لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وما زالت حالة هؤلاء اللاجئين والمجتمع المضيف لهم صعبة للغاية. وتواصل حكومتي العمل بلا كلل مع المجتمع الدولي. وكان آخر مسعى في هذا الصدد اعتماد الخطة اللبنانية للاستجابة للأزمة. ولكن من المثير للجزع أن ٢١ في المائة فحسب من الخطة قد تم تمويله. وقد كررنا مرة تلو الأخرى أنه من الضروري التصدي لليأس الذي يصيب اللاجئين من خلال توسيع الحيّز الإنساني، استناداً إلى مبدأ المسؤولية المشتركة، ومن خلال تكثيف برامج إعادة التوطين. وينبغي ألا يغيب عن البال هؤلاء اللاجئون والمجتمعات التي تستضيفهم أو يتم تجاهلهم.

إن هذا الشهر يتزامن مع إحياء ذكرى العديد من الأعمال الوحشية التي ارتكبت حول العالم: الذكرى السنوية العشرون للإبادة الجماعية في سريبرينتسا، والذكرى السنوية التاسعة للحرب الإسرائيلية على لبنان التي انتهت باتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، والذكرى السنوية الأولى لآخر حرب إسرائيلية على قطاع غزة. وينبغي أن تكون رسالتنا وإجراءاتنا الموجهة اليوم إلى جميع الضحايا – من النساء والأطفال والمسنين – أن ذلك ”لن يتكرر أبداً“.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد موكرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، وزير الخارجية ماكولي، رئيس المجلس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة التي تجري مرة كل ثلاثة أشهر بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. كما أشكر السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية الشاملة.

تكتسب هذه المناقشة الفصلية أهمية لأنها تتيح لنا الفرصة لتقييم التطورات في عملية السلام في الشرق الأوسط. بيد أن ما يفوق ذلك أهمية هو الرد الذي يأتي من مجلس الأمن. لقد رأينا أن المجلس كان في أفضل حال مجرّد متفرّج على مراحل التصعيد والهدوء النسبي، اللذين أصبحا سمة مميزة لهذه المسألة التي لم يتم حسمها. فباتت فعالية المجلس بالتالي موضع شك. ونحن نشارك الآخرين في حث المجلس على مضاعفة جهوده والإمساك بزمام المبادرة في حل هذه المشكلة.

إن صلة الهند العميقة والتزامها المستمر بفلسطين متجذران في تاريخنا الحديث، الذي يرجع إلى كفاحنا من أجل الاستقلال. ولطالما كان موقف الهند بشأن مسألة فلسطين

حازماً وواضحاً. ونحن نؤكد مجدداً دعمنا لقضية فلسطين وتضامننا مع الشعب الفلسطيني في كفاحه لانشاء دولة فلسطين ذات السيادة والاستقلال والقدرة على البقاء موحدة داخل حدود آمنة ومعترف بها، تعيش جنباً إلى جنب في سلام مع إسرائيل وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

وفضلا عن الدعم السياسي الذي توفره الهند لقضية فلسطين، فهي تواصل دعمها لجهود التنمية وبناء الدولة فيها من خلال المثابرة على تقديمها المساعدات التقنية والمالية. وفي وقت سابق من هذا الشهر، تم افتتاح مدرسة جديدة في عصيرا الشمالية، مدرسة جواهر لال نهرو الثانوية للبنات. وهي جزء من مبادرات الهند لبناء المزيد من القدرات في فلسطين.

ونحن نقدم مساهمة بمبلغ مليون دولار سنويا إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ولقد تعهدنا وساهمنا بمبلغ ٤ ملايين دولار للخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة إعمار غزة. ونحن نضطلع بمشاريع إنمائية ثنائية هامة في مجالات الصحة، والتعليم، وتنمية المهارات، والتدريب المهني، فضلا عن تقديم الدعم لميزانية الحكومة الفلسطينية. وإننا نقوم أيضا بتنفيذ مشاريع إنمائية في فلسطين، بالاشتراك مع البرازيل وجنوب أفريقيا، في إطار مجموعة الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، وتعهدنا بتقديم مبلغ مليون دولار لمشروع جديد يرمي إلى إعادة بناء مركز عطا حبيب الطبي في غزة.

إن النقاش الحالي يجري بعد سنة من تصاعد الصراع المؤسف في غزة. ونحن نشعر بقلق خاص لأنه منذ تموز/يوليه ٢٠١٤، هناك اتجاه تراجعي في عملية السلام على الرغم من الجهود المبذولة لإجراء مفاوضات جادة بين الطرفين، لكنها ما زالت غير حاسمة. والمؤسف أن الأعمال الانفرادية التي يقوم بها الطرفان تزيد من التباعد بينهما. وما فتئت الهند على اقتناع راسخ بأن الحوار لا يزال الحل الوحيد القابل للتطبيق الذي يمكنه التصدي لهذه المسألة بفعالية. وثمة حاجة ملحة إلى ضبط النفس بغية تجنب الاستفزازات والإجراءات الاحادية، والعودة إلى عملية السلام. وما زلنا نأمل في استئناف عملية السلام قريبا، ونحث كلا الجانبين على القيام بذلك من أجل التوصل إلى حل شامل لقضية فلسطين.

وإننا نعرب عن قلقنا العميق إزاء أنشطة الجماعات الراديكالية والجماعات المتطرفة المحظورة في منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة في الأجزاء الشمالية من العراق وسوريا، الأمر الذي يؤثر تأثيرا خطيرا على السلام والاستقرار في المنطقة. وأعمال العنف التي ترتكب ضد المدنيين، لا سيما ضد النساء والأطفال، وعلى أساس الدين والعرق، فضلا عن الطائفة، تشكل طعنة في إنسانيتنا المشتركة. ويجب على جميع الأطراف وأصحاب المصلحة في المنطقة بذل الجهود بغية كبح هذه الاتجاهات الخطيرة. ونعتقد أن توحيد العمليات والحلول السياسية أثناء بناء المؤسسات الحكومية المستدامة سيكون سبيلا فعالا للتصدي لمثل هذا التطرف والراديكالية في المنطقة.

كذلك نشعر بالقلق إزاء حالات استهداف حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في المنطقة من جانب الجماعات الإرهابية المحظورة. وقرارات مجلس الأمن الشاجبة للجماعات الإرهابية التي تعمل في هذه المنطقة ينبغي تنفيذها تنفيذا كاملا. ومن الضروري إجراء محاكمات مبكرة وفعالة لهذه الجماعات. ولن يردع هذه الجماعات في أنحاء أخرى من العالم من ارتكاب أعمال إرهابية سوى مثل هذه الإجراءات التي يتخذها المجلس.

تولت الرئاسة السيدة شوالغر.

ومع وجود نقاط ملتهبة جديدة، كما هو الحال في اليمن، تصبح منطقة الشرق الأوسط أكثر تقلبا، ويتعرض استقرار المنطقة للخطر. فبالإضافة إلى إحداث مضاعفات على السلام والاستقرار، فضلا عن الحالة الإنسانية، تفرض الصراعات أيضا تكاليف اقتصادية باهظة على المنطقة والعالم

بأسره. وبما أن خطوط الشحن الرئيسية تمر بشكل خاص عبر مضيق باب المندب، فإن الوضع في اليمن له تأثير كبير على تكلفة الشحن، وكذلك على التجارة الإقليمية والعالمية، هذا فضلا عن الحالة الإنسانية الملحة والخسائر التي نشهدها في الأرواح. لذلك، نحث جميع الأطراف في اليمن على العودة إلى طاولة المفاوضات فورا.

إن الهند رحبت باختتام المفاوضات المتعلقة بخطة العمل الشاملة المشتركة حول مسألة إيران النووية في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥. ولقد أيد الآن مجلس الأمن خطة العمل هذه أيضا. وما فتئت الهند ترى أن الحوار الدبلوماسي هو السبيل الفعال الوحيد لحل هذه المسائل.

وبالنسبة إلى سوريا، نكرر دعمنا لحل سياسي شامل بقيادة سورية للأزمة المستمرة، عملا ببيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق). ويتعين مواجهة الأزمة الإنسانية الناجمة عن هذه الحالة مواجهة فعالة. ومع اقتناعنا هذا، تعهدنا وساهمنا بمبلغ مليوني دولار في خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في سوريا لعام ٢٠١٤، وتعهدنا بمبلغ آخر قدره مليونا دولار خلال المؤتمر الدولي الثالث لإعلان التبرعات الانسانية لسوريا الذي انعقد في الكويت خلال آذار/مارس. ونأمل خيرا كذلك من الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام في سوريا، السيد دي مستورا، ونوفر الدعم لها بغية المضي قدما في العملية السياسية. ونحث جميع الأطراف على إظهار الإرادة السياسية اللازمة، وممارسة ضبط النفس، والالتزام بالسعي لإيجاد أرضية مشتركة سعيا لتسوية الخلافات بينها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بألاّ تتعدى بياناتهم أربع دقائق بغية تمكين المجلس من الاسراع في عمله. والمطلوب من الوفود التي لديها بيانات طويلة التكرم بتعميم نصوص بياناتها المطبوعة والادلاء بنص موجز عند التكلم في القاعة. وأود أن أناشد المتكلمين أن يدلوا بهذه البيانات بسرعة طبيعية حتى يتسنى توفير الترجمة الشفوية بشكل صحيح.

كما أود أن أبلغ جميع المعنيين بأننا سوف نواصل إجراء هذه المناقشة المفتوحة خلال ساعة الغداء لأن لدينا عددا كبيرا من المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): شكرا لكم، السيدة الرئيسة، على عقد ورئاسة هذه الجلسة الهامة، والشكر موصول لوفد ماليزيا على رئاسته أعمال هذا المجلس في الشهر الماضي.

إنني أتكلم اليوم بصفتي طرفا رئيسيا في ولاية هذا البند.

لقد سادت بيانات بعض الوفود اليوم مسحة من السريالية واللاواقعية حيث لم تراعي تلك البيانات احترام مرجعيات هذا البند وفقا للولاية الممنوحة للمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. ومن المؤسف أن المنسق الخاص نفسه قد وجد من المناسب أن يخرج عن ولايته ويتكلم عن اليمن والعراق وليبيا، وتجاهل الكلام ولو بكلمة واحدة عن الجولان السوري المحتل الذي يقع في صلب ولايته، وفي صلب هذا البند، وهي الولاية التي حددها له الأمين العام كالتالي:

(تكلم بالإنكليزية)

”وسوف يشمل عمل المنسق الخاص المهام المذكورة سابقا، ويقوم أيضا بتنسيق جميع المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط. والمهمة المزدوجة للمنسق الخاص أي المهمة الدبلوماسية ومهمة تنسيق المساعدة الإنمائية التي توفرها الأمم المتحدة سوف تغطيان أساسا الأردن، وسوريا، ولبنان، ومناطق السلطة الفلسطينية.“

(تكلم بالعربية)

وفي سياق تشويه هذا البند وتخفيف الضغط عن اسرائيل، لم تجد الزميلة المندوبة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية حرجا في الابتعاد عن قواعد الدبلوماسية وتحويل بيانها إلى ما يشبه البيان الصحفي العدائي ضد بلادي، الذي يحفل بالمغالطات والادعاءات المستقاة من مصادر مشبوهة معروفة لدى أجهزة استخبارات بلادها هي فقط، بدلا من التركيز على جوهر البند ألا وهو قضية احلال السلام وإنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية. وأجدها فرصة سانحة لتذكير زميلتي المندوبة الأمريكية بما قاله نائب رئيس بلادها، جو بايدن، مؤخرا في لقاء له مع طلاب إحدى الجامعات الأمريكية، من أن مشكلة الولايات المتحدة في سوريا تكمن في رعاية حلفائها في المنطقة للإرهاب في سوريا.

وتتحمل الأمم المتحدة مسؤولية تاريخية وقانونية وأخلاقية تجاه إعمال قراراتها ذات الصلة بتسوية الصراع العربي – الاسرائيلي وجوهره إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة على كامل ترابها الوطني، استنادا لقرار الجمعية العامة ١٨١ (د–٢) ألف وباء لعام ١٩٤٧، والقرار ٢٧٣ (د–٣) لعام ١٩٤٩، الذي حدد شروط قبول عضوية اسرائيل في الأمم المتحدة، بأن تلتزم بالقرار ١٨١ (د–٢) القاضي بإنشاء الدولة الفلسطينية، وبأن تلتزم بأحكام قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د–٣) لعام ١٩٤٨ القاضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. لكن ما حدث بعد ذلك كان، للأسف، العكس تماما. فقد نفذت الأمم المتحدة نصف قرارها ١٨١ (د–٢) ألف وباء من حيث الترخيص بإنشاء اسرائيل فقط في فلسطين، وتخلت تماما عن تنفيذ قرارها ١٩٤ (د–٣) القاضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم، الأمر الذي جعل الظلم الذي لحق بالشعب الفلسطيني مضاعفا، وبقي مصيره رهن احتلال شرس وعنصري لا مثيل له في التاريخ الحديث.

وذلك بدعم عسكري وسياسي واقتصادي غير مسبوق من حماتها ورعاتها من دعاة الحرية والديمقراطية والعدالة المزيفة.

كما اقترفت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية كما تبين تقارير الأمم المتحدة نفسها. ومن المعلوم أن النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية قد شكلت دائما أولوية قصوى في سياسات جميع الحكومات الإسرائيلية على الرغم من أن هذه النشاطات الاستيطانية تقوض، باعتراف الجميع بما في ذلك رعاة إسرائيل أنفسهم، أي فرصة لإنشاء دولة فلسطينية متواصلة جغرافيا وقابلة للحياة، ويقوض حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

إذا أردنا أن نمنع فرص الحرب ونوقف سفك الدماء، ونعزز فرص السلام في منطقتنا ونحارب الإرهاب في تحالف دولي جاد، يجب أن تعمل الأمم المتحدة بجدية مع الدول الراعية لعملية السلام على إنعاشها وإحيائها من حيث توقفت، فمنطقتنا لن تنعم بالاستقرار إلا إذا تم التوصل إلى اتفاق سلام عادل وشامل مبني على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام.

لقد تسابقت وفود بعض الدول التي تدعي حرصها على حقوق الشعب السوري إلى طلب عقد مؤتمرات وجلسات واجتماعات جانبية للترويج لروايات مضللة حول الوضع في بلدي، كما أسرف ممثلو هذه الدول في التباكي بشكل مسرحي مبتذل على حقوق الشعب السوري، لكنهم لم يتطرقوا ولو بكلمة واحدة لمسألة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري المحتل، الذي اعتمد هذ المجلس بشأنه القرار ٤٩٧ في العام ١٩٨١؛ وكأن استعادة الجولان ليست من حقوق الشعب السوري، وكأن الجولان ليس أرضا سورية محتلة يصدر حولها سنويا العديد من القرارات التي تطالب إسرائيل بالانسحاب منها حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

أين حديث تلك الوفود عن قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني عندما يأتي الأمر إلى حملات الاستيطان الإسرائيلية في الجولان، ومعاناة المواطنين السوريين الرازحين تحت الاحتلال في الجولان منذ ما يناهز النصف قرن؟

أين رفضهم لسياسات القمع والتمييز العنصري الإسرائيلية ولسرقة موارد الجولان الطبيعية بما في ذلك النفط والغاز والمياه؟ وأين إدانتهم لاعتقال المواطنين السوريين وزجهم في السجون الإسرائيلية بشكل تعسفي في انتهاك لاتفاقيات جنيف، كما حدث مؤخرا عندما اعتقلت السلطات الإسرائيلية المناضل صدقي المقت وهو من أهل الجولان، وهو مانديلا سوريا، لا لشئ إلا لأنه كان يعمل على توثيق علاقة قوات الاحتلال الإسرائيلي بالمجموعات الإرهابية في منطقة الفصل في الجولان، علما بأن السيد المقت كان قد قضي ٢٧ عاما في معتقلات الاحتلال الإسرائيلي دون أن يرتكب أي جرم قانوني، اللهم إلا التمسك بانتمائه لوطنه الأم سورية، ورفضه حمل الهوية الإسرائيلية.

لقد أضافت إسرائيل خلال الأزمة الحالية في سوريا فصلا جديدا إلى سجل انتهاكاتها، ألا وهو دعم الإرهابيين من جبهة النصرة في منطقة الفصل في الجولان، بما في ذلك عبر علاج مصابي هؤلاء الإرهابيين في المشافي الإسرائيلية، وذلك في انتهاك لاتفاق فصل القوات لعام ١٩٧٤ وبشكل عرض حياة القوة للخطر، وذلك في خرق لاتفاق الهدنة لعام ١٩٤٨.

وهذا ما أثبتته تقارير الأمين العام الأخيرة حول قوة الأمم المتحدة وكذلك تقارير إعلامية إسرائيلية. وقد وصل الأمر بالإسرائيليين إلى حد إطلاق يد جبهة النصرة ضد سكان قرى الجولان وقتل ٢١ مواطنا سوريا في بلدة حضر وذلك بهدف ابتزازهم ودفعهم إلى التخلي عن دعمهم للحكومة السورية.

ولقد أدى هذا الدعم الذي أتحدث عنه إلى ازدياد حرية حركة المجموعات الإرهابية في منطقة فصل القوات في الجولان، وقيام هذه المجموعات بشكل مستمر بخطف حفظة سلام تابعين لقوة الأمم المتحدة ونقلهم إلى الأراضي الأردنية بشكل علني، ثم السماح لهؤلاء الإرهابيين بالعودة إلى منطقة الفصل حيث ينتشرون فيها بحماية ورعاية إسرائيليتين وتمويل قطري.

ولذلك أكرر دعوتي إلى ضرورة التعامل مع هذا الواقع الخطير بما يستحقه من جدية واهتمام ودونما أي إبطاء.

ختاما، إننا نهنئ الجمهورية الإسلامية الإيرانية على التوصل إلى الاتفاق النهائي مع مجموعة ”خمسة زائدا واحد“. وإن هذا الاتفاق التاريخي يؤكد على أهمية انتهاج الدبلوماسية والحلول السياسية الودية لمعالجة الخلافات الدولية بعيدا عن لغة التهديد بالحرب والعدوان وفرض العقوبات غير الشرعية التي استهدفت الشعب الإيراني على مدار سنوات عدة لحرمانه من الحق في امتلاك المعرفة واستخدام التكنولوجيا وتسخيرهما لرفاهه وازدهاره. وفي هذا المجال، يؤكد بلدي سوريا على الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفقا لأحكام المادة الرابعة من تلك المعاهدة بالحصول على التكنولوجيا النووية وتطويرها واستخدامها للأغراض السلمية.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): أود في البداية أن أتقدم إليكم بخالص التهنئة على توليكم مهام رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا لكم التوفيق والنجاح. وأن أشكركم على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، وأن أشكر معالي وزير خارجية نيوزيلندا على حضوره وترؤسه جانبا من أعمال هذه الجلسة، كما أتقدم بالشكر للسيد ملادينوف المبعوث الخاص الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة.

بعد مرور عام على حملة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، لا يزال الشعب الفلسطيني والمجتمع الدولي يتطلع إلى مجلسكم الموقر لكي يكفل تحقيق العدالة، ومحاسبة مرتكبي الجرائم خلال هذه الحملة التي دامت ٥١ يوما وأدت إلى استشهاد

٢ ٢٥٠ فلسطينيا غالبيتهم من المدنيين، منهم ٥٥١ طفلا، وإلى تدمير أكثر من ١٢ ألف منزل وإلحاق الضرر بأكثر من ٨٠ ألف منزل آخر و ٥٤٠ مدرسة و ٧٥ مستوصفا أو مشفى، ولا يزال الشعب الفلسطيني يشعر بتداعيات هذا العدوان، حيث يعيش ١٠٠ ألف فلسطيني مشردين في قطاع غزة بسبب العدوان واستمرار الحصار الذي يمنع إيصال المساعدات.

إن المملكة العربية السعودية تحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن الحالة المتدهورة في قطاع غزة. ونؤكد على أن هذه المعاناة التي تفرضها إسرائيل لن تنتهي ما دام المجتمع الدولي ومجلسكم الموقر محجما عن إلزام إسرائيل بالكف عن أعمالها العدوانية وسياساتها القمعية والعنصرية والاستعمارية ضد الشعب الفلسطيني.

دعونا لا ننسى هؤلاء الضحايا وعشرات الآلاف الجرحى ومئات الأطفال الذين يتموا في الصيف الماضي، وعلينا ألا ننسى أن قطاع غزة لا يزال يعاني من مأساة إنسانية بسبب العدوان والحصار الذي تفرضه إسرائيل في انتهاك واضح للقانون الدولي.

إن سياسات إسرائيل لا تخلف إلا الدمار وفقدان الأمل في تحقيق حل عادل للقضية الفلسطينية يضمن إنشاء دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وفقا لمبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، والانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان العربي السوري المحتل ومزارع شبعا وغيرها من الأراضي اللبنانية المحتلة.

لقد ورد في تقرير لجنة تقصي الحقائق المنشأة من قبل مجلس حقوق الإنسان ما يؤكد على انتهاك إسرائيل للقانون الدولي وارتكابها لجرائم يمكن أن تكون جرائم حرب خلال عدوانها على قطاع غزة، حيث قامت إسرائيل باستهداف المناطق السكنية وباستخدام الأسلحة المتفجرة ذات التأثير الواسع في المناطق المأهولة بالسكان والمدارس والمستشفيات والملاجئ. ويشير التقرير إلى استخدام إسرائيل للتدمير بطريقة ممنهجة كأداة حرب. إن المملكة العربية السعودية تؤكد على أهمية محاسبة إسرائيل على جرائمها التي ارتكبتها خلال العدوان على قطاع غزة،

وعلى جميع جرائم الحرب التي تستمر في ارتكابها بحقِّ الشعب الفلسطيني.

كما أنَّ المملكة العربية السعودية تستغرب عدم إدراج إسرائيل في مُرفق تقرير الأمين العام السنوي حول الأطفال والنزاع المسلح، المعروف بالقائمة السوداء، حيث تؤكد المملكة أنَّ هذا يُعَدُّ تناقضاً واضحاً في تقرير الأمين العام، الذي أشار إلى أنَّ عدد القتلى في صفوف الأطفال الفلسطينيين هو ثالث أعلى عدد مسجَّل في عام ٢٠١٤. وأنَّ عدد المدارس المتضررة أو المدمَّرة في فلسطين هو أعلى عدد مسجَّل في جميع الحالات التي شهدها عام ٢٠١٤، ممَّا يدفعنا إلى أن نطالب بضمان توثيق الحقائق بشكل موضوعي محايد، وتحقيق العدالة وتجنُّب التعامل بالمعايير المزدوجة.

إنَّ إحلال الأمن والسلام في المنطقة، والتوصل إلى سلام شامل يستوجب تحقيق العدالة ومحاسبة إسرائيل على جرائمها التي تستمر في ارتكابها منذ بدء الاحتلال. وإنَّ استمرار معاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي الذي دام أمده، واستمرار إفلات إسرائيل من العقاب، وتعطيل مسار العدالة، ألزم دولة فلسطين، بدعمٍ من المجتمع الدولي، باللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية لتحقيق العدالة التي حُرم منها الشعب الفلسطيني على مرِّ العقود الماضية.

إنَّ انضمام فلسطين إلى المحكمة يُعَدُّ حقاً طبيعياً وخطوة إيجابية سلمية ترحب بها المملكة العربية السعودية. كما نتطلع إلى انضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة دولة كاملة العضوية في المستقبل القريب إن شاء الله. إنَّ الانتهاكات الإسرائيلية اليومية بحقِّ الشعب الفلسطيني هي من الأسباب الرئيسة لاستمرار النزاع وتلاشي الأمل بإيجاد حلٍ دائم للقضية الفلسطينية. كما

أنَّ إسرائيل تقوم بفرض عقبات عشوائية أمام الفلسطينيين الذين يريدون الوصول إلى الحرم الشريف والمسجد الأقصى وأداء الصلاة فيه. إن والمملكة العربية السعودية تُدين قيام إسرائيل بمنع المسلمين من ممارسة حقهم المشروع في الصلاة في المسجد الأقصى، وتحمِّل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن أيِّ تدهورٍ في الأوضاع في القدس الشريف، وأية تداعيات سلبية نتيجة سياسات إسرائيل العنصرية في ذلك البلد المقدس.

كما نُدين كل محاولات تغيير الهوية التاريخية والدينية والوضع القانوني للأماكن المقدسة، ونطالب بالوقف الفوري لكل الأعمال التي تؤدي إلى التغيير الديمغرافي لمدينة القدس الشريف، بما في ذلك حملة المستوطنات وهدم المنازل الفلسطينية، ونزع حقوق إقامة المواطنين الفلسطينيين، وطردهم بشكل إجباري ومخالف للقانون الإنساني الدولي.

كما أنَّ المملكة العربية السعودية تدعم الجهود الدولية لاعتماد قرار يحدد محاور للحلِّ النهائي للقضية الفلسطينية، وإنهاء الاحتلال وفقاً لمبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية، ويضمن قيام دولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، والانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة.

بعد مرور أربعة أعوام على الأزمة في سوريا، أضحت سوريا أكبر مأساة إنسانية يشهدها هذا القرن. إن استمرار السلطات السورية في نهج القتل والدمار والتجويع والترويع لا يؤدي إلاَّ إلى مزيد ممَّا نشهده اليوم في سورية، وهو انعدام الإنسانية وانتشار الإرهاب. والمملكة العربية السعودية تُدين وجود الجماعات الإرهابية الأجنبية المسلحة في سورية، بما فيها حزب الله وغيره من الأحزاب الطائفية القادمة من الخارج. ونؤكد على أنَّ مكافحة الإرهاب تستوجب معالجة الأسباب الجذرية لانتشاره، ومن أهمها ما تمارسه السلطات السورية بحقِّ شعبها من عمليات إبادة جماعية وتهميش وحرمان من أبسط الحقوق الإنسانية. ولقد شهدنا جميعاً ما قامت به السلطات السورية يوم أمس، بمساندة من حزب الله، في مدينة الزبداني، حيث قصفتها بأكثر من ٦٠٠ برميل متفجر خلال الأسابيع الثلاثة الماضية. ويوم أمس، استُشهِد العديد من المواطنين المدنيين في الزبداني، ومنهم أربعة أطفال من أسرة واحدة. إننا ندعو مجلس الأمن إلى التنديد بهذا العدوان، ومطالبة السلطات السورية بالكفِّ عن استهداف المدنيين. كما نطالب المجلس بالتنديد بالجرائم المرتكَبة في منطقة القلمون من قِبَل حزب الله وغيره من الأحزاب الطائفية القادمة من الخارج. إننا نتطلع إلى مجلسكم الموقَّر لإنهاء إراقة الدم في سورية. فاستمرار إخفاق المجلس في إنهاء الأزمة في سورية يُضعف مكانته وهيبته ومصداقيته. كما أنَّ صمته عمَّا يحدث في سوريا، يساعد السلطات السورية على المضيّ قدُماً في المسار الذي اتخذته منذ بدء الأزمة في سورية، وهو مسار مواجهة الشعب بجميع أشكال العنف والأسلحة.

إننا نؤيد الدعوة إلى محاسبة كل المسؤولين عن استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد الشعب السوري، بما فيها البراميل المتفجرة والصواريخ والغازات السامة، وتقديم المجرمين للعدالة أياً كان انتماؤهم ومهما كانت مبرراتهم. إن المملكة العربية السعودية ملتزمة بتقديم العون للشعب السوري ومساعدته في تحقيق تطلعاته، بما يحافظ على وحدة سورية وسلامة أراضيها، وحقوق أبنائها بمختلف فئاتهم وطوائفهم ومعتقداتهم.

وندعو مجلس الأمن إلى الالتزام بتطبيق قراراته ذات الصلة، والتحرك لإنهاء معاناة الشعب السوري الشقيق، وتنفيذ بيان جنيف الداعي إلى إقامة هيئة حكم انتقالية، ذات صلاحيات تنفيذية كاملة، تعمل على تحقيق الانتقال السلمي للسلطة، وتلبية طموحات الشعب السوري في الحرية والكرامة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر وزير خارجية نيوزيلندا على ترؤسه في وقت سابق لهذه الجلسة. ونشكر أيضاً الممثل الخاص للأمين العام ومنسِّق عملية السلام في الشرق الأوسط على إحاطته الإعلامية الشاملة على الرغم من واقعيتها.

إنَّ السلام في الشرق الأوسط يبدو أبعد منالا من أي وقت مضى. فالموقف غير المرن وغير القابل للدفاع عنه، الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية المتشددة جمَّد أيَّة إمكانية لاستئناف عملية السلام وأيَّ تسوية سياسية تستند إلى حل قائم على وجود دولتين. والتطرف الإسرائيلي يؤدي إلى تحول مماثل نحو مزيد من التشدد في غزة والضفة الغربية.

لقد أحيينا في وقت سابق من هذا الشهر الذكرى السنوية الأولى للعدوان العسكري الإسرائيلي على غزة الذي استمر ٥١ يوماً. والدمار الذي سبَّبه ترك غزة خراباً.

وتقرير لجنة التحقيق المستقلة، المنشأة من قِبل مجلس حقوق الإنسان، بشأن نزاع غزة يفتح العيون. إذ ينص على أنَّ الشواغل الأمنية لا يمكن أن تُعفي إسرائيل من التزاماتها بمقتضى القانون الدولي. ويعرب أيضاً عن القلق حيال الإفلات من العقاب السائد عموما على انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من قِبل القوات الإسرائيلية. وقد رفضت تلك القوات تغيير المسار على الرغم من القتل الموت الجماعي والدمار الواسع النطاق الناجمين عن أعمالها في غزة. وتخلص اللجنة إلى القول إنَّ هذا قد يرقى إلى كونه جرائم الحرب.

واستمرار عدم تنفيذ توصيات لجان سابقة فيما يتعلق بالانتهاكات لا يؤدي إلاَّ إلى ضمان تكرارها المنهجي. هذا الإفلات من العقاب يجب أن ينتهي. ونأمل أن يكون التنفيذ الكامل لقرار مجلس حقوق الإنسان، المقدَّم من منظمة التعاون الإسلامي والموجَّه من باكستان، المؤرخ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٥، خطوة نحو إنهاء دورة الإفلات من العقاب.

ولا تنسوا أنَّ دمار غزة ليس سوى جانب واحد من الشدائد اليومية التي يواجهها الفلسطينيون نتيجة القهر الإسرائيلي. وحصار غزة الذي مضى عليه ثماني سنوات، ونظام الاعتقال، والاستخدام المفرط للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين، والمستوطنات غير القانونية كلها مستمرة بلا هوادة ولا رادع.

ومن الأمور المحزنة أنه من ضمن أكثر من ٥٠٠ ١٢ منزل دمرت بالكامل في غزة لم يعاد بناء منزل واحد حتى الآن.

وعلى المجتمع الدولي أن يعمل على تخفيف معاناة سكان غزة، لا سيما لأنه يشاطر جزءا من اللوم. ونحن بصورة جماعية لم نف بوعودنا. و لم تدفع حتى الآن سوى نسبة ٢٨ في المائة من المبلغ الذي تم التعهد به في مؤتمر القاهرة المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

ونؤمن بأن الطريق نحو إحلال السلام المستدام في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتمثل سوى في الحل القائم على وجود دولتين ووضع حد للاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية. وعلى هذه الهيئة، باعتبارها الراعي الرئيسي للسلام والأمن الدوليين، أن تأخذ مسؤوليتها على محمل الجد. ونناشد مجلس الأمن اتخاذ قرار يحدد الأطر الزمنية والمعايير لإنشاء دولة فلسطين المستقلة ولديها مقومات البقاء والمتصلة الأراضي على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. ومن الضروري أيضا إنشاء آلية دولية لتوجيه العملية.

ويمثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تهديدا أمنيا منتشرا في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بل وخارجها. ولا يحدث اتخاذ نهج عسكري حصرا نتائج كافية أو دائمة. ويلزم اتخاذ نهج عسكري وسياسي واقتصادي واجتماعي شامل لدحر حركة مدفوعة بأيديولوجية للكراهية والعنف الشنيع.

وفي العراق، يجب مجابهة تنظيم الدولة الإسلامية ودحره. وينبغي تحقيق ذلك عن طريق الدولة، وليس عن طريق المليشيات الطائفية. ولن يتحقق النجاح ما لم يتم التأكيد الكامل لسلامة الأقليات وحقوقها الإنسانية. ويمكن تحقيق السلام الدائم من خلال التوصل إلى الحلول السياسية، وليس مجرد الاشتباكات العسكرية.

ولا تزال الدماء تسفك بغزارة في سوريا. وإلى جانب دحر تنظيم الدولة الإسلامية، يلزم البحث الجدي عن حل سياسي. ونرحب بالمشاورات بشأن سوريا التي يجريها المبعوث الخاص ستيفان دي ميستورا في جنيف. ونتطلع إلى خطة السلام الشاملة التي سيقدمها ونامل أن تحظى الخطة بدعم أطراف النزاع فضلا عن دعم المجتمع الدولي. ونرى أن الحوار هو السبيل الوحيد للخروج من هذا المأزق.

وفي اليمن، من دواعي شعور باكستان بالقلق أن الهدنة الإنسانية لم تستمر. ويجب إستعادة الحكومة الشرعية لليمن. وينبغي أن تقود ذلك المسعى الدبلوماسية والمشاركة.

وأخيرا، يرحب وفد بلدي بالاتفاق التاريخي الذي تم التوصل إليه مع إيران، وهو، إذا نفذ على نحو كامل وبصدق، سيتمكن من الإسهام ليس في منع الانتشار وحده بل أيضا في تحقيق الاستقرار الإقليمي والتعاون والنمو الاقتصادي. كما أن ذلك سيفتح الطريق لمشاورات وثيقة بل واتفاق بشأن كيفية مواجهة التحديات الإقليمية الملحة، التي ستتطلب، في نهاية المطاف، استجابات إقليمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد أنطونيو دي آغِيار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر نيوزيلندا على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة، وأشكر أيضا المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية. كما تود البرازيل أن تشيد بالبيانين اللذين أدلى بهما الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم عن دولة فلسطين.

وتجرى ممارسة اليوم إزاء خلفية تزايد التوترات والتهديدات المحدقة بالسلام والأمن الدوليين في مختلف أجزاء المنطقة. ويزداد التطرف الذي يمارس العنف والمفضي إلى الإرهاب الدولي، وينشر الخوف وينتهك قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ويضيف المزيد من التعقيد إلى مهمة تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

ولا نزال نشعر بالانزعاج العميق من كون عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين مصابة بالشلل. وعلى المجتمع الدولي ألا يقف مكتوف الأيدي، إذ نشهد كل يوم زيادة العنف وتدني مقومات بقاء الحل القائم على وجود دولتين نتيجة لاستمرار توسيع المستوطنات الإسرائيلية.

وبعد مرور عام على آخر نزاع، لا تزال الحالة في غزة مؤلمة للغاية. ومن المروع أن نعلم أنه في الأعوام الـ ١٥ الماضية تضاعف عدد سكان غزة المحتاجين للمساعدة الإنسانية عشر مرات، من ٨٠ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٠ إلى ٩٠٠ ٨ في عام ٢٠١٥.

وفي ظل تلك الظروف، فإن قبول الوضع الراهن ليس خيارا بكل بساطة. ونجدد دعوتنا مجلس الأمن إلى الاضطلاع بكامل مسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة وتقديم الدعم الفعال لعملية السلام وتوجيه العملية. ومن مسؤوليتنا الجماعية تحقيق استئناف عملية المفاوضات التي ستؤدي فورا إلى الحل القائم على وجود دولتين. ونشيد بالمبادرات المتعددة الأطراف، ومن بينها المبادرة التي تقودها فرنسا في مجلس الأمن بشأن إعادة إطلاق محادثات السلام.

واذ أتناول سوريا، وبعد أكثر من ثلاث سنوات منذ اعتماد بيان جنيف (S/2012/522، المرفق)، فإننا نشعر بالانزعاج العميق لأن آفاق النجاح في تسوية النزاع لا تزال بعيدة المنال. فالهجمات العشوائية على السكان المدنيين، بما

في ذلك استخدام المواد الكيميائية والبراميل المتفجرة، أمر غير مقبول بكل بساطة. وعلى جميع أطراف النزاع الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك بتوفير إمكانية الوصول المأمون والكامل وبدون عائق لوكالات تقديم المساعدة الإنسانية، مع الأخذ بعين الاعتبار لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولا يوجد أي حل عسكري للأزمة السورية. وحان الوقت لكي تنخرط الأطراف بشكل حقيقي في المفاوضات السياسية الرامية إلى إنهاء النزاع. ونؤكد مجددا على دعمنا لجهود المبعوث الخاص ستيفان دي ميستورا ونتطلع إلى نسمع توصياته بشأن تنفيذ بيان جنيف استنادا إلى المشاورات التي عقدها مع عدة أطراف خلال الأسابيع الماضية. كما نقدر الجهود التي يبذلها الاتحاد الروسي لتعزيز الحوار بين الأطراف.

ومرة أخرى، نشيد بالسخاء المتميز للعديد من بلدان المنطقة، ومن بينها تركيا ولبنان والأردن ومصر، التي ما فتئت تستقبل معظم اللاجئين السوريين. وأسهمت البرازيل أيضا في الجهود الإنسانية بإصدارها أكثر من ٧ ٠٠٠ تأشيرة دخول للمقيمين السوريين المتضررين من الأزمة وبتقديم الغذاء والدواء للمساعدة في تخفيف حدة الحالة المتردية التي يواجهها اللاجئون والأشخاص المشردون في المنطقة.

وندعم جهود الحكومة اللبنانية للتغلب على الصعوبات الناجمة من انتشار الحرب في سوريا. وفي هذا الصدد، تناشد البرازيل الأطراف الفاعلة السياسية ذات الصلة بذل كل الجهود لإنهاء الفراغ الرئاسي في لبنان. ونحن على اقتناع بأن من شأن ذلك التطور أن يزيد تعزيز البلد في مواجهة التحديات السياسة والأمنية الحالية. كما ندعم بقوة سياسة النأي بالنفس عن الأزمات الإقليمية المتفق عليها في إعلان بعبدا الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

وبالرغم من تلك التحديات الخطيرة في الشرق الأوسط، فإن هناك داعيا إلى الأمل. ونود أن نختتم هذا البيان بالإعراب مرة أخرى عن شعور البرازيل بارتياح كبير من إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني واعتماد مجلس الأمن للخطة بالإجماع، وهو ما نرحب به بالتأكيد. ونهنئ جميع أطراف الاتفاق على الإرادة السياسية والمثابرة والعزم الذي أبدته طوال عملية المفاوضات المعقدة والبالغة الحساسية. وتلك صفات سيكون التحلي بها بالغ الأهمية أيضا لتنفيذ الاتفاق.

لقد دعمت البرازيل دوما الجهود الدبلوماسية الرامية إلى كفالة الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني وتطبيع علاقات إيران مع المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال إعلان طهران لعام ٢٠١٠. وتدل خطة العمل الشاملة المشتركة على فعالية الدبلوماسية في تقريب شقة الخلافات وإحلال السلام المستدام حقا.

ونحن على ثقة بأن النجاح الذي تحقق في فيينا سيسهم بقدر كبير في بدء مرحلة جيدة ومثمرة في العلاقات بين إيران وأطراف الاتفاق الأخرى. ولدى الاتفاق إمكانية المساعدة على تخفيف حدة التوترات الدولية والإقليمية بما يعود بالفائدة على المجتمع الدولي قاطبة. وتعرب البرازيل عن استعدادها لمواصلة التعاون من خلال الوسائل الدبلوماسية بغية تعزيز الاستقرار والسلام والرخاء في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

السيدة ستينر (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب النرويج أيضا بالاتفاق التاريخي بين مجموعة ٥+١ وإيران بشأن البرنامج النووي الإيراني. ونحن على استعداد لتقدم المساعدة والدعم للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الاضطلاع بالمهمة الهامة والصعبة المتمثلة في رصد الاتفاق وتنفيذه. وثمة أمل بأن يفتح الاتفاق نافذة لتسوية المسائل الملحة الأخرى في المنطقة.

ولأكثر من عام، ظلت معلقة الجهود الرامية إلى تحقيق الحل القائم على وجود دولتين للتزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وحان الوقت الآن لكي يجد المجتمع الدولي سبل معاونة الطرفين في إعادة تنشيط عملية السلام. وترحب النرويج بمبادرة الاتحاد الأوروبي لمناقشة كيفية توسيع الدعم للعملية. وعلى مجلس الأمن استكشاف كيفية تمكنه من تقديم المساعدة.

وترى النرويج أن أحد السبل الهامة لتمهيد الطريق لتجديد العملية هو تعزيز الاقتصاد الفلسطيني وزيادة تحسين مؤسسات الحوكمة الفلسطينية. فاستدامة هذه المؤسسات تتعرض لتهديد حاد من جراء تقييد المجال الاقتصادي.

إن تحسين الوصول إلى الأسواق أمر أساسي لازدهاء الاقتصاد الفلسطيني.

لذلك تناشد النرويج إسرائيل مضاعفة جهودها – في العمل مع السلطة الفلسطينية وفي إطار الترتيبات التي وضعتها اتفاقات أوسلو وبروتوكول باريس – من أجل تسوية المشاكل المعلّقة، وتوسيع نطاق النشاط الاقتصادي الفلسطيني وتحسين الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية، الأمر الذي يستلزم مزيدا من الدعم المقدم من الجهات المانحة. وستعقد النرويج اجتماعاً للجنة الاتصال المخصصة على المستوى الوزاري هنا في نيويورك في أيلول/سبتمبر لمتابعة الاجتماع التقني للجنة الاتصال المخصصة الذي انعقد في بروكسل في ٢٧ أيار/مايو. والهدف من ذلك التصدي للتحديات وتقديم التوجيه السياسي لزيادة جهود الجهات المانحة. ونناشد الأطراف تجنب الأعمال الاستفزازية. وسينظر إلى تجميد الخطط الإسرائيلية بهدم قرية سوسيا الفلسطينية على أنه تدبير ينم عن حسن النوايا.

ثمة تطورات إيجابية في أعمال إعادة الإعمار في غزة، غير أن التقدم لايزال بطيئا جداً من حيث الوصول والتمويل وتوحيد الإدارة. وتلاحظ النرويج مع الارتياح أن إسرائيل سمحت بزيادة كميات السلع المستوردة بالدخول، وأن مصر مددت فتح معبر رفح. نحض إسرائيل على رفع المزيد من القيود المفروضة على الوصول إلى غزة. كذلك نحض الجهات المانحة على الوفاء بالتعهدات التي قطعتها في مؤتمر القاهرة الدولي لإعادة إعمار غزة، وندعو الفلسطينيين إلى تجديد جهودهم الرامية إلى إعادة توحيد إدارات غزة والضفة الغربية تحت لواء السلطة الفلسطينية.

لقد روعنا الهجوم بالقنابل الذي وقع في محافظة ديالى في العراق، وروعنا مرة أخرى الهجوم في تركيا، حيث استهدف بوحشية شبابا كانوا في مهمة سلام وإعادة إعمار مثالية. وفي الآونة الأخيرة، اشتملت قائمة ضحايا الإرهاب على سواح على شاطئ في تونس ومصلين داخل مسجد في الكويت.

أما في العراق، فشهدنا تقدما في الكفاح ضد الدولة الإسلامية في العراق والشام، ولكن لا تزال هناك تحديات واضحة. ينبغي التماس وسائل غير طائفية للتصدي للقوى التي تؤجج المخاوف والأعمال المرتكزة على الطائفية. وتجدر الإشادة برئيس الوزراء العراقي العبادي على جهوده في هذا الصدد. ونشجع الحكومة العراقية على مواصلة تكثيف جهود المصالحة وإتاحة المشاركة الحقيقية لكل مكونات المجتمع العراقي في تقرير مستقبل الدولة. سيستغرق الكفاح ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وقتاً. بينما يتم تحرير القرى والبلدات في العراق وسوريا، من المهم العمل على إحلال سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان محل قانون الإرهاب.

أما الحالة في سوريا فتزداد يأساً وتجزئة. ويجب أن تكثف الأطراف المعنية الإقليمية والدولية الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي للتزاع المسلح. تؤيد النرويج بذل الجهود لتحقيق تلك الغاية، لا سيما الجهود التي يبذلها مبعوث الأمم المتحدة الخاص ستافان دي ميستورا. غير أن مبعوث الأمم المتحدة لا يمكنه إحراز تقدم إلا في المسائل التي يتفق عليها المجلس. لذلك، تتحمل كل دولة عضو مسؤولية كبيرة عن السعي إلى توحيد

العمل، والعمل مع الأطراف وتمهيد الطريق أمام التوصل إلى حل سياسي. كذلك تحض النرويج على توفير الوصول الكامل والآمن للجهات الفاعلة العاملة في المجال الإنساني لإيصال المساعدة إلى كل أفراد الشعب السوري المحتاجين إليها.

أخيراً، فإن اتفاق الصخيرات الذي قاده الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا، السيد برنادينو ليون، يمثل خطوة أولى حاسمة نحو إنهاء النزاع المسلح في ليبيا. وتحث النرويج بقوة الطرف الذي كان غائبا في الصخيرات على معالجة الشواغل المعلقة من خلال ما تبقى من المفاوضات الإضافية. يجب أن يقوم الاتفاق النهائي على توافق واسع في الآراء بين أبناء الشعب الليبي لكي لتتسنى فرصة حقيقية لتنفيذه بنجاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد هاليرغارد (تكلم بالإنكليزية): أشكر نيوزيلندا، وبخاصة وزير خارجية نيوزيلندا، على عقد وترؤس هذه الجلسة. كما أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية وعلى عمله الدؤوب والجيد في هذا الموضوع الصعب.

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد وهي: جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والارتباط والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وعضو المنطقة الاقتصادية الأوربية ليختنشتاين، علاوة على أوكرانيا،

ما برح الاتحاد الأوروبي ملتزما بالتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. لا بديل عن حل على أساس التفاوض على وجود دولتين، بيد أن قدرة ذلك الحل على البقاء تتناقص باطراد جراء حقائق جديدة على أرض الواقع. ونحث الطرفين على إظهار التزامهما المعلن بالحل القائم على وجود دولتين من خلال أعمال ملموسة. والاتحاد الأوروبي سوف يدعمهما بنشاط لتهيئة بيئة تسودها الثقة اللازمة للدخول في مفاوضات مجدية في أقرب وقت ممكن.

لا بد من وضع أولوية فورية لمعالجة الحالة الخطيرة في غزة. وينبغي الوفاء بجميع تعهدات المجتمع الدولي. ونحن قلقون أيضا إزاء النقص الحاد في الأموال الذي تواجهه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ونهيب بجميع الجهات المانحة المعنية مضاعفة تمويلها.

يعتقد الاتحاد الأوروبي أن امتثال الدول والجهات الفاعلة من غير الدول للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك المساءلة، يمثل حجر الأساس في بناء السلام والأمن في المنطقة.

نرحب بالخطوات التي اتخذتها إسرائيل مؤخرا لتخفيف القيود المفروضة على غزة. يقتضي الأمر حاليا اتخاذ المزيد من التدابير الإيجابية للإيصال الكامل للمعونة الإنسانية والتعمير والانتعاش الاقتصادي على أساس دائم. ونحض على إجراء تغيير أساسي في الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية في غزة، بما في ذلك إنهاء الإغلاق وفتح كامل لنقاط العبور، مع الاستمرار في معالجة شواغل إسرائيل الأمنية المشروعة. إن إطلاق جماعات مسلحة الصواريخ مؤخرا أمر غير مقبول ويؤكد مرة أخرى خطر التصعيد. يتعين على جميع أصحاب المصالح الالتزام بعدم العنف والسلام. وندعو جميع الأطراف إلى الاتفاق على وقف دائم لإطلاق النار يحول دون العودة إلى الصراع، ويعزز من مكانة غزة بوصفها جزءا لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية في المستقبل ويعزز الصلة بين غزة والضفة الغربية.

يحث الاتحاد الأوروبي جميع الفصائل الفلسطينية على إيجاد أرضية مشتركة، على أساس عدم العنف والمصالحة، وعلى العمل معا لتلبية احتياجات السكان الفلسطينيين.

ونحض الفصائل الفلسطينية على جعل المصالحة وعودة السلطة الفلسطينية إلى غزة على رأس الأولويات. ويجب أن تتحمل السلطة قسطا أكبر من المسؤولية في هذا الصدد وتتولى جميع المهام الحكومية في غزة. والاتحاد الأوروبي على استعداد لتقديم كامل الدعم لهذه الجهود.

نحن ملتزمون بالعمل مع جميع الأطراف للتمكين من التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وتمكين المؤسسات الفلسطينية في التحضير لإنشاء الدولة. ونشدد على أن أعمالا من قبيل تخفيف القيود المفروضة يجب أن تكون جزءا من إحداث تغيير جذري في السياسة فيما يتعلق بالأرض الفلسطينية المحتلة. ونحض إسرائيل على تمكين الفلسطينيين من الإسراع في أعمال البناء وجهود التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في المنطقة جيم. ونحض السلطات الإسرائيلية أيضا على وقف الخطط الرامية إلى النقل القسري للسكان الفلسطينيين وهدم منازلهم وتدمير البنى التحتية في منطقتي سوسيا وأبو نوار.

إن الحفاظ على ماهية الحل القائم على وجود دولتين جوهر سياسة الاتحاد الأوروبي. في هذا الصدد، بينما نذكر بأن المستوطنات غير شرعية بموجب القانون الدولي، يؤكد من جديد الاتحاد الأوروبي معارضته القوية لسياسات إسرائيل الاستيطانية والإجراءات المتخذة في هذا السياق، مثل بناء الجدار الفاصل خارج حدود عام ١٩٦٧ والهدم والمصادرة، بما في ذلك المشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي وعمليات الإخلاء، وعمليات النقل القسري – بما في ذلك البدو والمخافر الأمامية غير القانونية – وعنف المستوطنين، والقيود المفروضة على التنقل والعبور. فهذه الإجراءات تهدد بشكل خطير الحل القائم على وجود دولتين وتشكل الأنشطة الاستيطانية في القدس الشرقية تهديدا خطيرا لإمكانية جعل القدس عاصمة للدولتين في المستقبل. سنظل نرصد عن كثب التطورات في الميدان وآثارها الأوسع نطاقا، وما برحنا مستعدين للقيام بالمزيد من العمل من أجل حماية إمكانية تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. ويؤكد مجددا الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه التزامها بضمان التنفيذ المتواصل والكامل والفعال لتشريعات الاتحاد الأوروبي القائمة والترتيبات الثنائية التي تنطبق على منتجات المستوطنات. ونعرب عن التزامنا، تماشيا مع القانون الدولي، بضمان وجوب أن تكون جميع الاتفاقات المبرمة بين دولة إسرائيل والاتحاد الأوروبي تنص صراحة وبشكل لا لبس فيه على عدم انطباقها على الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧.

إن ضمان إحلال السلام العادل والدائم يتطلب زيادة الجهد الدولي. وسيعمل الاتحاد الأوروبي بنشاط على اتباع نهج جديد متعدد الأطراف نحو عملية السلام بالتشاور مع جميع أصحاب المصالح المعنيين. فإنشاء فريق الدعم الدولي السبيل الممكن للإسهام في تحقيق ذلك الهدف.

إن موقف الاتحاد الأوروبي بشأن المعايير، على النحو المبين في استنتاجات مجلسه للشؤون الخارجية في تموز/يوليه ٢٠١٤، يوفر أساساً لتحقيق توافق في الآراء بشأن الطريق إلى الأمام. والاتحاد الأوروبي مستعد للانخراط في عمل مشترك مع الشركاء الإقليميين على أساس مبادرة السلام العربية، ويرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها المجموعة الرباعية في هذا الصدد.

ثمة حاجة ملحة إلى حل دائم للنزاع في سوريا. ونحن نؤيد تماماً جهود مبعوث الأمم المتحدة الخاص ستيفان دي ميستورا لإحياء العملية السياسية. ونأمل أن تساعد مشاورات جنيف على إطلاق عملية سياسية شاملة بقيادة سورية تؤدي إلى انتقال، على أساس إعلان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق)، وتمشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهدفنا النهائي هو المساعدة في بناء سوريا ديمقراطية وتعددية. ويتجسد ذلك النهج السياسي في صلب الاستراتيجية الإقليمية للاتحاد الأوروبي إزاء سوريا والعراق والتهديد الذي تمثله جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام، أو داعش. ففي

العراق، سيواصل الاتحاد الأوروبي العمل عن كثب مع الحكومة وسندعمها بقدر ما نستطيع في جهودها الرامية لاستعادة الحكم الشامل للجميع والاستقرار. وفي سوريا، فإن الانتقال السياسي الشامل أمر حاسم الأهمية لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين. ووفقاً للقرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، ينبغي لكل الدول الأعضاء أن تتخذ تدابير حاسمة لوقف تدفق المقاتلين الأجانب ومكافحة تمويل داعش وما تمارسه من تحريض. والحرب الوحشية التي يشنها نظام الأسد ضد شعبه، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والعرقلة الممنهجة للإصلاحات الديمقراطية أدت إلى ازدهار داعش في سوريا. ولا يمكن لنظام الأسد أن يكون شريكا في مكافحة داعش، نتيجة لسياساته وأفعاله.

لقد قتل أكثر من ٢٢٠ ٠٠٠ من السوريين وتشرد أكثر من نصف السكان. وسيبقى السلام بعيد المنال في سوريا طالما ظل الإفلات من العقاب سائداً. ولا بد من مساءلة مرتكبي الانتهاكات والتجاوزات. وفي رسالة مؤرخة ١٨ حزيران/يونيه، أعرب ٧١ بلداً، بما في ذلك جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، عن السخط إزاء حالة الوحشية المنفلتة التي لا تنتهي دون رادع في سوريا، خاصة من خلال الاستخدام الممنهج للبراميل المتفجرة. والاجتماع بصيغة آريا الذي عقدته فرنسا وإسبانيا في ٢٦ حزيران/يونيه بين للمجلس بوضوح حجم الخسائر الرهيبة التي لحقت بالمدنيين من خلال استخدام نظام الأسد للبراميل المتفجرة على نطاق واسع. ونحن ندين بشدة تلك الهجمات العشوائية، وكذلك الحصار المستمر للمناطق المدنية، واستخدام تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب القتال والاعتقال التعسفي وتعذيب الآلاف من السوريين. ونرى أن الوقت قد حان للمجلس لمتابعة قراراته، بما فيها القرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)، واتخاذ إجراءات حاسمة من أجل وضع حد لتلك الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي وقرارات المجلس.

تقلقنا أيضا تلك التقارير المتواترة عن استخدام المواد الكيميائية السامة مثل الكلور كأسلحة في سوريا. واستخدام غاز الكلور سلاحاً يشكل انتهاكاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، فضلاً عن القرارين ٢١١٨ (٢٠١٣) و ٢٢٠٩ (٢٠١٥). ويتوخى القراران تدابير أخرى بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في حالة عدم الامتثال. ونحن نؤيد بقوة المبادرة قيد المناقشة في المجلس الرامية لإنشاء آلية الإسناد من خلال آلية تحقيق مشتركة من الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وأود أن أختتم بياني مؤكداً عزم الاتحاد الأوروبي على مواصلة دعم السوريين والبلدان المضيفة للاجئين في المنطقة والمتضررة من الأزمة، وخاصة لبنان والأردن وتركيا. وإجمالاً، فقد عبأ الاتحاد الأوروبي أكثر من ٣,٧ بليون يورو منذ اندلاع الأزمة السورية. وفي مؤتمر الكويت الثالث لإعلان التبرعات، المعقود في ٣١ آذار/مارس، تعهد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بما يناهز ١,١ بليون يورو.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم حركة عدم الانحياز وأن أعرب عن تقدير الحركة لنيوزيلندا ووزير خارجيتها، السيد موراي ماكولي، لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، في هذا المنعطف الحاسم بالنسبة لفلسطين والشعب الفلسطيني والشرق الأوسط. وأود أيضا أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، منسق الأمم المتحدة الخاص والممثل الشخصي للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الوافية.

وتود حركة عدم الانحياز أن تغتنم هذه الفرصة للتأكيد على تضامنها الراسخ مع الشعب الفلسطيني، وتأكيد دعمها

لتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة وحقوقه الثابتة، بما في ذلك حق تقرير المصير والحرية في دولة فلسطين مستقلة، والقدس الشرقية عاصمة لها، جنباً إلى جنب مع إيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة تتضمن المبادئ الأساسية لإيجاد حل عادل ودائم وسلمي. وقضية فلسطين مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ أكثر من ٦٧ عاماً، أي منذ وجدت المنظمة تقريباً، ولذلك، فليس عدم الاهتمام هو سبب استمرار النزاع وما ينطوي عليه مظالم، بل إن سبب ذلك هو غياب الإرادة السياسية والفشل المتكرر لمجلس الأمن في الاضطلاع بمسؤولياته، وتقلص أمل الشعب الفلسطيني في نيل حقه في تقرير المصير والحرية والعدالة والسلام الذي طالما حرموا منه.

وعلى الرغم من عقود من مشاركة الشعب الفلسطيني بحسن نية في جهود السلام والالتزام الواضح من جانبه ومن قيادته بالقانون الدولي، الأمر الذي تأكد مجدداً بانضمام فلسطين إلى عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية مؤخراً، فقد تفاقمت محنة فلسطين وورطتها على كل الجبهات. ويعزى ذلك بشكل مباشر إلى السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية، التي ترسخ الاحتلال، وتتسبب في معاناة واسعة النطاق وتقوض كل جهود السلام بشكل صارخ، حتى أنها ألقت ظلالاً كثيفة من الشك إزاء جدوى الحل القائم على دولتين.

وإذ نشهد تصاعد انتهاكات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، فإننا نؤكد أن الوقت قد حان للمجتمع الدولي لكي يتخذ خطوة حاسمة وتاريخية صوب إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية وتمهيد الطريق لتسوية عادلة وسلمية للنزاع. وبالقيام بذلك، يكون المجلس قد اضطلع بواجبه بموجب ميثاق الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين وقدم إسهاماً حقيقياً في التوصل إلى حل للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، وهو لب النزاع العربي - الإسرائيلي الذي يبقى مصدر قلق بالغ للمنطقة والمجتمع الدولي وآفاق السلام والاستقرار على الصعيد العالمي.

في مثل هذا الوقت من العام الماضي، شنت إسرائيل عدواناً عسكرياً ضد قطاع غزة المحاصر استمر ٥١ يوماً، كبدت السكان المدنيين في فلسطين خلاله نطاقاً واسعاً من الوفيات والإصابات والصدمات النفسية، فضلاً عن تدمير واسع النطاق لمنازلهم وبنيتهم التحتية. ووفقاً لتقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان، فإن حجم الدمار في غزة لم يسبق له مثيل، وارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلية من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي ما يرقى في بعض الحالات إلى جرائم حرب. ووفقاً لملخص الأمين العام لتقرير مجلس التحقيق (S/2015/286) في حوادث معينة أثرت على المدارس التي تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ونتيجة للإجراءات الإسرائيلية أثناء النزاع عام ٢٠١٤، قتل ٤٤ فلسطينياً على الأقل وأصيب ٢٢٧ في سبع من مدارس الوكالة كانت تستخدم كملاجئ في حالات الطوارئ.

ويشير تقرير الأمين العام السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2015/409) إلى مقتل ما لا يقل عن ٥٤٠ طفلا فلسطينيا وجرح ٢ ٩٥٥ منهم أثناء النزاع. كما لحقت الأضرار بما لا يقل عن ٢٦٢ مدرسة و ٢٧٤ من رياض الأطفال و ١٧ مستشفى في غزة في حين لم تتضرر في إسرائيل سوى ثلاث مدارس فقط. ويخلص التقرير إلى أن ذلك المستوى غير المسبوق وغير المقبول من الأضرار التي لحقت بالأطفال في عام ٢٠١٤ يثير شواغل بالغة إزاء امتثال إسرائيل للقانون الدولي الإنساني، وخصوصا امتثالها لمبادئ التمييز والتناسب واتخاذ الحيطة أثناء الهجوم واحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، وخاصة ما يتعلق بالاستخدام المفرط للقوة.

و لم تُساءل إسرائيل عن تلك الجرائم بعد، على الرغم من أن قوات الاحتلال قد أطلقت عشرات الآلاف من القذائف والقنابل وقذائف المدفعية والذخيرة الحية على السكان المدنيين الفلسطينيين العزّل في ذلك الهجوم الوحشي الذي قتل فيه أكثر من ٢٠٠ ٢ فلسطيني معظمهم من المدنيين، بمن في ذلك مئات الأطفال والنساء، وأصيب فيه ما يزيد على ٠٠٠ ١١ وأسفر عن تشريد مئات الآلاف، علاوة على بث الرعب بين جميع السكان.

ومن غير المقبول أن تظل هذه الكارثة الإنسانية التي سببتها السلطة القائمة بالاحتلال عمدا للشعب الفلسطيني دون إنصاف، وألاّ يعاد بناء منزل واحد فقط من بين ما يزيد على ٠٠٠ ١٢ منزل دمرت تماما بعد مضي عام كامل، في حين يواصل الحصار الإسرائيلي غير المشروع إعاقة عملية التعمير. ولا يزال ما يربو على ٠٠٠ ١٠٠ من السكان الفلسطينيين بلا مأوى، في حين يستمر تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية من جراء استمرار فرض الحصار الخانق على غزة وعزلها عن بقية الأراضي الفلسطينية، بل من العالم بأسره. ومن غير المقبول أن يستمر إفلات إسرائيل من العقاب دون أن تترتب عن ذلك أية عواقب عليها. وليس ثمة أي مبرر لهذه النزعة اللاإنسانية والإجرام. ونناشد مجلس الأمن مرة أخرى إلى احترام الميثاق والواجبات الأخلاقية الملقاة عليه، وأن يعمل على رفع هذا الظلم.

ويجب أن يعمل مجلس الأمن أيضا على التصدي لاستمرار الاستعمار الإسرائيلي غير المشروع للأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، بما يتسق مع القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات المجلس نفسه. وكيف للمجلس أن يظل صامتا إزاء مواصلة إسرائيل عمدا وبشكل منظّم أنشطتها الاستيطانية وبناء الجدار ومصادرة وضم الأراضي الفلسطينية بحكم الأمر الواقع، وتقويض آفاق حل الدولتين المؤدي إلى السلام؟ وقد استمرت بلا هوادة تلك الممارسات وغيرها من الانتهاكات المنتظمة، بما في ذلك هدم المنازل والتشريد القسري للمدنيين الفلسطينيين وممارسات اعتقالهم واحتجازهم، بمن في ذلك الأطفال، إلى جانب استمرار أعمال العنف والإرهاب والاستفزازات من جانب المستوطنين والمتطرفين الإسرائيليين، بما في ذلك المواقع الدينية الحساسة، وخاصة المسجد الأقصى في القدس الشرقية المحتلة، ما أدى إلى تفاقم الحالة الهشة أصلا في الميدان. ويجب التصدي لذلك فورا لتجنب المزيد من زعزعة الاستقرار، فضلا عن إنقاذ حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

ولا يجوز لمجلس الأمن أن يظل مكتوف الأيدي إن كان له أن يواصل السعي إلى إيجاد حل عادل وسلمي لقضية فلسطين. وتحث حركة عدم الانحياز المجلس مرة أخرى على العمل فورا لإنهاء محنة الشعب الفلسطيني عبر اتخاذ إجراءات حازمة نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتأييد إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وإرساء السلام والأمن كي يتسنى وضع حد لهذا التراع الذي طال أمده وأدى إلى زعزعة استقرار المنطقة وتقويض القانون الدولي، بل تقويض نظامنا الدولي بأسره.

وترى حركة عدم الانحياز أن الرسالة قد باتت واضحة على نطاق العالم قاطبة، وأنه قد حان الوقت لإنهاء هذا الاحتلال الإسرائيلي البغيض ووضع حد لهذا الإفلات من العقاب الذي سبّب الكثير من المعاناة والأزمات وبذر بذور عدم الاستقرار والسخط في جميع أنحاء الشرق الأوسط، في حين لا يزال يقوض السلام والأمن الإقليميين والعالميين. إن موقف حركة عدم الانحياز إزاء التراع الفلسطيني – الإسرائيلي وقضية فلسطين برمتها واضح وقوي، على النحو الوارد في الإعلانات الوزارية ومؤتمرات القمة التي عقدتها على مدى العقود. وعليه، لن تتوانى الحركة في دعوة مجلس الأمن إلى العمل على نحو يتسق مع واجباته

المنوص عليها في الميثاق وقراراته نفسها فضلا عن أحكام القانون الدولي ذات الصلة، بما يمكّنه من إيجاد حل للتراع. ونشدد على الدور الهام الذي يضطلع به أعضاء كتلة حركة عدم الانحياز في المجلس في هذا الصدد، وندعو إلى المشاركة الفعالة في الوفاء بمسؤولياتنا الجماعية لإيجاد الحل المنشود.

ما يزال لبنان يعاني من انتهاكات إسرائيل المتكررة لحدوده وتوغلها في أراضيه بعد مرور سنوات من الاحتلال والعدوان. وللأسف، لا تزال إسرائيل تواصل انتهاك المجال الجوي اللبناني وتكثيف غاراتها فوق لبنان. وتمثّل هذه الأنشطة انتهاكا صارخا للسيادة اللبنانية وللقرارات الدولية ذات الصلة، خاصة القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وينبغي أن تنفَّذ أحكام ذلك القرار بطريقة تكفل توطيد دعائم الاستقرار والأمن في لبنان، وتمنع إسرائيل عن انتهاكاتها اليومية للسيادة اللبنانية.

وفيما يتعلق بالجولان السوري المحتل، فإن الحركة تدين جميع التدابير التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بغرض تغيير الوضع القانوني والمادي والديموغرافي للجولان السوري المحتل، لا سيما وأن تلك التدابير قد ازدادت حدة بعد اندلاع الأزمة السورية. وتطالب الحركة مرة أخرى إسرائيل بالامتثال للقرار ٤٩٧ (١٩٨١) والانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالتوجه بالشكر إلى رئاسة نيوزيلندا على عقد هذه المناقشة المفتوحة. ويرحب وفد بلدي أيضا بوزير خارجية نيوزيلندا، سعادة السيد موراي ماكولي، ويشكره على ترؤس المناقشة في وقت سابق اليوم.

ونعرب عن امتناننا أيضاً للسيد نيكولاي ملادينوف، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، على إحاطته الإعلامية المفيدة.

وقبل أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية، أود أن أؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية نيابة عن حركة عدم الانحياز، والبيان الذي سيدلي به لاحقاً ممثل الكويت باسم منظمة التعاون الإسلامي.

إننا نجتمع في وقت عصيب بالنسبة إلى الحالة في الشرق الأوسط، الأمر الذي يحتاج إلى إلقاء نظرة جديدة عن كثب فضلاً عن تجديد الالتزام، ولا سيما من مجلس الأمن، لمواجهة المشكلة بطريقة متكاملة ليس على الصعيد السياسي فحسب، ولكن أيضاً على صعيد الجوانب الإنسانية للأزمة. واسمحوا لي أن أركز على قضية فلسطين.

إن مناصرة إندونيسيا لحقوق الشعب الفلسطيني طويلة الأمد وثابتة. فنحن ندعم حقه في العيش بسلام كشعب واحد في دولة خاصة به. وتحقيقاً لهذه الغاية، نقف بقوة إلى جانب رؤية دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. وفي هذا الصدد، يسرنا الاعتراف المتزايد بدولة فلسطين من مختلف البلدان والكيانات، وانضمام فلسطين إلى شتى المعاهدات الدولية، وانضمامها إلى المنظمات الدولية. وما برحنا نؤيد جهود فلسطين نحو عضوية كاملة في الأمم المتحدة في نهاية المطاف، الأمر الذي سيجعل فلسطين عضواً متساوياً في مجتمع الدول ذات السيادة.

وتشعر إندونيسيا بقلق بالغ إزاء استمرار حالة الجمود على الطريق نحو تحقيق السلام. ونحن نشدد على الحاجة الملحة إلى إحياء عملية السلام، وربما إلى عقد مؤتمر دولي للنظر في هذه المسألة. وفي هذا الصدد، أصبحت الحاجة إلى استعراض دور اللجنة الرباعية وولايتها ملحّة أيضاً. وتدعم إندونيسيا الأفكار والمبادرات التي تضع إطاراً لاستئناف عملية السلام

والتي تشمل معايير واضحة وجدولا زمنياً. ونعتقد أن لهذه الأفكار والمبادرات إمكانية توفير فرصة جديدة لنا ونهج لكسر الجمود في عملية السلام.

هناك بشكل واضح ظروف إنسانية متدهورة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد مرّت سنة الآن على هجوم إسرائيل الأخير على غزة في عام ٢٠١٤. وعندما انتهى الهجوم، كان قد قتل ما يزيد على ٢ ٢٠٠ من الفلسطينيين. وكان من بينهم أكثر من ٥٥٠ طفلاً و ٢٩٩ امرأة. وبلغ عدد المصابين، العديد منهم أصيبوا بجروح خطيرة، أكثر من ١١ ٠٠٠ مصاب. وعندما انتهى القصف الذي دام ٥١ يوماً، أصبح معظم غزة أنقاضاً مع تسوية البنى التحتية الحيوية بالأرض – مثل المدارس والطرق والمستشفيات. وبرز كابوس إنساني لم يسبق له مثيل حيث بات ١٠٠ ٠٠٠ شخص بلا مأوى. وحتى اليوم، ليس في قطاع غزة إلا القليل من الكهرباء والماء. ووفقاً للبنك الدولي، البطالة فيه هي الأعلى في العالم بنسبة ٤٣ في المائة. وهناك ما يقرب من ٨٠ في المائة من السكان يعتمدون على المعونة. ويواجه شباب غزة مستقبلاً قاتماً.

لقد دعونا في العديد من المناسبات إلى تغيير هذا الوضع، وإلى مضاعفة المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى منع تكرار العدوان الإسرائيلي. ويشمل ذلك اتخاذ خطوات لإخضاع المسؤولين عن الاعتداءات التي أسفرت عن عدد كبير من الضحايا بين السكان المدنيين الفلسطينيين للمساءلة.

والمؤسف أنه منذ وقف إطلاق النار في عام ٢٠١٤، تواصل القوات الإسرائيلية تنفيذ سياسة نشر الرعب في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. فإسرائيل تواصل بناء الجدار العازل، ومصادرة الأرض الفلسطينية، وهدم المنازل والممتلكات، وتشريد وإجلاء الأسر الفلسطينية بالقوة، وإطلاق النار على الفلسطينيين واعتقالهم، من دون أدنى اعتبار لحقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال إسرائيل مستمرة في بناء مستوطناتها غير الشرعية في جميع أنحاء فلسطين المحتلة، ولا سيما في القدس الشرقية المحتلة وحولها، والدوس على القانون الدولي والفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة (A/ES-10/273).

وتكرر إندونيسيا دعوتها مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وإنهاء الصراع دون مزيد من التأخير. وينبغي أن يجدد المجلس الجهود الرامية إلى استئناف عملية السلام، بدءاً بكفالة امتثال إسرائيل للقوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما قرارات المجلس. ونعتقد أن العمل المكثف لمختلف الأجهزة والهيئات داخل الأمم المتحدة بخصوص إيجاد حل شامل للصراع الفلسطيني من شأنه أن يضيف قيمة في هذا الصدد.

وأخيراً، يود وفد بلدي أن يرحب بالاتفاق الذي توصلت إليه مجموعة دول ٥+١ وجمهورية إيران الإسلامية بشأن برنامجها النووي. هذا في الحقيقة إنجاز تاريخي، ونأمل أن يوفر زخماً للمجتمع الدولي لإحراز تقدم في التوصل إلى حل شامل للحالة في الشرق الأوسط. وندعو المجلس إلى الاستفادة من هذا الزخم بغية تعزيز المساعي الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. لقد تعذّر تحقيق السلام في الشرق الأوسط لفترة طويلة، ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نكفل الاضطلاع بهذا العبء التاريخي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة غواتيمالا.

السيدة بولانيوس بيريز (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يرحب بحضور وزير خارجية نيوزيلندا، السيد موراي ماكولي، بيننا في وقت سابق اليوم خلال هذه المناقشة الهامة. ونود أيضاً أن نهنئ وفد نيوزيلندا على قيادته المقتدرة جداً للمجلس وعلى كل العمل الذي يقوم به في

شهر تموز/يوليه أثناء رئاسته لمجلس الأمن. ونحن أيضاً ممتنون للإحاطة الإعلامية التي قدمها المنسق الخاص للأمم المتحدة والممثل الشخصي للأمين العام، السيد نيكولاي ملادينوف، بشأن الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط. وقد أحطنا علماً بمضمون الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

لقد شهدنا قبل عام بداية ما تبين أنه أحدث جولة من الصراع بين الجماعات الفلسطينية المسلحة وقوات الأمن الإسرائيلية. كما شهدنا إطلاق إسرائيل لعملية الجرف الصامد في غزة. فأدّت تلك الإجراءات إلى واحدة من أسوأ المعارك التي شهدتها غزة منذ عام ١٩٦٧. وما زلنا نرى حتى اليوم عواقب هذه الأعمال، لا سيما المعاناة والآلام التي سببتها للسكان المدنيين.

إن مختلف التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة تبيّن للقارئ بوضوح مستويات العنف التي تحققت أثناء الصراع. فعلى سبيل المثال، في التقرير الذي نشرته اللجنة المستقلة للتحقيق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، رأينا تأكيداً على الدمار الذي لم يسبق له مثيل، فضلاً عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان التي تسببت بها إسرائيل والجماعات الفلسطينية المسلحة، وهي أعمال يمكن في بعض الحالات أن تعادل جرائم حرب.

بالإضافة إلى ذلك، يتضمن موجز الأمين العام لتقرير مجلس مقر الأمم المتحدة للتحقيق في مختلف الأحداث التي وقعت في غزة وأثّرت على المدارس التي تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، دليلاً واضحاً على الهجمات والاعتداءات المرتكبة ضد مدارس الأمم المتحدة التي كانت تستخدم ملاجئ في حالات الطوارئ.

علاوة على ذلك، وفي واحد من أكثر التقارير إثارة للجزع، نواجَه في تقرير الأمين العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح (S/2015/409) بالإحصاءات المتعلقة بعدد الأطفال الفلسطينيين الذين قتلوا في عام ٢٠١٤، وهو أكبر من عدد الأطفال الذين قضوا في الجمهورية العربية السورية وفي دارفور. وما من شك في أن هذه الحالة غير قابلة للاستمرار.

وإضافة إلى كل ما قمت بتفصيله للتو، ينبغي أن نضيف الحالة الاقتصادية الهشة التي لا تزال مستمرة في غزة، وهي منطقة معدل البطالة فيها أعلى المعدلات في العالم، إذ يبلغ ٤٤ في المائة. وبالرغم من أنه يمكن القول بأن بعض التقدم قد أحرز في إعادة إعمار غزة عقب رفع بعض القيود، فإن الحصار الذي تفرضه إسرائيل لا يزال يؤثر بقوة على سلامة هذا الشعب.

لقد زاد تفاقم الحالة في الضفة الغربية جراء العدد المتزايد من الاشتباكات بين المتظاهرين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية، إلى جانب التوسع في المستوطنات والتشريد القسري للفلسطينيين من المنطقة جيم في القدس الشرقية. وعلى نفس المنوال، عقب فترة من الهدوء النسبي، زاد أيضا عدد الهجمات الصاروخية المتفرقة التي تطلق من غزة وتستهدف إسرائيل.

ولتلك الأسباب كلها، من الضروري تحديد إطار زمني سياسي يلبي الاحتياجات المشروعة للشعبين والذي من شأنه أن يتيح لنا التوصل إلى اتفاق عادل ودائم. لذلك، وبغية تفادي تكرار نشوب النزاع الذي شهدناها العام الماضي، على المجتمع الدولي أن يضطلع بدور رئيسي في دعم ودفع عملية السلام في المنطقة إلى الأمام.

نحن ندرك قيمة مبدأ المسؤولية المشتركة، وبالتالي نعتقد أن المشاركة الفعالة لكل من المجموعة الرباعية الدبلوماسية المعنية بالشرق الأوسط ومجلس الأمن في عملية السلام يمكن، بل وينبغي لهما، تنشيط العملية حتى يتمكن الطرفان من اتخاذ خطوات مسؤولة نحو سلام عادل ودائم وواسع النطاق. ونحث المجلس على مناقشة مبادرة السلام العربية، التي تحدد رؤية للتوصل إلى

حل عام للنزاع العربي – الإسرائيلي، فضلا عن الدور الرئيسي الذي يمكن أن تضطلع به بلدان المنطقة ومجلس الأمن.

ويجب على الطرفين تجنب اعتماد تدابير من شأنها أن تعوق آفاق تجديد المحادثات الهادفة. ونرى أن الطرفين هما المهتمان أساسا ببذل جهد حقيقي ومتجدد يشمل، من بين جملة أمور، الرفع الكامل للحصار، ووقف بناء المستوطنات غير القانونية، ووقف القيام بالأعمال الاستفزازية، ووقف إطلاق الصواريخ، والتي ينبغي القيام بها جميعا من أجل كفالة تلبية شواغل إسرائيل الأمنية المشروعة. من الضروري أن يواصل الطرفان بناء الثقة فيما بينهما وأن يلتزما بخيار محادثات السلام والحل القائم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب في كنف السلام والأمن، وأن يتخذ كلاهما التدابير الرامية إلى إعادة بناء الثقة المتبادلة.

وأود بإيجاز شديد أن أشير إلى الحالة الإنسانية الخطيرة للغاية وإلى المخاطر التي تهدد التنمية الاقتصادية والاجتماعية نتيجة النزاعات المختلفة في منطقة الشرق الأوسط.

شهدنا على مدى السنوات القليلة الماضية الدمار الناجم عن الحرب وزيادة أعمال العنف في سورية والعراق واليمن، وكذلك الفقر الذي زج في براثنه بالسكان المدنين. نود أن نشير إلى الدعم القيم المقدم من شعوب وحكومات البلدان المجاورة لسورية، ولا سيما الأردن وتركيا ولبنان ومصر، التي سعت إلى التخفيف إلى حد ما من شدة ظروف هؤلاء الأشخاص. لكن العبء الذي تحمله كبير للغاية ومن الأهمية بمكان أن يقدم لهم المجتمع الدولي الدعم فيما يتعلق بأهدافهم الإنمائية كي يتسنى لهم الحفاظ على الاستقرار الداخلي، نظرا لأنه يشكل حجر الزاوية لضمان السلام في المنطقة.

نحن ندرك التحديات الكبيرة التي قد يشكلها السعى إلى حل سياسي للطرفينعلى الصعيدين الوطني والدولي. ولكن هذا هو السبيل الوحيد أمامنا. إن مسؤوليتنا السياسية والتاريخية كدول أعضاء في المجتمع الدولي أن ندعم تلك التدابير التي قد تيسر لنا تحقيق ذلك الحل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى نائب المراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي المراقبة.

المونسنيور كاساز (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): يتقدم وفدي بالتهنئة إلى الرئيسة على رئاسة نيوزيلندا لمجلس الأمن هذا الشهر ويثني عليها على عقد هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت.

إن الكرسي الرسولي يواصل عن كثب رصد الحالة في الشرق الأوسط، التي تعاني بشكل بالغ من النزاعات المختلفة التي لا زالت تزداد احتداما. وللأسف لم ينجح بعد المجتمع الدولي، الذي يبدو أنه أصبح معتادا على هذه النزاعات، في وضع استجابة كافية.

ومما يثير القلق بوجه خاص الحالة في سورية، حيث تدعو الحالة الإنسانية المأساوية التي تؤثر على أكثر من نصف السكان إلى تجديد التزام الجميع من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع. ولا ينبغي أن نواصل المتابعة من بعيد عاجزين بينما يجري تدمير بلد عظيم. تتطلب الحالة في سوريا تنحية العديد من المصالح الخاصة جانبا من أجل وضع المصالح السورية ومصالح السوريين أنفسهم أولا.

في سوريا وفي العراق أيضا، لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء الأعمال الإرهابية التي يرتكبها ما يسمى بتنظيم الدولة إسلامية. لا يشكل هذا تحديا للمنطقة فحسب، بل ولكامل المجتمع الدولي، المدعو إلى التعاون موحد الهدف من أجل التصدي لهذا الوباء الإرهابي الذي يقوم بتوسيع أنشطته إلى بلدان مختلفة.

ويتحمل لبنان والأردن، برعاية الملايين من اللاجئين، وطأة النزاع في سوريا المجاورة. وهما بحاجة ماسة إلى تضامن المجتمع الدولي برمته. ويأمل الكرسي الرسولي في أن تتمكن

أرض الأرز من التوصل إلى حل في أقرب وقت ممكن لهذه الفترة من انعدام الاستقرار المؤسسي الناشئ إلى حد كبير عن الفراغ الرئاسي في البلد منذ أكثر من عام.

وبينما ندرك معاناة السكان قاطبة، أود أن أشير إلى معاناة المسيحيين وغيرهم من الأقليات العرقية والمجموعات الدينية، الذي يضطر عدد كبير منهم إلى مغادرة ديارهم. ويشكل تقلص وجود المسيحية خسارة جسيمة للمنطقة بأسرها، حيث يوجد المسيحيون منذ بداية المسيحية وحيث يرغبون في مواصلة التعاون مع أقرانهم من المواطنين في بناء مجتمعات متناغمة والعمل من أجل الصالح العام بوصفهم دعاة للسلام والمصالحة والتنمية.

ويود وفدي أن يعرب عن تقديره للاتفاق الذي تم التوصل إليه بين إيران ومجموعة ٥+١.

قامت دولة الكرسي الرسولي ودولة فلسطين في ٢٦ حزيران/يونيه بالتوقيع على الاتفاق الشامل الذي يأتي عقب الاتفاق الأساسي المبرم بين الكرسي الرسولي ومنظمة التحرير الفلسطينية المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠. ويبين ذلك الاتفاق التقدم الذي أحرزته السلطة الفلسطينية في السنوات الأخيرة، في المقام الأول على مستوى الدعم الدولي الذي حصلت عليه، على النحو الذي تجسد في قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧، الذي يقر، في جملة أمور، بفلسطين بوصفها دولة غير عضو لها صفة المراقب. ويأمل الكرسي الرسولي أن يعزز هذا الاتفاق بطريقة ما تحقيق الحل القائم على وجود دولتين، ووضع حد نهائي للتراع الإسرائيلي – الفلسطيني الذي طال أمده ولا يزال يسبب المعاناة للطرفين، وأن يقدم الاتفاق، في إطار الواقع المعقد في منطقة الشرق الأوسط، مثالا جيدا على الحوار والتعاون.

وكما قال البابا فرانسيس أثناء رحلته إلى الأرض المقدسة العام الماضي:

”لقد حان الوقت لكي يتحلى الكل بالشجاعة ليكون سخيا ومبدعا في خدمة الصالح العام، والشجاعة لإحلال سلام الذي يقوم على الاعتراف بحق الدولتين في الوجود، وفي العيش في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا.“

وفي ذلك السياق، يؤكد وفد الكرسي الرسولي مجددا على أنه لا يمكن لعملية السلام أن تمضي قدما إلا إذا جرى عليها التفاوض بشكل مباشر بين الطرفين بدعم المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب): أود في البداية أن أهنئ معاليكم على توليكم رئاسة هذه الجلسة ورئاسة نيوزيلندا لمجلس الأمن خلال هذا الشهر وعلى مبادرتكم ببرمجة هذا الموضوع الذي يوليه بلدي أهمية قصوى من منطلق التزامه العربي والإسلامي.

وأود أن أستهل بياني ببارقة أمل وأهنئ إخواننا في ليبيا على تتويج سلسلة المفاوضات التي احتضنتها المملكة المغربية بين الفرقاء الليبيين بالتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الصخيرات، وذلك برعاية الأمم المتحدة ممثلة في شخص المبعوث الخاص للأمين العام، السيد برناردينو ليون. واذ يدشن اتفاق الصخيرات لمرحلة جديدة للخروج من الأزمة التي تتخبط فيها ليبيا، فإنه محطة حاسمة في المسار السياسي الليبي لإنهاء الصراع والعمل بجدية لبناء الدولة الليبية الحديثة التي يتوق اليها الشعب الليبي. وستبقى المملكة المغربية، مستنيرة بتوجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، مساندة كما في السابق للشعب الليبي في تحقيق تطلعاته، إيمانا منها بعدالة مطالبه في العيش الكريم واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية. وستستمر المملكة بكل عزم في مواكبة دعمها له خلال الفترة المقبلة حتى يتمكن من استرجاع عافيته ويتبوأ مكانة شامخة بين الأمم ليقود بأبنائه مسيرة النماء والازدهار.

ومنذ المناقشة المفتوحة الأخيرة لمجلس الأمن للوضع في الشرق الأوسط بما في ذلك فلسطين (انظر S/PV.7430)، لم يتم تسجيل أي شيء يبعث على انفراج في الأفق يمكنه أن يغذي آمالنا في حلحلة الوضع بالنسبة للقضية الفلسطينية. فالوضع الفلسطيني الاقتصادي والاجتماعي المتردي آخذ في التدهور، والانسداد السياسي مستمر منذ تعثر المفاوضات بعد شهور معدودة من انطلاقها في حزيران/يونيه ٢٠١٣ تحت رعاية الأمم المتحدة، وذلك بسبب التعنت الإسرائيلي. إن المملكة المغربية، التي يتولى عاهلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئاسة لجنة القدس، يؤرقها ما آلت إليه الأوضاع في فلسطين عامة، والقدس خاصة. لذلك حث جلالته على ضرورة الحفاظ على الطابع الخاص لمدينة القدس وعدم المساس بوضعها القانوني واعتبار أية إجراءات تغير من وضعها القانوني لاغية، نظرا لما تمثله القدس من مكانة روحية لدى المسلمين والمسيحيين. كما شدد جلالته في عدة مناسبات وبشتى الوسائل، سواء في اللقاءات الثنائية أو في المحافل الدولية، على ضرورة وضع حد للاستيطان وتهويد القدس واستباحة المسجد الأقصى والاعتداءات المتكررة على الحرم القدس وعلى المصلين. وذلك ما أكدته التوصيات التي اعتمدتها لجنة القدس على أثر اجتماعها بمراكش في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، تحت الرئاسة الفعلية لجلالته. إذ ركزت على جوهرية القدس الشريف بالنسبة للأمة الإسلامية باعتبارها تقع في صميم الحل السياسي وعلى أن المساس بالمسجد الأقصى لن يؤدي إلا إلى مزيد من العنف ولن يصب إلا في خانة التطرف والغلو والكراهية ويلهب آفة الإرهاب التي تنخر جسم المنطقة وستجذب اليائسين والقانطين من الشباب، بل ومن كل الفئات، إن بقي الوضع على ما هو عليه.

وفي إطار جهود اللجنة الوزارية العربية المنبثقة عن القمة العربية المنعقدة بشرم الشيخ في آذار/مارس الماضي، يثمن المغرب، رئيس القمة المقبلة، ما تقوم به مصر الشقيقة، الرئيس الحالي للقمة، والأردن، العضو العربي في مجلس الأمن، وفلسطين، وكذا الأمين العام لجامعة الدول العربية، من حشد الدعم الدولي للقضية الفلسطينية من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وفق جدول زمني محدد من أجل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وإنجاز تسوية نهائية وفق مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية والمرجعيات ذات الصلة. وستظل المملكة المغربية داعمة لجميع حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها إقامة دول فلسطين المستقلة على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، في إطار حل وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلم ووئام وتعايش وذلك وفقا لمبادرة السلام العربية.

وكنا حذرنا في مداخلة سابقة أمام هذا المجلس الموقر من انزلاق اليمن إلى الاقتتال وعدم الاستقرار بعد التصرف الانفرادي لبعض الأطراف بالتطاول على الشرعية، المتمثلة في الرئيس عبد ربه منصور هادي، وعلى المؤسسات باحتلالها وفرض الأمر الواقع، في خرق سافر لقرارات مجلس الأمن وبخاصة القرارين ٢٢٠١ (٢٠١٥) و ٢٢١٦ (٢٠١٥) وتنصل كامل من اتفاقات ومخرجات الحوار الوطني، مما أدى إلى تقويض عملية الانتقال السياسي السلس في اليمن والوقوع في دوامة عنف لا تزال مسترسلة إلى الآن بالرغم من كل نداءات السلام والحوار، مما فاقم الوضع الإنساني المتدهور أصلا وعمق من معاناة الشعب اليمني. لذا، ندعو مجددا جميع الأطراف اليمنية، ولا سيما الحوثيين، إلى التنفيذ الكامل للقرارين السالف ذكرهما وسحب قواتهم من جميع المناطق التي استولوا عليها والكف عن استخدام العنف. وفي هذا الصدد، نعبر عن دعمنا لجهود المبعوث الخاص للأمين العام، السيد اسماعيل ولد الشيخ أحمد، ونحث الأطراف في اليمن على

التحلي بالحكمة وتقديم المصلحة العامة للحفاظ على سيادة اليمن ووحدته وسلامة أراضيه.

لا يزال الشعب السوري الشقيق يعاني من تبعات الأزمة السورية بعد خمس سنوات من اندلاعها بدون أدنى بصيص لحلها بل وبتكلفة باهظة من جراء إزهاق الأرواح ونزوح ولجوء الأهالي والأشخاص بالملايين وتدهور كل مرافق ومكونات العيش الكريم على جميع المستويات بل وتأثرت بتداعيات الأزمة دول الجوار. لقد شارك المغرب في أشغال المؤتمر الدولي الثالث للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا، الذي انعقد بالكويت في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، وقدم المساعدات الإنسانية للأشقاء السوريين، وخصوصا اللاجئين في المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة للتخفيف من معاناتهم، عبر المستشفى المتعدد الاختصاصات الذي أمر صاحب الجلالة الملك محمد السادس بإقامته، منذ عام ٢٠١٢، في مخيم الزعتري ولا يزال يقدم خدمات طبية وعلاجية منتظمة لآلاف السوريين.

ولن يدخر المغرب جهدا في البحث عن التسوية السياسية الضرورية للأزمة السورية. إننا نعتقد أن الحل في سوريا لن يتأتى إلا بالحوار بعيدا عن الآلة الحربية، وذلك من خلال إيجاد السبل والآليات الكفيلة بتطبيق مضامين بيان جنيف ١. ويجدد وفد بلدي دعمه لجهود المبعوث الخاص للأمين العام في سوريا، السيد ستيفان دي ميستورا، لإيجاد مخرج من الأزمة. كما يؤكد على ضرورة الحفاظ على سيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها.

وأخيرا يؤد المغرب أن يؤكد موقفه الثابت لدعم استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه. كما ينوه بالروح الوطنية والمسؤولية العالية التي برهنت عليها فئات الشعب اللبناني للحفاظ على أمن لبنان واستقراره وسيادته.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد أبو العطا (مصر): أتقدم لكم ولمعالي وزير خارجية نيوزيلندا بخالص التهنئة بمناسبة تولي دولتكم الصديقة رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه الجاري. وإننا لعلى ثقة بأنكم حريصون كل الحرص على إنجاح أعمال المجلس خلال هذه الفترة الفارقة في تاريخ منطقة الشرق الأوسط التي تشهد تطورات خطيرة وسريعة، وبكل أسف، سلبية.

اسمحوا لي في البداية أن أركز حديثي على دور الأمم المتحدة بصفة عامة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، في التعامل مع القضية الفلسطينية وإيجاد تسوية عادلة للقضية.

وهي القضية التي لا شك تحتل مكان الصدارة في وجدان وضمير كل عربي، بل وكافة الشعوب المحبة للسلام، وهي القضية التي أصدر مجلس الأمن بشأنها العديد من القرارات التي لم ينفذ معظمها حتى الآن لأسباب معروفة للجميع.فما زال الاحتلال مستمراً؛ حيث تقبع أغلب الأراضي الفلسطينية تحت أطول احتلال عسكري شهده التاريخ الحديث. ولا تزال قضايا الحل الدائم وعلى رأسها قضية اللاجئين، تبحث عن حل. فلا يزال الملايين من أهل فلسطين يقطنون المخيمات أو يعيشون ضيوفاً في دول غير وطنهم بما يمثل سبة على جبين المجتمع الدولي.

إن الحفاظ على مصداقية مجلس الأمن والتزامه بتطبيق قراراته واتباعه نهجاً صلباً في سبيل تطبيق الدبلوماسية ذات المبادئ، كلها أمور باتت ضرورية للتوصل إلى تسوية منشودة للقضية الفلسطينية. خاصة وأن معظم موضوعات التفاوض، بما فيها قضايا الحل النهائي قد قتلت بحثاً خلال العقدين الماضيين. وهناك حلول مقترحة ومبتكرة لمعظمها. وبالتالي، فإن محاولة إعادة اختراع العجلة والبدء من نقطة الصفر إنما يعكس رغبة أكيدة من السلطة القائمة بالاحتلال ومن يساندها للتعطيل وكسب الوقت بغرض استكمال مخطط التهام الأراضي الفلسطينية من خلال سياسة الاستيطان المدانة

دولياً. وهو الأمر الذي من شأنه أن ينسف فرص إيجاد حل عادل ودولة فلسطينية متكاملة الأراضي.

ونؤكد هنا ضرورة استئناف المفاوضات بإرادة سياسية حقيقية. حيث أن السير على منوال ما كان يتم سابقاً، بغرض مجرد إدارة الصراع وليس حله إنما يضر أكثر مما ينفع وينال من مصداقية الأطراف الراعية، وهو أمر لا يمكن قبوله بعد الآن. فإما مفاوضات على أسس واضحة ترتكز على مبدأ الأرض مقابل السلام كما حددتها مبادرة السلام العربية، وإما فليتحمل المجتمع الدولي تبعات مواقفه المتخاذلة وعلى رأسها انهيار أي أفق للتنمية الاقتصادية وزيادة حدة الإحباط والتطرف، وهي أسباب رئيسية للإرهاب الذي بات يهدد العديد من دول المنطقة، بل ومعظم دول العالم.

إن استمرار الأزمة في الجمهورية العربية السورية الشقيقة يمثل هو الآخر تحدياً ضخماً للأمن الإقليمي. ولقد غابت حتى الآن آفاق التسوية السياسية، وهي وحدها الكفيلة بالتوصل إلى حل مستدام لتلك الأزمة. وأؤكد في هذا الصدد استمرار الجهود المصرية بالتعاون مع الأطراف السورية الجادة كافة للتوصل إلى هذه التسوية للعمل على الوصول إلى الحل المنشود. كما تكرر مصر دعوتها لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان فوراً بدون إبطاء إنفاذاً لقرارات الشرعية الدولية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد تسيمباليوك (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر نيوزيلندا على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم، وهي فرصة طيبة أخرى للوفود لتبادل الآراء بشأن الحالة الراهنة في الشرق الأوسط، لا سيما بشأن السبل الممكنة لتسوية الصراعات أو التوترات في المنطقة.

وفي حين تؤيد أوكرانيا بيان الاتحاد الأوروبي، أود أن أقول بضع كلمات بصفتي الوطنية.

تؤكد أوكرانيا مجددا التزامها بنهج متوازن ومحايد في قضية الشرق الأوسط، وهي على استعداد لتطوير علاقات مستقرة وبناءة مع كل من إسرائيل والدول العربية. نحن نؤيد فكرة أن السبيل الواقعي الوحيد لحل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني هو اتفاق بين الطرفين ينهي جميع المطالبات ويفي بتطلعات كلا الجانبين. يجب التوصل إلى حل دائم للصراع، حل يشهد إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب في ظل سلام وأمن واعتراف متبادل.

وبناء على ذلك، نحث الطرفين على تجديد التزامهما بالحل القائم على وجود دولتين، وعلى بناء الثقة واستئناف مفاوضات حقيقية بهدف التوصل إلى اتفاق سلام شامل. كما نكرر دعوة الطرفين إلى عدم القيام بخطوات من شأنها أن تؤدي إلى الحيدة عن التوصل إلى حل تفاوضي. ما برحنا نؤيد عملية السلام في الشرق الأوسط، ونعتقد أن السلام في المنطقة لا يمكن أن يتحقق إلا بتنازلات متبادلة قابلة للتنفيذ تقدم على طاولة المفاوضات.

وتؤكد أوكرانيا أيضا مجددا على موقفها المتمثل في أن اتفاق السلام الإسرائيلي – الفلسطيني يكمن في إطار وفاء طرفي الصراع غير المشروط بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والوثائق الأخرى – مثل مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢، والتي تبقى ذات أهمية استراتيجية بالنسبة لأي اتفاق سلام شامل مستقبلاً.

وفيما يتعلق بالحالة في سورية، تؤكد أوكرانيا مجددا التزامها بالمبادئ العالمية والقواعد الأساسية للقانون الدولي، وعلى وجه التحديد الاحترام التام لحقوق الإنسان والسلامة الإقليمية، وحرمة الحدود وسيادة الدولة. ونحن ندين بشدة أعمال العنف المتواصلة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان في سورية التي يرتكبها النظام والجماعات الإرهابية على حد سواء. ما زال القتال بين قوات الحكومة والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة والجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة يتسبب في قتل وإصابة

وتشريد المدنيين، فضلا عن تدمير الممتلكات والبنية التحتية. ويواصل أطراف النزاع تجاهل التزاماتهم بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية المدنيين.

كان أيار/مايو ٢٠١٥ الشهر الأكثر دموية في عمر الأزمة السورية حتى الآن بحسب التقارير. ونحن نعرب عن قلقنا البالغ إزاء استمرار سفك الدماء والعنف ضد المدنيين في سورية، لا سيما الناجم عن العمليات العسكرية للنظام السوري في المناطق المكتظة بالسكان في البلد. ويشمل ذلك استخدام البراميل المتفجرة، التي يحظرها القانون الدولي. ويسهم الاستخدام العشوائي والمفرط للقوة من جانب الجيش ضد السكان المدنيين، فضلا عن العنف الذي لا يحتمل من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والمجموعات الإرهابية الأخرى على الأرض في معاناة إنسانية كبيرة في سورية.

أعربت أوكرانيا، إلى جانب ٧٠ بلدا آخر، في رسالة مؤرخة ١٨ حزيران/يونيه، عن غضبها إزاء الحالة التي لا نهاية لها من تفشي الوحشية في سوريا، ولا سيما الاستخدام المنهجي للبراميل المتفجرة. وفي الوقت نفسه، تنطلق أوكرانيا من حقيقة أنه، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، فإن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على مجلس الأمن.

وتظل أوكرانيا تشعر بقلق عميق إزاء أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والكيانات الإرهابية الأخرى المرتبطة به في الشرق الأوسط. ويجب عدم التهاون مع الأثر السلبي لوجودها في المنطقة وأيديولوجيتها المتطرفة العنيفة، وأعمالها المزعزعة للاستقرار وينبغي التعامل معها على النحو الواجب من قبل المجتمع الدولي. ونحن ندين بشدة الجرائم وأعمال العنف التي يرتكبها داعش ضد المدنيين، بما في ذلك الأقليات الأكثر ضعفاً، والتي قد ترقى إلى كونها جرائم ضد الإنسانية. ونحن نشيد بجميع الخطوات الممكنة، بما في ذلك العمليات العسكرية ضد قوات داعش، التي يقوم بها التحالف الدولي والهادفة إلى القضاء التام على التهديدات الإرهابية في المنطقة. ونؤكد على أن محاربة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من الجماعات الإرهابية التي تقوم بارتكاب الأعمال الوحشية ضد شعبي سورية والعراق ينتظر أن تسهم في عملية التحول السياسي في المنطقة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

وأود أن أبدأ كلمتي بالترحيب بإبرام الاتفاق النهائي لخطة العمل الشاملة المشتركة حول المسألة النووية الإيرانية في الأسبوع الماضي، فضلا عن الترحيب بتأييدها من خلال اعتماد القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) يوم الاثنين الماضي. في منطقة تعج بالأزمات المعقدة والكارثية على نحو متزايد، نقدر هذا الاتفاق على أنه برهان في الوقت المناسب على إمكانات الحوار والدبلوماسية. وتعرب اليابان عن تقديرها للجهود التي بذلتها الأطراف، وتتطلع إلى التنفيذ الشامل. وبينما تعود إيران إلى الإندماج في الاقتصاد العالمي، نتطلع إلى البلد للاضطلاع بدور متزايد في استقرار المنطقة، بما يتناسب وثقله. ولذلك نأمل في أن لا يعمل الاتفاق على تعزيز النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية فحسب، بل وعلى استقرار المنطقة.

يتسبب العنف المفرط وغياب الحلول السياسية في تفاقم محنة الملايين على أرض الواقع. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن ثلاثة من البلدان الأربعة التي تعاني أشد الأزمات الإنسانية واسعة النطاق - وهي سورية والعراق واليمن — تقع في الشرق الأوسط. يجب ألا يدع المجتمع الدولي الحالة الإنسانية المتردية تصبح تربة خصبة للأيديولوجيات المتطرفة.

لذلك، فإننا ندين أعمال الإرهاب الشنيعة التي ارتكبت في العراق وتركيا خلال الأسبوعين الماضيين. وفي نفس الوقت،

يجب ألا يغيب عن بالنا أيضاً أن الحلول السياسية هي الحلول الدائمة الوحيدة للتراعات الجارية في المنطقة.

ونظراً لضيق الوقت، سأركز ملاحظاتي على عملية السلام في الشرق الأوسط، وأترك ملاحظاتي بشأن سوريا واليمن للنص المكتوب، الذي أعتقد أنه تم توزيعه.

إن حالة عدم الاستقرار في المنطقة يجب ألا تصرف انتباهنا عن عملية السلام في الشرق الأوسط. وقبل عام واحد، ذُكِّرنا بالضرر الذي يمكن أن يلحقه غياب حل سياسي على أرض الواقع. وتباطؤ عملية إعادة الإعمار وتدهور الوضع الاقتصادي في غزة هما مدعاة قلق بالغ. وغزة جزء لا يتجزأ من فلسطين؛ وبالتالي فإن تفاقم الوضع الإنساني هناك لا يقوض تماسكها الاجتماعي الهش فحسب، بل يقوض أيضا صلاحية الحل القائم على دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. ولذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى الوفاء باطراد بالتعهدات التي قدمت في مؤتمر القاهرة بشأن إعادة إعمار غزة، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وتعزيز دعمه لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي تواجه نقصاً فادحاً في التمويل. وعلاوة على ذلك، ندعو إلى تخفيف الحصار المفروض على غزة ورفعه في نهاية المطاف، مع مراعاة الشواغل الأمنية على النحو الواجب.

والوضع الإنساني المتفاقم على أرض الواقع يبرز الحاجة إلى استئناف مفاوضات السلام. ولا بد من إعادة تهيئة بيئة مؤاتية لاستئناف المحادثات. وفي هذا الصدد، نرحب بتخفيف القيود الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية خلال شهر رمضان ونحث على تمديد العمل بتلك التدابير على أساس دائم. ولا بد من امتناع الجانبين عن أي إجراءات أحادية يمكن أن تقوض الجهود المبذولة لاستئناف مفاوضات السلام. وفي هذا الصدد، نكرر دعوتنا لإسرائيل إلى تجميد الأنشطة الاستيطانية، التي تعتبر غير قانونية بموجب القانون الدولي. وفي المقابل، ندعو فلسطين إلى بذل الجهود لدفع مسيرتها للوفاق الوطني وترسيخها.

وفي ضوء المأزق الحالي، ترى اليابان أنه يمكن للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، الإسهام في استئناف المفاوضات على النحو المناسب وحسب الاقتضاء. ولذلك، فإننا نرحب بالمبادرات التي اتخذتها فرنسا لدفع العملية قدماً. واليابان تقيم علاقات قوية مع كلا الجانبين، وهي مساهم رئيسي في تنمية فلسطين، بما في ذلك من خلال مبادرات مثل ممر السلام والازدهار ومؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية الفلسطينية، الذي عبأ الجهات الفاعلة الإقليمية. وانطلاقاً من اعتقادنا الراسخ بقدرتنا على الإسهام في حل الدولتين، فإننا مستعدون للقيام بدور بناء أكبر في الجهود الدولية بهذا الشأن.

إننا نواجه أزمات عميقة ومعقدة في المنطقة. وفي حين أنه لا بد من معالجة الاحتياجات الإنسانية العاجلة بكل تأكيد، يجب ألا تغيب عن بالنا أيضاً العوامل الكامنة التي تغذي عدم الاستقرار في المنطقة. وفي خطابه السياسي بشأن الشرق الأوسط في كانون الثاني/يناير، شدد رئيس الوزراء آبي على فلسفة خير الأمور الوسط، التي تمثل حكمة متوارثة في المنطقة، وتشدد على أهمية انتهاج سبيل الحوار والاعتدال، إلى جانب رعاية المجتمعات لكي تصبح مقاومة لإغراءات التطرف. ومع أن الحلول السياسية طويلة ومضنية، فإن تلك هي الحلول التي تشتد إليها الحاجة في الوقت الراهن.

وفي إطار ذلك الفهم، تعهدت اليابان بتقديم ٢,٥ بليون دولار كمساعدات غير عسكرية إلى المنطقة. فليطمئن الجميع إلى أن اليابان، بالتعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، تقف على استعداد لمعالجة الأزمات الإنسانية، بل ولدعم الحلول السياسية للتراعات في تلك المنطقة أيضاً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد الجار الله (الكويت): أتشرف بأن أخاطب مجلس الأمن اليوم بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي البداية، اسمحوا لي أن أتقدم بالتهنئة لنيوزيلندا على رئاستها لمجلس الأمن لهذا الشهر. ونرحب بالمشاركة الفعالة لمعالي وزير الخارجية، السيد موراي ماكولي، في هذه الجلسة الهامة. كما أعرب عن تقديرنا لماليزيا على إدارتها الحكيمة لأعمال المجلس خلال الشهر الماضي. ونعرب عن الشكر والتقدير لمنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الإعلامية القيمة.

وتود منظمة التعاون الإسلامي أن تشير للاتفاق الذي توصلت إليه مجموعة ٥ + ١ مع جمهورية إيران الإسلامية بشأن برنامجها النووي وقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) بهذا الشأن، آملين أن يشكل ذلك الاتفاق مدخلاً لأمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط، من خلال توجيه المجتمع الدولي لذات الاهتمام نحو إخلاء المنطقة من جميع أسلحة الدمار الشامل وإلزام إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووضع ترسانتها النووية تحت الرقابة الكاملة والشاملة للأمم المتحدة.

مع تصاعد موجة التطرف والإرهاب والعنف التي تتعرض لها منطقة الشرق الأوسط، فإن قضية فلسطين تظل القضية المركزية التي تحظى باهتمام وانشغال منظمة التعاون الإسلامي. وبالرغم من كل الجهود التي بذلت خلال ٢٥ عاماً من المفاوضات، وكان آخرها جهود الوساطة برعاية الولايات المتحدة الأمريكية لحل النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، إلا أنها أخفقت في التوصل إلى اتفاق نتيجة عدم التزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بتنفيذ الاستحقاقات المترتبة عليها، وفشلت في حملها على الإفراج عن الأسرى ووقف أنشطتها الاستيطانية وإنهاء حصارها المفروض على قطاع غزة وإنهاء الحصار والعزل لمدينة القدس الشرقية عن محيطها الطبيعي الفلسطيني. ونؤكد اليوم أن الإخفاق في تحقيق السلام سيؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار والتطرف والعنف، ما يستدعي قيام المجتمع الدولي بمضاعفة الجهود وتكثيف العمل لوقف سياسات إسرائيل وإجراءاتها غير القانونية وآثارها المدمرة لرؤية حل الدولتين، لا سيما بعد أن بات مصير تلك الرؤية محفوفاً بالمخاطر أكثر من أي وقت مضى.

إننا نقف اليوم على أعتاب مرحلة صعبة يزداد فيها الإحباط نتيجة استمرار الممارسات غير القانونية لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وتنكّرها لحقوق الشعب الفلسطيني وانتهاكاتها للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. لذلك، ينبغي التأكيد على أن سياسات الاحتلال الإسرائيلي لخلق الوقائع على الأرض وإن صنعت واقعاً فلن تنشئ حقاً ولن تكتسب شرعية. كما أنها وإن حققت أمناً مؤقتاً، فلن تؤدي إلى سلام واستقرار دائمين.

إن منظمة التعاون الإسلامي إذ تجدد تأكيدها على استمرار المسؤولية الثابتة للأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين حتى يتم التوصل إلى حل عادل وشامل لكل جوانبها، لتؤكد دعمها ومساندتها للتوجه نحو تدويل القضية الفلسطينية وإعادتها إلى رحاب منظومة الشرعية الدولية بمؤسساتها وقراراتها من أجل الحفاظ على حل الدولتين وتحقيقه. وتؤكد، في هذا الصدد، دعمها للجهود الرامية لاستصدار قرار جديد من هذا المجلس يتضمن تأكيداً على الحقوق الفلسطينية المشروعة، بما في ذلك تقرير المصير، ويحدد سقفاً زمنياً لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشرقية، ويوفر آليات دولية تضمن تنفيذ هذا القرار.

وتؤكد منظمة التعاون الإسلامي أيضا على أهمية انخراط الأطراف الدولية الفاعلة في رعاية الجهود السياسية الرامية لتحقيق السلام. وتجدد الدعوة إلى تفعيل دور المجموعة الرباعية

وصلاحياها لتشمل إنفاذ قرارات الشرعية الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة ذات الصلة بالتراع الفلسطيني – الإسرائيلي لتحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، ويضمن دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية. وبالنظر إلى أهمية تجسيد الهوية السياسية والقانونية لدولة فلسطين ومكانتها العادلة في المجتمع الدولي، فإننا نؤكد كذلك على ضرورة تعزيز وحشد مزيد من الاعتراف الدولي بدولة فلسطين، ودعم انضمامها إلى المؤسسات والمنظمات والاتفاقيات الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، وتعزيز احترام مبدأ سيادة القانون لضمان تحقيق المساءلة والعدالة وحماية حقوق الشعب الفلسطيني.

بعد مضي عام واحد تقريبا منذ العدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة، فإن الأزمة الإنسانية لا تزال مستمرة بالتفاقم بمعدل ينذر بالخطر بسبب الحصار الإسرائيلي غير القانوني على قطاع غزة. كما لم يتم إحراز أي تقدم تجاه إلزام إسرائيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) الذي دعا إلى كفالة التدفق المستمر والمنتظم للسلع والأشخاص من خلال معابر غزة دون عوائق. وفي هذا الصدد، تدعو منظمة المؤتمر الإسلامي مجلس الأمن إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الرفع الفوري لهذا الحصار الإسرائيلي المشين المفروض على كافة السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، وإنهاء المعاناة الإنسانية القاسية التي يتعرضون لها، فضلا عن توفير الحماية لهم. كما تدعو المنظمة أيضا المجتمع الدولي إلى سرعة الوفاء بالتعهدات المالية التي أُعلن عنها في مؤتمر القاهرة الدولي للمانحين بشأن إعادة إعمار غزة، ومنع مزيد من التدهور للوضع المأساوي الذي يعاني منه القطاع.

كما نعرب عن قلقنا إزاء ما تعاني منه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من ظروف مالية استثنائية تعيق أعمالها في خدمة اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة والدول المضيفة. ونشدد على ضرورة التزام المجتمع الدولي بتحمّل مسؤولياته تجاه دعم أعمال وكالة الأونروا.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي تجدد مطالبتها لإسرائيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) الداعي لانسحابها من هضبة الجولان السوري المحتل والعودة إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

كما تجدد المنظمة التزامها بالوقوف إلى جانب جمهورية لبنان، ودعمها لكافة الإجراءات والتدابير التي تتخذها للحفاظ على أمنها وسيادتها وسلامة أراضيها. ونطالب إسرائيل بوقف انتهاكاتها لسيادة لبنان والانسحاب الكامل من بقية الأراضي المحتلة، والالتزام بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦).

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر نيوزيلندا على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم، والتي تسترعي انتباه المجتمع الدولي إلى الحالة المثيرة للقلق في الشرق الأوسط، بما في ذلك في فلسطين وأراضيها المحتلة. ونشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية. وهناك العديد من الشواغل التي يود وفد بلدي التشديد عليها.

أولا، يشعر وفد بلدي بالقلق إزاء الحالة الفلسطينية، ويدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتخفيف من معاناة السكان المحليين. وما تزال عملية التسوية في الأراضي المحتلة تتسبب في تفاقم التراع. وتسلّم كازاخستان بالحق المشروع للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإنشاء دولة فلسطين المستقلة التي تعيش في سلام جنبا إلى جنب مع إسرائيل ضمن حدود عام ١٩٦٧، وأن تنال العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. ونرى أن حل الدولتين يمثّل الخيار الوحيد لتحقيق السلام الدائم. وبالتالي، ندعو القادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى إبداء المسؤولية وحسن النية لأجل التوصل إلى اتفاق سلام تاريخي يلبي التطلعات المشروعة لشعبيهما.

ومن الضروري أن نعمل بصورة عاجلة وشجاعة على مكافحة المساعي الرامية إلى إنشاء كيانات شبه حكومية لمعارضة ومناهضة الحكومات الشرعية تجنبا لارتكاب الفظائع بين السكان المحليين. لقد شاركت كازاخستان في تقديم القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ونحن ملتزمون بمكافحة الإرهاب عن طريق اتباع نهج شامل بمشاركة جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وينبغي تقديم جميع الجناة إلى العدالة مع إنهاء الإفلات من العقاب. ويجب بذل قصارى الجهود الممكنة لعزل الإرهابيين وعرقلة أنشطتهم، علاوة على تخفيف مصادر تمويلهم. وقبل كل شيء، ينبغي الاستفادة من وسائط التواصل الاجتماعي لتشجيع الشباب على أن يكونوا من عوامل السلام والوئام بدلا من أن تظل تلك الوسائط سلاحا قويا في أيدي الجماعات الإرهابية لنشر التطرف الديني والنزعة الانفصالية وتجنيد المتطوعين واستغلالها بطريقة عشوائية.

لقد استضافت أستانا في الشهر الماضي، المؤتمر الإقليمي لمنطقتي وسط وجنوبي آسيا بشأن مكافحة التطرف العنيف بغرض وضع استراتيجيات جديدة وبرامج ومبادرات محددة للنظر فيها في مؤتمر قمة مماثل من المقرر عقده على هامش المناقشة العامة في الدورة المقبلة للجمعية العامة. وقد عُقد ذلك المؤتمر الإقليمي في سياق المتابعة لمؤتمر قمة عُقد بشأن المسألة نفسها في واشنطن العاصمة في شباط/فبراير.

ومن الضروري أن نسعى لإيجاد حلول سياسية شاملة عبر مجلس الأمن والمساعي الحميدة للأمين العام والحوار الذي يتسم بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، فضلا عن المجتمع المدني وأجهزة الرقابة. وبالمثل، ينبغي إيلاء الاهتمام لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات علاوة على الاتجار بالبشر والعنف ضد السكان المدنيين.

ويعرب بلدي عن شعوره بالقلق أيضا إزاء الأزمات الإنسانية في سوريا واليمن، والتي أسفرت عن تزايد تدفق اللاجئين والمشردين. وندعو إلى حشد جهود الإغاثة في حالات الطوارئ. ونرى أن الوسائل السلمية هي السبيل الوحيد لحل النزاع في الشرق الأوسط.

ونرى أنه يجب أن تعمل الجهات الإقليمية والدولية الفاعلة على تهيئة الظروف المواتية لحل الأزمة السورية. غير أن التوصل إلى حل سلمي للنزاع هو من مسؤولية السوريين وحدهم، ومن الضروري أن يتمكنوا من إيجاد ذلك الحل. وينبغي أن يتمثل هدف الأطراف العالمية الفاعلة في تهيئة الظروف المواتية لحل الأزمة السورية دون ممارسة أي ضغط أو تدخل خارجيين. وذلك هو الأساس الذي يستند إليه نهجنا. وليست لدينا أية مآرب خفية، ويتسم موقفنا بالحياد الواضح، وليست لدينا أي مصلحة سوى إحلال السلام الدائم في سوريا.

ونحن على ثقة بأنه ينبغي استخدام جميع الوسائل السلمية، بما في ذلك منابر الحوار الإقليمية المختلفة، لتحقيق السلام الذي طال انتظاره، فضلا عن إنهاء العنف. ويمثّل مؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا – الذي أُنشئ بمبادرة من رئيس كازاخستان منذ أكثر من عقدين من الزمن، وتشمل عضويته ٢٦ دولة من آسيا والشرق الأوسط – ذلك الضرب من فرصة الحوار السياسي المطلوب لسد الفجوات بين الأمم والمناطق. وتدعم كازاخستان الجهود التي يبذلها الأمين العام، ورئيس الجمعية العامة، والممثل السامي لتحالف الحضارات، لتعزيز مُثل وقيم التسامح والتفاهم والاحترام المتبادل لتحقيق الأمن والاستقرار في الأجل الطويل.

لقد عقدت كازاخستان في الشهر الماضي، وبحضور الأمين العام، المؤتمر الخامس لزعماء الأديان العالمية والتقليدية

بهدف تعزيز السلام على أساس القيم الروحية. ويدعو الإعلان الختامي للمؤتمر قادة العالم إلى وضع حد للحلقة المفرغة من انعدام الثقة، واستعادة السلام والوئام بدلا منها.

وبلدي على استعداد لتشاطُر خبرته في الحفاظ على الوئام بين ما يزيد على ١٠٠ مجموعة عرقية متنوعة وما يقرب من ٢٠ مذهبا دينيا في إقليمه، بما في ذلك أعمال جمعية شعب كازاخستان التي أنشئت قبل ٢٠ عاما بهدف تعزيز السلام والاستقرار في البلد عن طريق الحفاظ على الوفاق بين الأعراق والأديان.

وكما يبدو في الجهود التي نبذلها مع التحالف والمؤتمر، فإن من المعروف أن كازاخستان تمثّل جسرا لتحقيق التقارب الدائم بين مختلف المجموعات، فضلا عن المساعدة على المزيد من عمليات السلام. وأود أن أذكر مثالا هاما ألا وهو أن كازاخستان قد استضافت في ألماتي، جولتين من المحادثات بين إيران والوسطاء الدوليين أثناء المرحلة الانتقالية في عام ٢٠١٣، ما ساعد على المضي قدما بمشروع خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن برنامج إيران النووي. وبالتالي، فإننا نرحب بالاتفاق المبرم مؤخرا بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة.

وبذلك فقد قدمت كازاخستان إسهاما إضافيا في تحقيق السلام والاستقرار عبر تعزيز عدم الانتشار. ويسرني أن أذكر أن بلدي قد توصل إلى اتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن استضافة بنك اليورانيوم المنخفض التخصيب التابع للوكالة على أراضيها، بوصفه آلية لضمان الإمداد بالوقود لتلبية احتياجات الدول الأعضاء في الوكالة .

وتعتزم كازاخستان التضامن مع المجتمع الدولي لكفالة تحقيق السلام في الشرق الأوسط على أساس من توفير الحرية والعدالة للجميع.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل آيسلندا.

السيد غونارسون (آيسلندا): أشكر رئاسة نيوزيلندا على عقد هذه المناقشة الهامة، وأشكر المنسق الخاص على إحاطته الإعلامية الوافية.

تعرب آيسلندا مجددا عن اقتناعها الراسخ بأن حل الدولتين يمثّل الطريق الوحيد نحو تحقيق السلام بين إسرائيل وفلسطين.

ولكن على كلا الجانبين أن يلتزما التزاماً كاملاً بالحل القائم على وجود دولتين، ويجب أن يمتنعا عن الإجراءات التي تقوّض قابلية بقاء الحل الوحيد الذي سيجلب السلام. ويبقى على القادة الإسرائيليين أن يبدِّدوا، بالأعمال على أرض الواقع، الشك الخطير جداً الذي أحاط بالتزامهم بالحل القائم على وجود دولتين خلال الفترة التي سبقت الانتخابات. والحقيقة هي أنَّ الأعمال على أرض الواقع ما فتئت تُلحق ضرراً بالغاً بفرص السلام؛ وهناك توقف محدود في توسيع المستوطنات الإسرائيلية ومصادرة الأراضي في فلسطين، وهما خرق واضح للقانون الدولي. ونحن ننضم إلى الآخرين في دعوة إسرائيل إلى الوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية.

وما يثير القلق العميق المستمر هو الحالة الإنسانية للفلسطينيين، وبخاصة في غزة، حيث نواصل الدعوة إلى المطالبة برفع الحصار. ويجب كسر دورة العنف، الأمر الذي يستدعي نُهجاً مختلفة من قِبَل جميع المعنيين. وفي هذا الصدد، نرحب بتقرير لجنة التحقيق المستقلة المعنية بنزاع غزة عام ٢٠١٤.

والحالة في بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مصدر قلق عميق أيضاً. والتشظية المتواصلة لفلسطين عبْر الأنشطة الاستيطانية والقيود على التنقل والوصول تقوض سبُل المعيشة الفلسطينية وتحرم الفلسطينيين من حقوقهم الإنسانية الأساسية. فعلى إسرائيل أن تتقيد بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما يشمل وقف هدم منازل الفلسطينيين وتشريدهم من أرضهم.

وكما هو متوقَّع، إنَّ للظروف المعيشية غير الطبيعية للغاية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تأثيراً غير متناسب على النساء والأطفال. وإننا نحيِّي عمل وكالات الأمم المتحدة في مكافحة العنف الجنساني. ومركز المحور لحماية المرأة والأسرة وتمكينهما، المدعوم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والذي تبرَّعت له آيسلندا، يقوم بعمل متميز وتشتد الحاجة إليه في الضفة الغربية. وضمان مشاركة متساوية للمرأة على جميع مستويات صنع القرار في كلا جانبي النزاع، وداخل المجتمع الدولي، أساسي أيضاً للسلام الدائم والمصالحة. ومن المؤسف أنَّ غياب المرأة بقي ملحوظاً في العملية السلمية. وهذا يجب أن يتغير.

والنشاط الإرهابي من العناصر الفلسطينية مرفوض كلياً، ولا يمكن أن يؤدي سوى إلى تقويض السلام. وإننا نُدين جميع أعمال العنف ضد المدنيين. إذ يجب ضمان سلامتهم ورفاههم دائماً.

إنَّ التقرير الأخير الصادر عن الفريق رفيع المستوى المعني بعمليات السلام يؤكد أولوية السياسة في الحفاظ على السلام وتحقيقه. فإدارة الأزمة لا تكفي؛ ويجب أن يكون الهدف حلها. وهناك توافق آراء حول الإلحاح بعدئذ. وهناك دلائل في كلا المجتمعَين على فقدان الإيمان بإمكانية حلٍّ سلمي. لذا، من الأساسي أن يقوم مجلس الأمن بإيجاد إطار واضح لإنهاء الاحتلال وإحلال سلام دائم مع وجود دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. ومخاطر التقاعس عن العمل أكبر بكثير على جميع الأطراف المشاركة من مخاطر العمل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

السيد إمفولا (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة المجلس لشهر تموز/يوليه. وأود أيضاً أن أشكركم على تنظيمكم هذه المناقشة في هذه المرحلة الدقيقة، التي تتيح لأعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع فرصة التصدي للتحديات التي تواجه الشرق الأوسط، ولا سيما شعب فلسطين. إنَّ هذه المناقشة تجري بعد مرور سنة على اعتداءات إسرائيل المدمرة على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، التي أدت إلى أسوأ تصعيد للأعمال العدائية وخسائر الأرواح في غزة منذ عام ١٩٦٧، ممَّا يستدعي إجراءً دولياً عاجلاً.

إنَّ وفد بلدي يؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وإذ نُحيِي ذكرى المذبحة البربرية لأكثر من ٢ ٠٠٠ فلسطيني، بينهم ١ ٤٦٢ مدنياً، وإصابة أكثر من ١١ ٠٠٠ شخص، وتدمير المنازل في قطاع غزة خلال صيف عام ٢٠١٤، فإنَّ وفد بلدي ينضم إلى الآخرين في إدانة الانتهاكات، والاستفزازات المتواصلة وتصعيد التدابير العدائية التي يتواصل تنفيذها من قِبَل القوات الإسرائيلية المحتلة، بهدف العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني.

ويود وفد بلدي أن يؤكد قلقه إزاء الاضطراب المستمر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتدهور الحالة هناك، نتيجة السياسات الاستفزازية غير القانونية التي ينفذها النظام الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني. وتواصل القوات الإسرائيلية المحتلة تنفيذ ضربات جوية في قطاع غزة، موقعة مزيداً من الإصابات بين الفلسطينيين ومسبِّبة قدراً كبيراً من الذعر والبؤس بين السكان، الذين تتواصل معاناتهم نتيجة الظروف المعيشية المزرية الناجمة عن الحصار غير القانوني.

إنَّ إسرائيل ماضية في ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي، بما يشمل القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ممَّا يهدد بالمزيد من زعزعة استقرار الحالة الهشة أصلاً، ويقوِّض بشكل خطير مستقبل العملية السلمية، التي علَّقتها بقرارها الانفرادي بوقف المفاوضات. لذا، لا يمكن للمجتمع الدولي، بما يشمل مجلس الأمن، أن يواصل الإخفاق في مساءلة إسرائيل على خروقاتها الفاضحة للقانون الدولي. فمثل هذا الإخفاق

المتواصل من قِبَل المجتمع الدولي لم يؤدِّ إلاَّ إلى المزيد من جرأة السلطة القائمة بالاحتلال وتعزيز إفلاتها من العقاب، مما أدى إلى استمرار الانتهاكات الإسرائيلية سالفة الذكر والإخفاق في ضمان سلام عادل ودائم.

وكما هو معلوم لدى المجتمع الدولي بالإجماع، إنَّ هذه الحالة المجحفة، وفقدان الأمل الناجم عنها، غير مستدامين ومتقلبان بشدة، ممَّا يستدعي معالجة عاجلة للحؤول دون المزيد من التدهور واندلاع دورة جديدة من العنف.

ومع إدانتنا للإطلاق العشوائي للصواريخ من غزة مستهدفة مدناً إسرائيلية وهياكل أساسية مدنية، فإننا نرى أنَّ تلك الاعتداءات لا تبرِّر الاستخدام غير المتناسب للقوة والعقاب الجماعي لنحو ١,٧ مليون فلسطيني يعيشون في غزة، بما في ذلك قتل الأطفال والاعتداءات على المرافق المدنية، بما يشمل المدارس.

إنَّ أعمال إسرائيل انتهاك واضح لواجباتها في حماية السكان المدنيين الخاضعين لاحتلالها، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب. ولا يمكن السماح لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تبقى عصية على أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، التي تحكم مثل هذه الحالات. وإذا استمرت إسرائيل في رفض المطالبات باحترام القانون الدولي، فيجب عندئذ اتخاذ تدابير تهدف إلى ضمان إنهاء الانتهاكات وبسط سيادة القانون رداً على ذلك.

ومع دعمنا صمود وتصميم القيادة الفلسطينية في وجه هذا العدوان غير المبرَّر على أرضها وشعبها، نؤكد إدانتنا جميع الأعمال غير القانونية والجرائم المرتكبة من قِبَل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتي تزيد التوترات وتزعزع استقرار الحالة على أرض الواقع بشكل مأساوي.

وإننا ندعو مجدداً المجتمع الدولي، وبالتحديد مجلس الأمن، إلى تولِّي المسؤولية التي أوكلها إليه ميثاق الأمم المتحدة، للتصرف جماعياً لمعالجة هذه الأزمة، بغية الحؤول دون تفاقمها، ولإنهاء جميع انتهاكات حقوق الإنسان ضد الفلسطينيين.

ونؤكد مطالبتنا بالإزالة غير المشروطة للحصار على قطاع غزة، الذي سبَّب وما برح يسبِّب معاناة شديدة للشعب الفلسطيني.

والحصار لاإنساني وينتهك القانون الدولي.

ونجدد التأكيد على دعمنا القوي لاستئناف عملية السلام، ونناشد الإسرائيليين والفلسطينيين إلزام أنفسهم بالعملية. وعلى كلا الطرفين التقيد باتفاقاتهما والتزاماتهما السابقة من أجل تحقيق السلام الدائم والعيش جنبا إلى جنب في إطار حدود آمنة. وفي الوقت نفسه، أود أن أؤكد مجددا على تأييد ناميبيا لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وقبولها بدون شروط باعتبارها عضوا كاملا في الأمم المتحدة ووكالاتها، وأخذ مكانها اللائق فيما بين مجتمع الأمم.

وسأختتم بياني بتجديد التأكيد على دعم ناميبيا الثابت للشعب الفلسطيني وتضامنها معه في قضيته العادلة من أجل الحصول على الحرية والاستقلال والعدالة الاجتماعية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل ملديف.

السيد سارير (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر نيوزيلندا، بصفتها رئيس مجلس الأمن، على عقد هذه المناقشة الفصلية المفتوحة فيما يتعلق ببند جدول الأعمال بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية. كما أود أن أعرب عن تقديرنا للمنسق الخاص

على إحاطته الإعلامية وجهوده المتفانية الرامية إلى إيجاد حل للتراعات في الشرق الأوسط.

ولن يتحقق السلام إطلاقا بأعمال العنف وسفك الدماء. ويصادف تموز/يوليه هذا العام مرور عام على أحدث جولة لتصعيد التراع بين فلسطين وإسرائيل وأطلاق العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة، التي مثلت أسوأ تصعيد لأعمال القتال منذ عام ١٩٦٧. ولا تزال غزة مدينة مدمرة. ومع عدم تسوية التراع، إلى جانب انهيار المحادثات منذ عام ٢٠١٤، لا يزال إحلال السلام الدائم حلما بعيد المنال.

ومع تضاؤل الأمل، فإننا نكرر دعوتنا إلى التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين، الذي لا يزال الحل العملي الوحيد لتحقيق السلام الدائم في المنطقة. ولذلك تكرر ملديف دعوتها إلى الاستيفاء الكامل لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحق الشعب الفلسطيني في إنشاء دولته الخاصة به، إلى جانب إسرائيل، على أساس الحل القائم على وجود دولتين، وفي إطار حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. كما نناشد مجلس الأمن تنشيط جهوده لإيجاد سبل جديدة للمضي قدما.

وتلقي الخسائر البشرية للتراع في سوريا بثقلها علينا جميعا وتضطرنا لاستكشاف جميع الخيارات لإيجاد الحلول. ولا بد من إيجاد حل سياسي لوقف سفك الدماء يتماشى مع التطلعات المشروعة للشعب السوري. ونود أن نؤكد على أهمية التوصل إلى حل سياسي شامل للجميع في سوريا يقوم على أساس محادثات جنيف. وبناء على ذلك، نناشد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الإسهام بفعالية بتقديم أفكار للهيئة على أمل إيجاد الطريق نحو السلام.

ولا تزال ملديف تشعر بقلق عميق حيال تأثير الحالة في اليمن على استقرار المنطقة بأكملها. وبالمثل، علينا كفالة إيصال المساعدات الإنسانية إلى أكثر من ٨٠ في المائة من سكان اليمن المحتاجين إلى المعونة في الوقت الحالي. ولا بد أن يتنصر السلام في اليمن.

وتدين ملديف الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وتؤمن بأنه ينبغي ألا يربط الإرهاب بأي دين أو عرق أو ثقافة أو مجتمع. فالإسلام يشجع السلام وحماية الحياة وحفظها والوحدة. كما يدين الإسلام أعمال العنف، ولا تسمح ملديف باستخدام ستار الدين ذريعة لبث الرعب. فالدين ليس وسيلة لتحقيق أية غاية سياسة.

ومع أن هناك بؤرا ساخنة عديدة للعنف في المنطقة، فإن ما يثلج صدورنا أن نشهد إحراز تقدم أيضا. وفي ذلك الصدد، ترحب ملديف بالاتفاق الإطاري التاريخي الذي تم التوصل إليه في لوزان في ٢ نيسان/أبريل بين إيران ومجموعة ٥ +١، وهو يمثل فرصة لتسوية أكثر من المسألة النووية وحدها. وذلك نموذج واضح لكيفية تمكن الإرادة السياسة والمسعى الدؤوب من المساعدة على التوصل إلى الحلول.

إننا بحاجة إلى القيادة. ونحن بحاجة إلى إرادة سياسية. ولكن قبل كل شيء، نحن بحاجة إلى الشجاعة – الشجاعة من زعماء المنطقة والشجاعة من زعماء الدول الأعضاء في مجلس الأمن، ومن أعضاء المجتمع الدولي. ونحن بحاجة إلى الشجاعة لاتخاذ الإجراء الصحيح، ولاتخاذ الخطوة المناسبة إلى الأمام نحو تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد إلر (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): لا تزال الحالة في جميع أنحاء الشرق الأوسط مصدر قلق بالغ لنا جميعا. فقد تصاعد الإرهاب وأعمال العنف والأزمات الإنسانية وغمرت ملايين الأشخاص الأبرياء في المنطقة. ويتعرض للخطر السلام والأمن والاستقرار في المنطقة بأكملها وخارجها.

وفي مواجهة هذا الواقع المظلم، علينا مواصلة تركيزنا على الضرورة الملحة لتسوية النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، الذي لا يزال يؤدي إلى تقويض آفاق السلام الإقليمي والعالمي الدائم. والعجز عن القيام بذلك سيزيد زعزعة استقرار المنطقة ويؤدي إلى المزيد من التطرف.

وبعد عام من المعاناة غير المسبوقة الناجمة عن هجوم قوات الدفاع الإسرائيلية، لم يتحقق سوى القليل من التعافي أو إعادة الإعمار في غزة. وأدت العملية العسكرية، بالاقتران مع الحصار غير القانوني المفروض على غزة، إلى وقوع انتهاكات مزمنة وواسعة النطاق ومنهجية لحقوق الإنسان، وفي المقام الأول الحق في الحياة والأمن، على نحو ما حدده تقرير لجنة التحقيق المعنية بغزة. والسكان الذين يعيشون في حالة من اليأس الهائل وانعدام الأمن يفقدون اعتقادهم بإمكانية التوصل إلى حل وإلى التعايش السلمي. فالحالة الراهنة لا يمكن استدامتها ولن تؤدي سوى إلى المزيد من حرمان الشعب الفلسطيني. ولم يعد بإمكان المجتمع الدولي بعد الآن أن يقف موقف المتفرج فيما تتطور هذه المأساة.

ومع أنه يجب منح الأولوية العاجلة لمعالجة الحالة الخطيرة والإحباط المتزايد في غزة، فإن الحلول الطويلة الأمد وحدها يمكن أن تحول مجرى إعادة الإعمار في غزة. ويجب رفع الحصار غير القانون المستمر والقيود الأخرى وفقا للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وينبغي اتخاذ المزيد من الخطوات لتخفيف حدة الحالة المتردية واستمرار وقف إطلاق النار الحالي ودعم جهود حكومة الوحدة الوطنية لمزاولة أعمالها في عزة. وفي هذه المناسبة، نود أيضا أن نبرز التحدي المالي المنذر بالخطر الذي تواجهه في الوقت الحالي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى (الأونروا) وأهمية تقديم الدعم المستمر للوكالة باعتبارها مساهما في تحقيق الاستقرار في المنطقة.

ولا تزال الأولويات العاجلة تتمثل في ضرورة التوصل إلى تسوية سياسية عن طريق المفاوضات للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني وتحقيق الحل القائم على وجود دولتين وإنهاء أطول احتلال في التاريخ الحديث وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. وثمة توافق دولي واسع على عدم استدامة الوضع الراهن وعدم قبوله. ويعد الاتجاه في أوروبا نحو الاعتراف بدولة فلسطين انعكاسا لهذا الإحباط. ويحدونا أمل صادق في أن يسود العقل وأن تنخرط إسرائيل في عملية السلام بطريقة صادقة وموجهة نحو إحراز النتائج. وعلى إسرائيل أن تبدي الالتزام بالحل القائم على وجود دولتين، إذ أنه الخيار العملي الوحيد لإحلال السلام والأمن المستدامين.

كما أن تحقيق الوحدة الفلسطينية أمر ضروري إذا أريد التوصل إلى حل دائم. وحان الوقت لكي يجدد المجتمع الدولي انخراطه لإيجاد حل للمشكلة. ويلزم أن نكثف جهودنا نحو اتخاذ مجلس الأمن لقرار على أساس رؤية الحل القائم على وجود دولتين من أجل إحلال السلام. وعلى المجلس أن يتولى مسؤوليته الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين. وستواصل تركيا تقديم الدعم لإيجاد حل عادل وشامل ودائم للنزاع وإنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقله في إطار حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

لقد أصحبت الأزمة السورية عاملا ثابتا لعدم الاستقرار والمعانة الإنسانية الهائلة للمنطقة بأكملها وخارجها. ولا يزال هناك افتقار إلى استجابة جماعية تعالج حجم التهديد. وعلى المرء أن يضع نصب عينيه أنه لا يوجد أي بلد بمنأى عن هذه الأزمة الحادة إذ أن آثارها تتراوح من الإرهاب إلى التشريد والتدمير. والنظام مسؤول عن هذه الفوضى.

إن تركيا، وهي البلد الذي يستضيف أكبر عدد من اللاجئين في العالم، تعرب عن قلقها الشديد إزاء الآثار الإنسانية والأمنية للأزمة التي تسببت في دمار لم يسبق له مثيل. وبالنظر إلى ضخامة هذا التحدي، أود أن أكرر التأكيد على أن تقاسم الأعباء المجدي والحقيقي هو مسؤولية جماعية للمجتمع الدولي. ليس من الممكن ولا من المنصف توقّع أن

تواجه تركيا، بمفردها، ضغوط الهجرة أو المخاطر والتهديدات الناشئة من سورية، كما شهدنا مؤخراً أثناء الاشتباكات في عين العرب/كوباني أو تل أبيض.

لم يضع المجتمع الدولي حتى الآن تصوراً لاستراتيجية شاملة لها ركائز سياسية وأمنية وإنسانية من أجل إعادة إرساء الاستقرار في سورية. ويجب أن نركز على معالجة الأسباب الكامنة وراء المشكلة من خلال الإجراءات الحازمة. وينبغي ألا تحجب الأعمال المروعة لداعش رؤيتنا للهجمات العشوائية للنظام. ومن المهم أيضاً الإعراب عن السخط الشديد تجاه استخدام البراميل المتفجرة وزيادة الهجمات بالكلور من جانب قوات النظام، كما تم التشديد في الرسالة المؤرخة ١٨ حزيران/يونيه، الموقعة من ٧١ بلداً، والتي وجهت إلى كل من مجلس الأمن والأمين العام ورئيس الجمعية العامة.

ونعتقد بأنه لا يوجد حل عسكري للتراع. فالسلامة الإقليمية لسورية في غاية الأهمية. ولا يمكن استعادة السلام والاستقرار في سورية إلا من خلال انتقال سياسي حقيقي وشامل، على أساس بيان جنيف الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/523، المرفق) من خلال إنشاء ”هيئة حكم انتقالية“ لها صلاحية ممارسة السلطات التنفيذية كاملة. وفي هذا الإطار، نؤيد مهمة المبعوث الخاص للأمم المتحدة من أجل سورية، السيد دي ميستورا، ومبادرته للمشاورات الثنائية.

ونود أيضاً أن نبرز دعمنا للحكومة العراقية في كفاحها ضد داعش، ونعرب عن قلقنا إزاء تزايد الهجمات ذات الدوافع الطائفية ضد المدنيين. وفي هذا الصدد، سيكون تنفيذ السياسات الشاملة للجميع لإنهاء إقصاء بعض قطاعات المجتمع وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية أمراً أساسياً لاستقرار العراق.

وأخيراً وليس آخراً، أودّ أن أعرب عن دعمنا للجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي للأزمة في اليمن، والذي لا يمكن أن يتم إلا من خلال الحوار السلمي والمصالحة. إن معايير تحقيق ذلك الهدف واضحة: مبادرة مجلس التعاون الخليجي، وثيقة النتائج النهائية لمؤتمر الحوار الوطني، وقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥). لا ينبغي أن يصبح اليمن معرضاً آخر للأضرار التي تُحدثها السياسات الطائفية في المنطقة. وبهذا المفهوم، تم بناء على اقتراحنا إنشاء فريق اتصال تابع لمنظمة التعاون الإسلامي معني باليمن. وهدفه هو الإسهام في إيجاد حل سياسي. كما يساورنا القلق إزاء الحالة الإنسانية في اليمن. وتحقيقاً لهذه الغاية، سنبذل كل ما في وسعنا لمواصلة مساعدتنا للسكان المحتاجين.

وقد تجلّت سيادة الدبلوماسية مرة أخرى في بعض التطورات الأخيرة، وقدمت لنا الأمل في إمكانية إيجاد حل للأزمات التي طال أمدها. وفي هذا الصدد، نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخراً بين مجموعة ٥+١ وإيران على خطة العمل الشاملة المشتركة، فضلاً عن اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) المتعلّق بهذا الموضوع. إن التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق سياسي ليبي هو أيضاً خطوة أولى واعدة نحو التوصل إلى حل شامل، بمشاركة جميع الأطراف في حوار سياسي وإنشاء حكومة وفاق وطني.

وأودّ أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزامنا القوي بالسلام والأمن في المنطقة ككل وتضامننا الكامل والمستمر مع الشعب الفلسطيني.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة.

السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة): يطيب لي باسم المجموعة العربية أن أهنئ نيوزيلندا على تقلّدها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، ونشكر حرص معالي وزير الخارجية موراي مكولي على ترؤسه هذه الجلسة الهامة للمجلس، متمنين لكم التوفيق والنجاح في استكمال أعمال دورة المجلس لشهر تموز/يوليو. ولا يفوتني أن أعبّر في هذه المناسبة أيضاً عن

شكرنا وتقديرنا لسلفكم، الممثل الدائم لماليزيا، على إدارته الناجحة لدورة أعمال المجلس عن الشهر المنصرم.

كما نشكر ممثل الأمين العام والمنسّق الخاص نيكولاي ملادينوف على الإحاطة الإعلامية، وعلى جهوده الدؤوبة من أجل إحلال السلام.

وأودّ أن أشير إلى أن هذا بيان مختصر وستجدون نسخته الكاملة على الموقع الإلكتروني للبعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى للأمم المتحدة.

كما أودّ أن أعبّر عن دعمنا الكامل لبيان دولة الكويت الذي ألقته نيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

لقد عكست الإحاطة الإعلامية هذا الصباح تفاقم الوضع غير الإنساني للشعب الفلسطيني، والناجم عن جملة من الممارسات والإجراءات الإسرائيلية التي تنتهك القوانين والأعراف الدولية، والتي كانت سبباً مباشراً لاستمرار التعثّر المؤسف لمحادثات السلام، والتي لطالما عقدنا عليها الآمال.

فرغم كلّ الجهود والمبادرات الدولية والإقليمية الدؤوبة التي بُذلت على مدار العقدين الماضيين، بما في ذلك الجهود التي بُذلت من جانب المجموعة الرباعية والولايات المتحدة، إلا أننا ما زلنا نشهد إهداراً مستمرّاً لفرص السلام، الأمر الذي لم يُسهم فقط في إطالة معاناة الشعب الفلسطيني ومضاعفة خسائره البشرية والمادية، وإنّما عمّق هذا الإخفاق من حالات الإحباط واليأس وعدم الاستقرار، وساعد في ظهور تهديدات التطرّف الخطيرة التي باتت تعصف بمنطقتنا وبالعالم مؤخراً.

إننا في المجموعة العربية، وإذ تتحمّل شعوبنا العبء الأكبر من نتائج كل هذه التحديات الخطيرة، ندين وبشدّة السياسات غير القانونية والانتهاكات التي تواصل إسرائيل ارتكابها بلا هوادة من أجل توسيع مستوطناتها غير الشرعية في عمق الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك مدينة القدس الشريف، وما صاحبها من تدابير تجاه الحرم الشريف والمدينة المقدّسة، ومصادرة الأراضي والممتلكات، وهدم للمنازل والمباني الفلسطينية وتشريد سكّانها، بما في ذلك محاولة النقل التعسّفي لسبعة آلاف من البدو والرعاة الفلسطينيين في ٦٤ منطقة سكنية بالضفة الغربية. إلى جانب مواصلة نظام التخطيط والتقسيم غير القانوني للأراضي الفلسطينية، الذي جعل من المستحيل عملياً على الفلسطينيين استغلال أو بناء أراضيهم الواقعة في المنطقة المسماة ”جيم“ بالضفة الغربية، وهي إجراءات تخالف القانون الدولي وتتجاهل مواقف غالبية المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، نرحّب بالتقرير الصادر مؤخراً عن اللجنة الدولية المعنية بالتحقيق في انتهاكات غزّة (A/HCR/29/52)، والذي أظهر مستويات المعاناة والمشقّة غير المسبوقة التي يعيشها أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل، وندعو إلى ضمان تطبيق نظام المساءلة وتقديم المسؤولين عن ارتكاب جرائم حرب إلى العدالة.

كما نأمل من الدول المانحة أن تفي بالتعهدات التي أعلنتها في مؤتمر القاهرة العام الماضي لضمان استكمال مشاريع إعادة إعمار غزّة، ونؤكّد في هذا الصدد على المسؤولية المشتركة التي يتحمّلها المجتمع الدولي للعمل نحو الرفع النهائي للحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع، وتقديمه الدعم اللازم لجهود وبرامج الأمم المتحدة وخاصة وكالة ”الأونروا“ التي ندعمها وبقوّة.

ولا يفوتنا أن نعلن مجدداً أمام هذا المجلس عن مساندتنا الكاملة والمتواصلة لحكومة الوفاق الوطني الفلسطيني، ونحثّ المجتمع الدولي على تعزيز مساندته لهذه الحكومة، لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها وبدورها القيادي، بما في ذلك فرض سيطرتها الكاملة على القطاع وكافة معابره الحدودية، وأيضاً دعم مساعيها الجارية لتحقيق المصالحة الفلسطينية.

إن المجموعة العربية تؤمن بأن استمرار هذا الظلم التاريخي الواقع على الشعب الفلسطيني من قبل اسرائيل هو أحد أسباب التلاشي الحالي لمعالم السلام والاستقرار في المنطقة، وتأجيج مظاهر

التوتر والكراهية والتطرّف التي يترتّب عليها تبعات وخيمة على مستقبل شعوب المنطقة والعالم أجمع. فلا يجوز مواصلة الاعتراف بتعثّر عملية المفاوضات ووصولها إلى طريق مسدود دون بذل الجهود الدولية القادرة على إزالة مسببات هذا الإخفاق، والذي نحمّل الجانب الإسرائيلي مسؤوليته بالكامل. وعليه، فإننا نطالب اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بألا تقتصر جهود مجلس الأمن على عقد هذه الإحاطات الدورية، رغم أهميتها، وإنما يجب أن يمارس دوره القيادي في اتخاذ كل ما يلزم لوقف إسرائيل الفوري لجميع انتهاكاتها لمبادئ عملية السلام، وتوفير الأجواء المناسبة الكفيلة بإعادة المفاوضات إلى مسارها الطبيعي.

ونعرب في هذا السياق عن أملنا في أن تستجيب القوى الدولية لمساعي اللجنة الوزارية العربية المعنيّة بدعم جهود إنهاء الاحتلال، وذلك لضمان إطلاق مفاوضات جادّة ذات مغزى حقيقي. كما نأمل أن يستجيب مجلس الأمن إلى نداءات ومبادرات المجموعة العربية منذ العام الماضي لإصدار قرار فاعل لإنقاذ عملية السلام، يحدّد هذا القرار المعايير الأساسية لمرجعية المفاوضات ومبادئها على أساس حلّ الدولتين، والتي يتعيّن تطبيقها بصورة تامّة وفقاً لقرارات المجلس ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية، وأن يضمن هذا القرار التوصّل في إطار زمني محدّد لتسوية شاملة وعادلة ودائمة كفيلة بإنهاء كافة مظاهر الاحتلال الإسرائيلي وانسحابه العسكري الكامل من الأراضي التي يحتلّها منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية.

كما نتطلع إلى أن يتيح هذا القرار الفرصة لتحقيق استقلال الدولة الفلسطينية، بوصفها دولة ذات سيادة، قابلة للحياة ومعترف بها دوليا وعاصمتها القدس الشريف، وأن يسمح لها بالعيش إلى جانب دولة إسرائيل في أمن وسلام دائمين.ونعرب في هذا السياق عن تأييدنا للجهود التي تبذلها بعض دول المجلس في هذا الخصوص، وفي مقدمتها فرنسا.

ونأسف لاستمرار الأزمة السورية للعام الخامس على التوالي، ونجدد دعمنا لكافة جهود الحل السياسي للأزمة، وخاصة تلك التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، السيد ستافان دي ميستورا، للتوصل إلى نتائج إيجابية تؤدي إلى تلبية تطلعات الشعب السوري إلى تحقيق الانتقال السياسي الديمقراطي وإعادة الاستقرار والأمن إلى البلاد.

ولحين تحقيق هذا الهدف، نأمل من المجتمع الدولي أن يعزز مساعداته المقدمة إلى المتضررين والمشردين السوريين الفارين من القتال، بما في ذلك تقاسم أعباء اللاجئين السوريين في دول الجوار، وخاصة في الأردن ولبنان والعراق.

وفي الختام، نأمل أن تسهم مناقشة اليوم في دعم الجهود الدولية تجاه حل القضية الفلسطينية وإنهاءالأزمة السورية، من أجل إحلال الأمن والاستقرار في المنطقة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد بيريرا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): أشاطر المتكلمين الآخرين الثناء على معالي السيد موراي ماكولي، وزير خارجية نيوزيلندا على عقد هذه المناقشة الهامة.وأود أيضا أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية للمجلس صباح اليوم.

ونؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لإيران باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

منذ ما يربو على ٥٠ عاما ما فتئ المجتمع الدولي يكافح من أجل إيجاد حل عادل ودائم للحالة في الشرق الأوسط.ونشعر بالارتياح لاستمرار التعاون الديبلوماسي من قبل المجتمع الدولي على هذه المسألة، بما في ذلك الاجتماع الدولي الذي عقدته الأمم المتحدة مؤخرا في موسكو في تموز/يوليه دعما للسلام بين إسرائيل وفلسطين.لقد عانى الشعب الفلسطيني من جراء مجموعة من العوامل، وخاصة حرمانه من جزء كبير من أراضيه.

وما برح المجتمع الدولي يدعو مرارا وتكرارا إلى تجميد النشاط الاستيطاني. ولئن كان للسلام الدائم أن يتحقق في المنطقة، فلا مناص من وضع حد في أقرب وقت ممكن للأنشطة الاستيطانية المستمرة حاليا على الرغم من عدم شرعيتها بموجب القانون الدولي. وفي السنوات الأخيرة، أدى استمرار الحصار المفروض على غزة إلى زيادة الشعور بالألم والإحباط لدى الفلسطينيين المقيمين هناك. ونحث الأطراف على ممارسة ضبط النفس كي يتسنى تحقيق الهدف الأكبر المتمثل في السلام.

ويكمن أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها الشعب الفلسطيني الآن في الإعمار عقب الدمار الذي لحق بغزة في العام الماضي. ويحدونا أمل وطيد في أن يتمكن شعب فلسطين من الارتقاء إلى مستوى تحدي إعادة بناء حياته وسبل كسب عيشه بمساعدة المجتمع الدولي، ومن الضروري للغاية أن تتحسن أحوال معيشته. وفي ذلك الصدد، فإننا نؤيد بقوة أيضا العمل الذي تؤديه مختلف وكالات الأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

ونشاطر المجتمع الدولي مناشدة جميع الأطراف إلى الامتناع عن شن الهجمات العشوائية وغير المتناسبة على المدنيين، نظرا لأنها تلحق الضرر بالسلام والأمن في إسرائيل وفلسطين على حد سواء، بل تزعزع استقرار المنطقة برمتها. ولن يؤدي شن الهجمات العشوائية على المدنيين في انتهاك للقانون الدولي الإنساني إلا إلى تعميق مشاعر اليأس وانعدام الأمن واتساع الفجوة بين الطرفين. وفي الوقت نفسه، يجب أيضا تلبية الاحتياجات الأمنية للشعب الإسرائيلي. ومن شأن اتّباع نهج إنساني مشترك يبدي فيه كلا الجانبين تفهما لشواغل الجانب الآخر أن يسهم في تهيئة بيئة مواتية للسلام.

وما زال النزاع في الشرق الأوسط يحظى بقدر كبير من الاهتمام والموارد الدوليين. وإن استمرار قضية فلسطين عالقة كما هي يمثل إحدى المسائل الرئيسية التي تدفع إلى تجنيد الإرهابيين في المنطقة وعلى نطاق العالم كافة. وإن من شأن الإرهاب، بما في ذلك ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب التي بدت مؤخرا بما لها من جذور في المنطقة، أن يشكّل تهديدا خطيرا لأمن واستقرار جميع الأمم، ويؤدي إلى تمزيق نسيج الدول القومية والنظام القانوني الدولي على حد سواء. وفي عالم اليوم المترابط هذا، فإن من السهل جدا أن تتمكن عوامل التطرف من نشر أيديولوجياتها عبر الحدود الوطنية.

وتؤيد سري لانكا طلب فلسطين نيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. ونسلّم بأن قدرة حل الدولتين على الاستمرار والبقاء إنما تستند إلى الوحدة السياسية والنهوض الاقتصادي للشعب الفلسطيني. ونعرب مجددا عن دعمنا لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في إقامة دولته وتحقيق حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧. ويجب أن نتشبث بأمل التوصل إلى اتفاق السلام الدائم الذي من شأنه أن يفضي إلى إقامة دولة فلسطين الآمنة وذات السيادة الكاملة. ونأمل ألا تضيّع الأطراف المعنية الفرصة التي تتيحها البيئة الدولية الحالية لأجل التوصل إلى سلام مستدام في وقت يتوفر فيه قدر كبير من حسن النية دعما للعملية هذه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد فودي سيك، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد سيك (تكلم بالفرنسية): باسم جميع أعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف – وهي هيئة كان لبلدي السنغال شرف ترؤسها منذ إنشائها – أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة على الطريقة الممتازة التي تصرّف بها نيوزيلندا أعمال رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر. وهي تهنئة صادقة ومستحقة خاصة وأن رئاستكم قد حفلت

بالأحداث والنتائج الهامة، بما في ذلك – ويسرني أن أذكر – اعتماد المجلس يوم الاثنين القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي أيد الاتفاق الذ أبرمته مجموعة خمسة زائدا واحدا بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة المتعلقة بقدرة إيران النووية، فضلا عن المناقشة المفتوحة الهامة المقرر عقدها توخيا للحكمة في ٣٠ تموز/يوليه بمناسبة نهاية فترة رئاستكم بشأن التحديات الأمنية الكبرى التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويحدوني الأمل في أن تنعكس هذه التطورات الإيجابية على الحالة في الشرق الأوسط بوجه عام، وخاصة النزاع الإسرائيلي الفلسطيني الذي يمثّل العقدة المستعصية لتلك الحالة بلا منازع.

ولا يسعنا أن نكرر بما فيه الكفاية القول بأن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني الذي لم يحل بعد لا يزال المصدر الرئيسي لحالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن التي يعاني منها الشرق الأوسط وما حوله.وتستخدم الكثير من الجماعات المتطرفة والعنيفة التي تنتشر حاليا في المنطقة واقع الظلم الذي يعيشه الشعب الفلسطيني ذريعة لمساعي إضفاء الشرعية على أنشطتها المدمرة.لقد انقضى ٤٧ عاما على احتلال الأراضي الفلسطينية، و ٤٠ عاما منذ أن أنشأت الجمعية العامة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، و ٢٠ عاما على توقف عملية أوسلو. وقد حان الوقت لأن يجد مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الأعلى المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، سبيلا لفرض تسوية نهائية للنزاع الإسرائيلي – العربي على أساس حل يقوم على وجود دولتين، دولة إسرائيل ودولة فلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب على امتداد حدود عام ١٩٦٧.

إن الأمر بيد مجلس الأمن لكي يصحح هذا الخطأ التاريخي الذي إضافة إلى كونه يشكل ظلما وعائقا أمام احترام القانون الدولي يتعارض مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة التي يستعد المجتمع الدولي للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإقامتها في غضون بضعة أسابيع، حينما يعتمد برنامجا إنمائيا مستداما وشاملا للجميع لا يقصى أي دولة أو فرد.

لقد وصلت دورة المفاوضات المباشرة الطويلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين الآن إلى طريق مسدود، وتخللتها أعمال العنف وتفشي الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية واستمرار بناء المستوطنات والحصار المفروض على غزة، وبلغ كل ذلك ذروته الصيف الماضي في أدمى حرب تشهدها غزة على الإطلاق. إن الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تحديد جدول زمني حاسم الأهمية لإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى لم تؤت أكلها في كانون الأول/ديسمبر الماضي في المجلس. لذلك، ألا يجدر بالمجلس أن يستلهم من العملية المتعددة الأطراف التي أدت إلى اتخاذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) يوم الاثنين الماضي بشأن المسألة النووية الإيرانية؟ ألا ينبغي للمجلس أن يستلهم تلك العملية ويطلق مبادرة دبلوماسية حثيثة من أجل التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، على أساس الحل القائم على وجود الدولتين، تعيش فيهما دولة إسرائيل ودولة فلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمان داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧؟

يمكن أن تشمل عملية جماعية من هذا القبيل عملا تضطلع به مجموعة رباعية موسعة، بمشاركة القوى الإقليمية، وبدعم من مبادرة السلام العربية والمؤتمر الدولي الذي اقترح الاتحاد الروسي في الماضي عقده. كما يمكن أن تنطوي على النهج الذي اقترحته فرنسا في مجلس الأمن، وهو نهج يسعى إلى إيجاد تسوية شاملة للنزاع في غضون فترة زمنية معقولة.

إن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ما انفكت تضطلع بولايتها بأمانة، وتقوم عند الضرورة بالدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، فضلا عن مدى ملاءمة قيام الدولة الفلسطينية، انطلاقا من روح، إن لم يكن نص، قرار تأسيسها ١٨١ (١٩٤٧).

واللجنة، لدى القيام بذلك، تعمل مع جميع الأفراد أو الكيانات – سواء كانوا فلسطينيين أو إسرائيليين، وجميع الجهات الأخرى التي قد تكون قادرة على تقديم نوع من المساهمة في إحداث حل عادل وسلمي ودائم للنزاع.

ففي هذا العام، على سبيل المثال، نظمت اللجنة اجتماعا دوليا بشأن الحالة الإنسانية في غزة في الفترة من ٣١ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل في فيينا، وعقدت مشاورات دولية بشأن الجوانب القانونية لقضية فلسطين في لاهاي في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيار/مايو، وفي الآونة الأخيرة عقدت اجتماعا دوليا في موسكو يومي ١ و ٢ تموز/يوليه بغية دعم عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية كان عنوانه، ”الحل القائم على وجود دولتين: شرط أساسي لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط“. ومن بين الأنشطة المقبلة، ستعقد اللجنة، بالتعاون مع منظمة التعاون الإسلامي، نشاطا مماثلا في بروكسل في بداية أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بشأن الموضوع عنوانه ”المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، عقبات تعترض طريق السلام. ما هي الحلول للغد؟ “

ومن الناحية العملية، أود أن أذكركم بأن جميع أنشطة اللجنة وتقاريرها وتوصياتها متاحة ويمكن الاطلاع عليها على الموقع الشبكي للجنة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل زمبابوي.

السيد نتونغا (زمبابوي) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفد نيوزيلندا على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونشكر المنسق الخاص السيد نيكولاي ملادينوف على إسهاماته المستنيرة.

تؤيد زمبابوي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

بالنسبة للأغلبية الساحقة في المجتمع الدولي، فإن الحل القائم على وجود الدولتين على أساس حدود ما قبل حزيران/يونيه ١٩٦٧ هو السبيل المستدام الوحيد لإنهاء أطول احتلال في التاريخ الحديث. إن معايير حل القضية الفلسطينية معروفة؛ وهي مكرسة في العديد من قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، واتفاقات أوسلو، ومرجعيات مدريد، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق من أجل إحلال السلام التي وضعتها المجموعة الرباعية. وبالرغم من هذه المعايير المعروفة، تتواصل أعمال العنف ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. ووفقا لما جاء في تقرير لجنة التحقيق المستقلة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/49/52) المؤرخ حزيران/يونيه ٢٠١٥، فإن حجم الدمار في غزة عام ٢٠١٤ كان غير مسبوق، مع وجود ما يكفي من أدلة تشير إلى الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، التي تصل في بعض الحالات إلى جرائم حرب.

ويشير تقرير الأمين العام السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2015/409) الصادر في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥ إلى مقتل ٥٤٠ طفلا فلسطينيا وجرح ٢ ٩٥٥ ويخلص التقرير إلى أن:

> ”المدى غير المسبوق وغير المقبول لما كان لذلك من تأثير على الأطفال يثير مخاوف كبيرة بشأن امتثال إسرائيل للقانون الإنساني الدولي، ولا سيما مبادئ التمييز والتناسب وفيما يتعلق بالاستخدام المفرط للقوة.“

وبالرغم من تلك النتائج، لم تساءل إسرائيل حتى الآن.

وتواصل إسرائيل الموافقة على بناء المستوطنات غير القانونية بالرغم من إدانة المجتمع الدولي الجماعية للأنشطة الاستيطانية. وتبذل كل ذلك سعيا إلى تغيير الطابع الديمغرافي

للأراضي المحتلة. والنشاط الاستيطاني غير شرعي بموجب القانون الدولي ويضر بإحلال السلام العادل. ويستمر الحصار غير القانوني، وجدار العار لا يزال قائما، وكذلك مختلف أشكال الاضطهاد التي تُرتكب ضد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك هدم المنازل، والاعتقالات غير القانونية بموجب ما يعرف بالاحتجاز الإداري، والتشريد القسري للفلسطينيين. وبالرغم من كل تلك الانتهاكات، لم يساءل مجلس الأمن إسرائيل. وأحدث مثال عملي على عجز مجلس الأمن عدم اتخاذه لقرار في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ كان من شأنه أن يحدد جدولا زمنيا لانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية. والقرار الذي نص على إطار زمني معقول للانسحاب، كان ينطوي على إعطاء الشعب الفلسطيني وميض أمل.

نرحب بالجهود الحالية في مجلس الأمن التي يبذلها بعض الأعضاء للتفاوض على قرار من شأنه أن يمهد الطريق أمام انسحاب إسرائيل من المستوطنات الفلسطينية في إطار زمني محدد. فالمفاوضات المفتوحة التي لا نهاية لها من دون أهداف واضحة لا تخدم مصالح الشعب الفلسطيني.

وكتدبير من تدابير النية الحسنة، ندعو مجلس الأمن إلى إلزام إسرائيل بوقف الأنشطة الاستيطانية، ودفع العائدات عند استحقاقها للسلطة الفلسطينية ورفع الحصار عن غزة.

لقد أصغينا باهتمام إلى البيانات التي أدلى بها أعضاء المجلس صباح اليوم. وهي جميعاً تبدو وليدة التفكير ذاته – أي أنَّ السبيل الوحيد لإنهاء النزاع هو الحل القائم على وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، تتعايشان في سلام. فلْنحوِّل الأقوال إلى أفعال. إذ يساورنا الأمل بأنَّ الانفراجات الأخيرة في الدبلوماسية المتعددة الأطراف ستُلهم وتقدم الدروس التي ستسهم في حل هذا النزاع القديم في الشرق الأوسط، ونزاعات أخرى في تلك المنطقة أيضاً. وإننا ندعو المجتمع الدولي أيضاً إلى الوفاء بجميع التعهُّدات التي قُطعت نحو إعادة إعمار غزة.

وفي الحقيقة، إنَّ بعض أعضاء المجلس أعطونا صباح اليوم مؤشراً على درجة الهوَّة بين التعهدات وتنفيذها. إنها هائلة.

هل لي أن أختتم كلمتي بأن أؤكد مجدداً دعم زمبابوي المتواصل للشعب الفلسطيني وتضامنها معه. وإننا نتطلع إلى قبول فلسطين في وضعها الجديد به بصفتها دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، ذات سيادة ومتساوية مع جميع الدول الأخرى.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد ليون غونزاليس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد كوبا البيان الذي أدلى به ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إنَّ الحالة في منطقة الشرق الأوسط ما انفكت مصدر قلق شديد للمجتمع الدولي. وإذ نُحيي الذكرى السنوية الأولى لآخر عدوان إسرائيلي على قطاع غزة – فقد فيه أكثر من ٠٠٠ ٢ فلسطيني حياتهم، بينهم ما لا يقل عن ٢٩٩ امرأة و ٥٥٦ طفلاً، وأغرق المنطقة بالرعب والموت والدمار الشامل – فإنَّ أبناء الشعب الفلسطيني ما برحوا ضحايا أعمال التخريب التي ترتكبها إسرائيل، والتي تحتل أراضيهم، وتقتل أطفالهم، وتدمر تراثهم وتنتقص حقوقهم غير القابلة للتصرف، بما يشمل الحق في تقرير المصير.

على الرغم من المناقشات الدورية المفتوحة في مجلس الأمن حول هذه المسألة التي أظهرت دعماً ساحقاً للقضية الفلسطينية، من المؤسف أنَّ المجلس لم يتخذ أيَّ قرار يطالب إسرائيل بأن تُنهي فوراً احتلالها العسكري للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى، وبإنهاء الحصار على قطاع غزة ووقف بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، وإزالة جدار الفصل من الأراضي الفلسطينية المحتلة،

والمطالبة بالمساءلة عن جرائم الحرب والعقاب الجماعي الذي ترتكبه إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني.

إنَّ حقَّ النقض غير الديمقراطي في مجلس الأمن، الذي يُمكن من الإفلات من العقاب في سلوك إسرائيل، يجب أن ينتهي. وعلى هذه الهيئة أن تفي بالتزامها بتعزيز حل تفاوضي يضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، والتعايش السلمي لدولتين مستقلتين، انطلاقاً من إقامة دولة فلسطين مستقلة، ذات سيادة وقابلة للبقاء، وإيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، عملاً بقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). وإننا مقتنعون بأنَّ حلاً لهذا النزاع طويل الأمد من شأنه أن يسهم في تهدئة التوترات الحالية في منطقة الشرق الأوسط.

ويكرر وفدي في هذا المنتدى إدانته القوية لحملة الاستعمار الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما يشمل القدس الشرقية، وإدانة جميع التدابير والسياسات المرتبطة بتلك الحملة والتي تشمل أيضاً بناء وتوسيع المستوطنات غير القانونية والجدار، وتدمير ومصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية، والتشريد القسري لمئات آلاف الأسر الفلسطينية، ونقل المستوطنين إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، من بين انتهاكات أخرى للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

وتُدين كوبا أيضاً العنف والاستفزازات وعمليات التحريض على الكراهية والترويع التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليين، والاعتقالات التعسُّفية، وعمليات السجن الجماعي والإبادة الجماعية التي تُرتكب ضد الشعب الفلسطيني، وتطالب بإنهائها. وتؤكد كوبا تضامنها التامَّ مع ذلك الشعب، والدعم الثابت والحاسم لجميع الإجراءات الآيلة إلى تعزيز الاعتراف بدولة فلسطين بالاستناد إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وحق دولة فلسطين في أن تصبح دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة. إنَّ الوعود العديدة المعطاة بإعادة إعمار قطاع غزة، في أعقاب القصف الوحشي والدمار الشامل الذي نفَّذته إسرائيل في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٤، لم تُنفَّذ. ونهيب بجميع أعضاء المجتمع الدولي الوفاء بالتزاماتهم والعمل على إعادة إعمار تلك المنطقة المدمَّرة.

إنَّ السلام في سوريا ليس ممكناً إلاَّ باحترام حق شعبها في تقرير مصيره الذاتي. والحل السياسي عبْر الحوار والمفاوضات هو البديل الوحيد للنزاع هناك. وإن الذين يؤججون النزاع من الخارج مع الهدف المعلن بتغيير النظام مسؤولون عن آلاف الضحايا المدنيين الذين تراكموا خلال أربع سنوات من القتال. ونكرر قلقنا إزاء فقدان أرواح بريئة نتيجة النزاع السوري، ونُدين مجدداً جميع أعمال العنف التي تجري في ذلك البلد ضد السكان المدنيين، لكنَّ الحماية المفترَضة للحياة البشرية والقتال ضد العناصر المتطرفة لا يمكن أن يشكلا ذريعة للتدخل الأجنبي.

ينبغي للأمم المتحدة، وبخاصة هذا المجلس، العمل على تعزيز وقف فوري لإطلاق النار، بغية فتح الطريق أمام الحوار والمفاوضات، وعدم تعزيز المبادرات التي تشجع على المزيد من التوترات في البلد. وينبغي لها أيضاً أن تدعم جميع الجهود التي تصب في ذلك الاتجاه، كتلك التي دفعت الاتحاد الروسي وأطرافاً دولية أخرى إلى معارضة من يسعون إلى تأجيج النزاع بإرسال الأسلحة والمرتزقة.

إنَّ الموارد البشرية والمالية والمادية الهائلة التي يجري هدرها حالياً في الحروب في المنطقة، يمكن استخدامها بشكل أفضل لتأمين خدمات الرعاية الصحية والتعليم النوعي، وتشجيع إنشاء الهياكل الأساسية التي تولِّد التقدم، ولحماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان، بما يشمل الحق في التنمية، والقضاء على الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية. بصفتنا أعضاء في منظمة أنشئت قبل نحو ٧٠ سنة، ينبغي أن تتمثل أولوياتنا في صون السلم والأمن الدوليين والدفاع عن الكرامة الإنسانية.

إنَّ دور مجلس الأمن أساسي في تحقيق طموحات في الرفاه والسلام والتنمية التي تستحقها جميع الشعوب في الشرق الأوسط.

وينبغي أن تكون الدول الأعضاء فيه دعاة للحلول السلمية، من دون تدخل أجنبي، بما يحفظ السيادة والسلامة الإقليمية للدول ويسهم بصورة حاسمة في الحفاظ على أرواح الشعوب المتضررة من الصراعات في المنطقة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئ نيوزيلندا على رئاستها لمجلس الأمن لهذا الشهر وأود أن أعرب عن التقدير لمعالي وزير خارجية نيوزيلندا، السيد موراي ماكولي، على تنظيم هذه المناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأود أيضا أن أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الإعلامية، وأن أهنئه على توليه هذه المسؤولية الهامة.

ترحب بنغلاديش بالاتفاق الذي توصلت إليه مجموعة دول ٥+١ وجمهورية إيران الإسلامية بشأن برنامجها النووي. ونأمل أن يكون الاتفاق سبيلا إلى السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط بإيلاء المجتمع الدولي نفس الاهتمام لتخليص المنطقة من أسلحة الدمار الشامل.

إن القضية الفلسطينية الآن في المرتبة الأولى من حيث استطالتها في مضمار السلام والأمن الدوليين وتستحق أولوية عليا لحلها. وينبغي علينا طرح أسئلة من قبيل: هل يمكن للشعب الفلسطيني أن يعيش في حالة عدم اليقين هذه في حياته وسبل كسب قوته إلى الأبد؟

نأسف لعدم الالتفات إلى الوضع المروع لحالة حقوق الإنسان والوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والنداءات المتكررة التي وجهها المجتمع الدولي لتحسين الأوضاع المتردية للشعب الفلسطيني. فالناس في الأراضي المحتلة لا يزالون يعانون بسبب الحصار وعمليات الإغلاق الإسرائيلية ومصادرة الأراضي وهدم المنازل. ويستمر الجدار الفاصل غير القانوني في تقسيم وعزل المجتمعات المحلية وتدمير سبل العيش، ومنع الوصول إلى أماكن العمل والأسر والأسواق والمدارس والمستشفيات. فلنطالب بهدم تلك الجدران، بما في ذلك الجدران القائمة في عقلية الجيران.

تخضع حدود غزة إلى نظام إغلاق لم يسبق له مثيل في أي مكان آخر. هذا الإقفال بمثابة تضييق الخناق على شعب بأكمله في شكل من أشكال العقاب الجماعي. لقد تقلص مستوى معيشة الفلسطينيين إلى حد الكفاف. ولا يؤدي التصعيد الدوري للعنف إلا إلى المزيد من اليأس والفقر المدقع. وإسرائيل تفعل ذلك عمدا، لبث الخوف والغضب والمعاناة بين الفلسطينيين. ونحن نشجب سياسة إسرائيل المتمثلة في العقاب الجماعي وإجبار الشعب الفلسطيني على الخروج من أراضيه واحتجاز الأشخاص لفترات طويلة من دون توجيه تهم إليهم وتقييد حرية الحركة وملكية الشعب الفلسطيني للأراضي وترحيل السكان الفلسطينيين، وحرمان الشعب من مطالباته المشروعة في الموارد الطبيعية، بما في ذلك الموارد المائية الشحيحة.

تواصل حكومة إسرائيل حملتها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع توسع كبير في المستوطنات في القدس الشرقية على وجه الخصوص. لقد رفض المجتمع الدولي عن صواب هذه التدابير وتم التأكيد بالإجماع على عدم شرعيتها، غير أنها لا تزال ماضية من دون هوادة. إن جميع بناء المستوطنات، بما في ذلك ما يسمى بالنمو الطبيعي، عمل غير قانوني بموجب القانون الدولي ويجب أن يتوقف فورا. تشكل

الأنشطة الاستيطانية انتهاكات خطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة، وهي جرائم حرب بموجب المادة ٨ من نظام روما الأساسي الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية. ونقدر القرار الذي اتخذته السلطة الفلسطينية لتصبح عضوا في المحكمة الجنائية الدولية من أجل التماس العدالة لشعب فلسطين.

أما وقد رصدنا الحالة بصورة وثيقة، فنود أن نسجل قلقنا إزاء الأزمة المالية الخطيرة التي تستبد بحكومة ''دولة فلسطين''، وهي أزمة تقوض الإنجازات التي حققها برنامج بناء المؤسسات الوطنية. لقد تفاقمت الأزمة بعد قرار الحكومة الإسرائيلية حجز إيرادات الضرائب المتحصلة من الفلسطينيين بالنيابة عن السلطة الفلسطينية، على النحو المتفق عليه بصورة متبادلة بموجب اتفاقات أوسلو.

ونحث إسرائيل بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال على الوفاء بالتزاماتها القانونية لضمان حماية جميع السكان من كل أعمال العنف والتهديدات؛ ونحثها على وقف الاحتجاز غير القانوني لأبناء الشعب الفلسطيني، بمن فيهم الأطفال؛ وعلى الكف عن تدمير المنازل ومصادرة الأراضي؛ ونحثها على تمكين الشعب الفلسطيني من الوصول إلى أراضيه وأماكن عمله وموارده الطبيعية؛ وعلى الامتناع عن تهجير السكان إلى الأراضي التي تحتلها؛ وعلى رفع الحصار الذي تفرضه على الفلسطينيين وفتح جميع المعابر الحدودية فورا للتمكين من حرية حركة البضائع والأشخاص والمعونة الإنسانية.

وغني عن القول أن الشعب الإسرائيلي، الذي ظل يعاني منذ سنوات، يعرف أفضل من ذلك. إنه يعرف أنه لا يمكن للقوة ولا للإبادة، ولا للاحتلال غير الشرعي أو القهر أو الحرمان كسب وإحلال السلام والاستقرار في الأجل الطويل. ولإحلال السلام والاستقرار المستدامين هناك الحل القائم على وجود دولتين – دولة فلسطين ودولة إسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام ووئام.

نعرب عن تضامننا الكامل مع الشعب الفلسطيني ونؤكد دعمنا الكامل والثابت لحق الشعب الفلسطيني المشروع وغير القابل للتصرف في إقامة دولة مستقلة وذات سيادة، ونؤيد عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة ونطالب بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧. ونتطلع إلى الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وحل عادل لجميع قضايا الوضع النهائي من دون تأخير.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلب ممثل جمهورية إيران الإسلامية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد صفائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة ممارسة لحق الرد، ولكن اسمحوا لي أولا أن أعرب عن امتنان البعثة الدائمة لبلدي لمعالي وزير خارجية نيوزيلندا، على رئاسته للمجلس ولسفراء الدول الأعضاء الذين تكلموا في جلسة المجلس هذه لصالح الصفقة المبرمة بين إيران ومجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة/الاتحاد الأوروبي +٣، ونشكرهم على نهجهم الإيجابي والمشجع الذي اتبعوه فيما يتعلق بهذا الحدث الهام.

مرة أخرى، أثار ممثل النظام الإسرائيلي بعض الادعاءات الباطلة ضد بلدي، والتي أرفضها رفضا قاطعا وتاماً.

كان النظام الإسرائيلي يحبذ كثيراً أن يرى الجدل الدائر حول برنامج إيران للطاقة النووية مستمرا إلى الأبد. نظر هذا النظام إلى الجدل والتهديد الفعليين بوصفهما فرصة ذهبية وستارا من الدخان لإخفاء سياسته الإجرامية ضد الشعب الفلسطيني. وكان يحب أيضا إبقاء المجتمع الدولي مشغولاً بهذه المسألة مما أدى إلى إخفاق الدول الكبرى في التصدي للاحتلال الذي طال أمده للأراضي الفلسطينية، والحصار الإجرامي لغزة وضروب الأعمال الوحشية التي ارتكبها في غزة في الصيف الماضي وتلك التي لا يزال يرتكبها.

لذلك لن نفاجأ بأن نرى، من الآن فصاعدا، تزايدا في كيل اتهامات النظام الإسرائيلي الباطلة ضدنا وضد الذين توصلوا معنا إلى الاتفاق النووي. فبالتوصل إلى هذه الصفقة، سيصعب عليهم كثيراً غش وخداع الشعوب والحكومات إزاء ما يتوقع من المجتمع الدولي القيام به في الشرق الأوسط. وسيجد ذلك النظام صعوبة كبيرة في صم أذنيه عن مطالب المجتمع الدولي بإنهاء الاحتلال. كما سيصعب عليه أكثر الوقوف بوصفه العقبة الوحيدة أمام إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

فنحن وكثير غيرنا في المنطقة وخارجها نرى أن الرؤوس الحربية النووية التي يكدسها النظام الإسرائيلي تشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن في المنطقة المضطربة، وعلى مجلس الأمن أن يرقى إلى مستوى مسؤوليته الأساسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة وأن يتخذ الإجراءات الضرورية لإبطال ذلك التهديد.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلب ممثل إسرائيل الكلمة ليدلي ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد نيتزان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): بالنظر إلى المقاعد الشاغرة هنا في قاعة مجلس الأمن، لا يسعني إلا أن أتساءل: أين هم كل هؤلاء الممثلين الذين وجهوا نداءات قوية ومؤثرة اليوم وطالبوا مجلس الأمن بالتحرك؟ لماذا لم يجلس ممثلو الكويت وإندونيسيا وناميبيا والسنغال وأيسلندا هنا لمتابعة هذه المناقشة حتى نهايتها؟ ومع مثل هذه البيانات المفجعة، أعتقد أنه كان ينبغي لهم أن يبقوا معنا أثناء مناقشتنا الهامة.

وفي ملاحظاتها وقت سابق، اقتبست ممثلة لبنان من تقارير مختلفة للأمم المتحدة. وأعتقد أنه كان لي أن أتوقع من ممثلة لبنان أن تطلع أولاً على التقارير الأخيرة للأمين العام بشأن تنفيذ القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). ربما كان ينبغي للبنان أن ينظر في تخفيف لهجته وتوجيه حدة خطابه إلى الأنشطة الإرهابية لحزب الله. حزب الله قام ببناء ترسانة من ٠٠٠ ١٢٠ صاروخ بمساعدة كريمة من إيران، التي أدلى ممثلها ببيان آخر هنا للتو. وتقع تلك الصواريخ داخل مناطق مأهولة بالسكان في جنوب لبنان وكذلك في مختلف أنحاء الأراضي اللبنانية. وبالعمل في المناطق المأهولة بالسكان وتوجيه الهجمات ضد السكان المدنيين في بلدي يرتكب حزب الله جريمة حرب مزدوجة.

ولكن لا بد لي من القول إنني تأثرت مرة أخرى لسماع ممثلة لبنان تبدي مثل هذا الاهتمام بالحقوق الفلسطينية، وإن كنت أود أن أقترح بدلاً من النطق بكلمات جوفاء هنا، ينبغي أن تلقي حكومتها نظرة على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في جميع أنحاء لبنان، حيث يواجه الفلسطينيون بعضاً من أسوأ الأوضاع في المنطقة. فهم يتعرضون للعنف والتمييز والاضطهاد والتهميش من كل قطاعات المجتمع.

ورداً على البيان الإيراني، فقد كان من المثير للاهتمام، مرة أخرى، أن يتحدث ممثل إيران في وقت سابق عن الاحتلال الإسرائيلي، مع أن إيران هي المحتل الرئيسي في الشرق الأوسط اليوم، بما في ذلك في سوريا ولبنان. وفيلق الحرس الثوري الإيراني كيان إرهابي مسؤول عن قتل عشرات الآلاف من المدنيين في الشرق الأوسط وعن هجمات إرهابية في شتى أنحاء العالم. ففي لبنان، تعتبر إيران هي الراعي الرئيسي والمورد للأسلحة المتطورة غير المشروعة لحزب الله، في انتهاك صارخ للقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وإيران منتهكة لهذين القرارين. إن إيران ووكلاءها، سواء أكان نظام الأسد أو حزب الله أو حماس أو الجهاد الإسلامي الفلسطينية، يشكلون تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

فقط في العالم الموازي متمثلاً في مناقشة مفتوحة بشأن الشرق الأوسط يمكن لقدوة تُحتذى كالمملكة العربية السعودية أن تهاجم إسرائيل في ظل إفلات كامل من العقاب وقتل عشرات الآلاف من المدنيين في اليمن بينما تتسبب في

كارثة إنسانية في ذلك البلد. فمن السهل للغاية على المملكة العربية السعودية أن تركز على الوضع في بلدي وأن تردد شواغل جوفاء بشأن حقوق الإنسان بينما تخفي، على سبيل المثال، تنفيذ المملكة العربية السعودية اليوم أول إعدام همجي بقطع رأس أحد مواطنيها، وذلك بعد توقف دام طوال شهر رمضان. وبعملية قطع الرأس الأخيرة تلك، يبلغ عدد حالات الإعدام المنفذة في المملكة العربية السعودية هذا العام وحده ١٠٣ حالات، بزيادة حادة عن العدد المسجل خلال عام ٢٠١٤ بأكمله، وبلغ ٨٧ إعداماً.

وفيما يتعلق بنظريات المؤامرة المطولة التي سمعناها في وقت سابق من ممثل فنزويلا، أفهم أن نفس ثقافة المؤامرة تستخدم أيضاً في الاضطهاد اليومي والممنهج للنشطاء السياسيين وأعضاء المعارضة في فنزويلا. وماليزيا لا تتردد في دعم منظمة حماس الإرهابية هنا في قاعة المجلس. وينبغي التأكيد أيضاً على أن دعم ماليزيا لحماس يتم على أرض الواقع كذلك. فحماس تدرب الإرهابيين في الأراضي الماليزية بعلم السلطات الماليزية الكامل. يجري تجنيد إرهابيي حماس وإرسالهم إلى ماليزيا للتدريب على القفز بالمظلات لمدة أسبوع، استعداداً لهجمات الاختطاف عبر الحدود في إسرائيل. وهذا الدعم الذي يقدمه عضو مجلس الأمن لمنظمة إرهابية يشكل عقبة أمام استئناف مفاوضات السلام وتحسين حياة من تدعي ماليزيا الاهتمام بهم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلب ممثل المملكة العربية السعودية الكلمة ليدلي ببيان آخر. أعطيه الكلمة الآن.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية) (تكلم بالإنكليزية): آثر ممثل إسرائيل أن يقدم لنا خاتمة ميلودرامية للغاية فتح خلالها النار على الجميع تقريباً. ومما يدعو للسخرية أن يقف ممثل إسرائيل هنا ويحاضرنا جميعاً عن حماية المدنيين في زمن الحرب. إسرائيل هي من كتب المؤلفات عن قتل المدنيين في الحرب. إسرائيل هي السلطة العليا في هذا المجال، فقد قتلت الآلاف من الفلسطينيين في غزة قبل عام واحد فقط.

أما الآن، فتتمثل أحدث نسخة من برنامج حماية إسرائيل لحقوق الإنسان في الدفاع عن حقوق المجرمين. وأقول لممثل إسرائيل إنه إذا كان بلدي يعدم المجرمين، فإن بلاده تقتل المدنيين الأبرياء عمداً – أطفال ونساء ورجال، ليلاً ونهاراً، وهي تفعل ذلك منذ زمن بعيد. وأرى أن الوقت قد حان للمجلس لكي يضع حداً للغطرسة الإسرائيلية ولازدواجية المعايير وضمان امتثال إسرائيل لقواعد مجتمع الدول المتحضر وإنهاء احتلالها للأراضي العربية في فلسطين وسوريا ولبنان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلبت ممثلة ماليزيا الكلمة لتدلي ببيان آخر. وأعطيها الكلمة الآن.

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): تأخذ ماليزيا الكلمة لممارسة حقها في الرد على التعليقات والمزاعم التي أدلى بها ممثل إسرائيل.

أولاً، أرفض بشكل قاطع المزاعم ضد بلدي التي روجها ممثل إسرائيل. تلك مزاعم خبيثة تستهدف تشويه صورة بلدي. وقد سبق ترويج مثل تلك المزاعم من قبل، ورفضت حكومة بلدي تلك الأفكار السخيفة بصورة قاطعة.

إن التزامنا بمكافحة الإرهاب ليس هو القضية هنا. ممارسة إسرائيل لترويع المدنيين الفلسطينيين ممن لا حول لهم ولا قوة والعزل هي القضية الآن. وأود التأكيد مجدداً أيضا على أن ماليزيا ليست سلطة قائمة بالاحتلال، على خلاف إسرائيل التي تدان بشدة لممارساتها غير القانونية المتصلة باحتلالها المستمر للأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى.

لقد تم توضيح موقف وفد بلدي بشأن المسألة قيد النظر في بياننا الذي أُدلي به اليوم. ونحث الوفد الإسرائيلي على تركيز طاقته على معالجة مختلف الشواغل التي أثارتها ماليزيا

والدول الأخرى الأعضاء اليوم بدلاً من محاولة صرف الانتباه نحو ادعاءات كاذبة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلب ممثل إسرائيل الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أرجو أن تحيطوا علماً بأني سأقتصر على منح بيان واحد آخر إضافي لكل وفد. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد نيتزان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز الشديد. رداً على بيان ممثل المملكة العربية السعودية الذي قُدّم للتو، فإن هناك عبارة باللغة العربية هي ”لا جمرك على الكلام“ – وتعني أن الكلام رخيص أو أن في وسع المرء أن يقول ما يريد، ولنقل إن ذلك يكون مع حصانة تامّة. وأعتقد أن ممثل المملكة العربية السعودية أثبت الآن، في حديثه عن حماية المدنيين والمعايير المزدوجة، وقبل ذلك عن لجان التحقيق، أن هذه العبارة باللغة العربية تنطبق على حججه المثيرة للسخرية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.